دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد السادس و العشرون(26)-أوت 2016م

دور الأساليب الإدارية الحديثة في تحسين أداء المؤسسات
(مقاربة نحو تبني التسويق البيئي -دراسة حالة مؤسسة سونطراك-)
د.نادية هيمة

رؤية تحليلية حول سعر الصر الجزائري
د.سعيدي فيصل

أثر الانفتاح الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الجزائري الفترة(1970-2012)
أ.د. لوعيل بلال

أثر السياسة النقدية على نمو الاقتصاد الجزائري
أ.سهام بجاوية

محاولة تحليل آليات تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010-2014)
د.زهير شلال

البنوك الجزائرية و اتفاقيات بال الثالثة-دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري-
د.بن كابو زواوي

دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2015
أ.روشو عبد القادر

La contractualisation comme mécanisme de pilotage de la performance des hopitaux publics
Mallek Meriem

A Brief overvieew of the development of metropolitan Governance in TURKEY
Adem Esen

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية اقتصادية مُحكّمة

دورية فصلية تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد السادس والعشرون

أوت 2016

26

رئيس التحرير

د.عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

bacera.studies@gmail.com

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www. albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1378

ردمد : 7988-1112

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05. شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التى تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط فى تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1. أن يتوافق البحث مع أمداف الدورية ومحاورها.
2. أن يكون البحث غير منشور سابقا.
3. يرفق البحث بإقرار خطى بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
4. أن لا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
5. يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).
6. يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
7. ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم فى قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
8. تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
9. أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
10. أن يراعى فى البحث المنهجية العلمية، ومنامج البحث العلمى. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
11. توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه فى نهاية البحث.
12. تخضع البحوث للتحكيم العلمى المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير فى آجالها.
13. يعدّ البحث فى حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
14. لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
15. الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التى تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
16. تعبر البحوث عن رأى صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأى الدورية أو المؤسسة التى تصدرها.
17. يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأى شكل وبأى لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

مركز البصيرة يرحب بأبحاثكم واقتراحاتكم ونصائحكم

الهيئــة العلميــة

- أ د. بوكابوس سعدون.....(جامعة الجزائر).

- أ.د. صخري عمر .....(جامعة الجزائر)

- أ د. عبد الحميد زعباط.....(جامعة الجزائر)

- أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي.....(جامعة تركيا)

- أ.د. مسعود مجيطنة.....(جامعة الجزائر)

- أ د. مراد ناصر.....(جامعة البليدة)

- أ.د. كسرى مسعود.....(جامعة الجزائر)

- د. صبوعة عبد العزيز.....(مدير المدرسة العليا للتجارة)

- أ.د. عبد الرحمان ميغاري.....(جامعة بومرداس)

- أ.د. رشيد بوكساني.....(جامعة بومرداس)

- د. بحيح عبد القادر..... .....(سيدي بالعباس)

-أ. د. حشمان مولود.....(جامعة الجزائر)

دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد السادس و العشرون - أ وت 2016م

محتويات

الموضـــوع	بقلم	الصفحة
بين يدي القارئ	د. عبد الرحمن تومي	7
دور الأساليب الإدارية الحديثة في تحسين أداء المؤسسات (مقاربة نحو تبني التسويق البيئي دراسة حالة مؤسسة سونطراك)	د/ نادية هيمة أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الحاج لخضر، باتنة	9
رؤية تحليلية حول سعر الصرف الجزائري	د/سعيدي فيصل أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	23
أثر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الجزائري الفترة (1970-2012)	أ / د. لوعيل بلال أستاذ محاضر قسم -ب-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة أمحمد	33
أثر السياسة النقدية على نمو الاقتصاد في الجزائر	أ/ سهام بجاوية أستاذ محاضرة قسم -ب-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	43
محاولة تحليل آليات تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010 -2014).	د/ زهير شلال أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	57
البنوك الجزائرية واتفاقيات بال الثالثة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري.	د/ بن كابو زواوي أستاذ محاضر ب بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جيلالي ليابس سيدي بلعباس	69
دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2015.	روشو عبد القادر طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الشلف	81
La contractualisation comme mécanisme de pilotage de la performance des hôpitaux publics	Mallek Meriem Maitre-Assistant A Faculté Des Sciences Commerciales, De Gestion Et Sciences Economiques	1
A BRIEF OVERVIEW OF THE DEVELOPMENT OF METROPOLITAN GOVERNANCE IN TURKEY	Adem Esen Faculty of Political Sciences, Istanbul University, former mayor of Selçuklu-Konya Municipality	13

بين يدي القارئ

بقلم

رئيس التحرير

د/ عبد الرحمن تومي

حينما يغتال الاقتصاد

قديما قالوا:

لا يكفي أن تكون كادحا فالنمل أشد كدحا منك، ولكن المهم ما الذي تكدح من أجله؟ وعلى افتراض أن قصة النملة والصرصور- التي قرأناها ونحن في الصف الابتدائي - صحيحة، فإن الأكيد أن فراغ أي عينة من مجتمعات البلدان المتخلفة يخبرك - أيها القارئ الكريم - بكثرة الصراصير وقلة النمل. وأن تقبل مني هذا الرأي أو ترفضه، فهذا شأنك، والمهم أن أكون معك صريحا في طرح أفكاري، حينما أدعي أننا فاشلون.

فاشلون لأننا صرنا صنفين من الناس. صنف يفكر ولم يفعل، وآخر يفعل ولم يفكر، وبلغة الاحتمالات فهما حدثان متنافيان، مجموعهما يساوي الصفر.

أسوق هذه الأفكار وكلانا - أنا وأنت - عايشنا بلدانا في كل قارات العالم، كيف خرجت من شرنقة التخلف وأضحى عندها الجوع والخوف تماما كوقت غروب الشمس. ذلك لأن كل الصراصير تحولت إلى نمل، أما عندنا (نحن المتخلفين) فقد وقف الفاشلون بالمرصاد أمام أي تحول! وقد صدق من قال: الناس أعداء ما جهلوا.

لنطرح السؤال التالي:

من كان سببا في تقدم أمريكا، أوروبا، دول آسيا، تركيا، بوتسوانا، غينيا، إثيوبيا... الخ، أليس الإنسان الأمريكي، الأوروبي، الآسيوي، التركي، الإفريقي... الخ؟ لأن هؤلاء أدركوا حقيقة مفادها "إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك". كما أدركوا بالممارسة، أن الصدق يهدي إلى البر وأن الكذب يهدي إلى الفجور.

لذلك قال نابليون بونابرت مرة: إذا أنشأت جيشا من مائة أسد بقيادة كلب، ستموت الأسود كالكلاب في أرض المعركة. أما إذا صنعت جيشا من مائة كلب بقيادة أسد، فجميع الكلاب ستحارب كأنها أسود إلى آخر رمق.

إن مشكلتنا ليست جغرافيا أو تاريخا، ليست موارد مادية أو مالية، مشكلتنا فيمن ينظم ويخطط لنا، مشكلتنا فيمن يرعى شؤوننا، مشكلتنا أننا ضعنا بين ثلاث زوايا حادة: السلطة والمسؤولية والمساءلة.

هل علمونا يوما ما هو حقيقي لكي نفعل ما هو صحيح؟ هل سمعت يوما في البلدان المتخلفة بأن مديرا (مسؤولا) ناجحا يدعي الوطنية حتى النخاع، ترك مؤسسة في أوج نجاحها كان يديرها بحيث يستطيع عشرة مديرين كانوا تحت قيادته إدارتها؟

دور الأساليب الإدارية الحديثة في تحسين أداء المؤسسات
(مقاربة نحو تبني التسويق البيئي دراسة حالة مؤسسة سونطراك)

د/ نادية هيمة
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الحاج لخضر باتنة

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى محاولة تسليط الضوء على أهم الأساليب الإدارية لإدارة التسويق وأحدثها وهي التسويق البيئي أو الأخضر الذي ينادي بضرورة **تبني منتجات لا تضر بالبيئة وصحة المستهلك** وتؤدي في نفس الوقت إلى **رفع الحصة السوقية للمؤسسة والزيادة من عوائدها المالية وتحقيق التنمية المستدامة** لمنظمات الأعمال. هذه **التجربة الرائدة انفردت بها في البداية الدول المتقدمة مقارنة بدول العالم الثالث التي طالما عانت من عدة معوقات**، وأمام واقع جديد للمنظمات الجزائرية واستجابة للتطورات العلمية والتغيرات البيئية ظهرت حتمية تبني المؤسسات لفلسفة التسويق الأخضر والتوجه نحو المنتجات الخضراء. ومن هنا تبرز الإشكالية **التالية: كيف يمكن للمنتجات المحسنة بيئيا أن ترفع أداء المنظمات.**

الكلمات المفتاحية: التسويق الأخضر، المنتجات المحسنة بيئيا، التنمية المستدامة، الأداء التسويقي.

-تمهيد:

لطالما اهتم التسويق **بإثارة الدوافع والرغبات** من أجل تحفيز الاستهلاك لاستمرار حلزونية دورة الاستهلاك و**تعظيم أرباحه** وسعيه وراء **الريادة** والهيمنة على الأسواق دون أن يهتم بالبيئة واستدامة التنمية. وهذا ما دفع البعض بتسميته **بالتسويق الرمادي** ومع التحديات التي يرفعها المناخ التسويقي لكل المنظمات على حد سواء أصبح من الضروري على الإدارة التسويقية من تحديث تقنياتها ومواكبة تغيرات المحيط محاولة منها لرفع أدائها، ولعل **منهج التسويق الأخضر** من أحدث المناهج التسويقية في الوقت المعاصر كونه يعنى **بالتنمية المستدامة** مما أدى بإدارة التسويق إلى التحول إلى **الإدارة التسويقية الإيكولوجية.**

وفي إطار تحديث المؤسسات الجزائرية ومواكبتها لمؤسسات الدول المتقدمة من خلال تبنيها أساليب إدارية حديثة تم اعتماد دراسة حالة مؤسسة سوناطراك وذلك لما تمر به من أزمة التنقيب واستخراج الغاز الصخري في منطقة عين صالح ومناطق أخرى في الجزائر وما تبعها من تداعيات اجتماعية وبيئية خطيرة، ويتجسد هذا الطرح من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف يمكن لمؤسسة سوناطراك مواجهة أزمة الغاز الصخري من خلال تبنيها أسلوب التوجه البيئي.

وفي نفس الوقت ترفع من أدائها؟

حيث سيتم الإجابة عن الإشكالية من خلال النقاط التالية:

أولا-المنتجات المحسنة بيئيا بين التسويق الأخضر والغسل الأخضر

ثانيا-التسويق الأخضر الطريق نحو بناء تنمية مستدامة ورفع أداء المؤسسة

ثالثا-استخدام أسلوب التسويق البيئي كأداة لمواجهة أزمة الغاز الصخري لمؤسسة سوناطراك الجزائر

أولا-المنتجات المحسنة بيئيا بين التسويق الأخضر والغسيل الأخضر

تستخدم العديد من المؤسسات ممارسات **إعلانية زائفة** ومضللة تهدف من خلالها إلى إقناع المستهلكين بأن منتجاتها صديقة للبيئة وغير مضرة للصحة العامة أو الفردية وهذا هو **الغسل الأخضر** لكن سرعان ما يتضح التضليل والادعاء الذي تمارسه هذه المؤسسات وكانت النتيجة أن

المستهلك فقد كل معاني الثقة في ادعاءات الاخضرار التي تطلقها هذه المؤسسات، ومن ثم أخذت بعض الجهات على عاتقها مهمة التحسيس بخطورة تنامي ظاهرة الغسل الأخضر ووجوب التصدي لها من خلال العودة إلى المفاهيم الصحيحة **للتسويق الأخضر**.

1(Green marketing) -التسويق الأخضر

ان فلسفة التسويق الأخضر كانت امتدادا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للتسويق ظهر هذا المنهج التسويقي متزامنا مع ظهور حركات حماية المستهلكين وظهور حركات منظمة ذات توجه بيئي تهدف إلى توعية الناس بأهمية المحافظة على البيئة وحق العيش في محيط نظيف وأمن، ولقد مر بعدة مراحل من ستينات القرن الماضي والى غاية الآن، اذ يتمحور التسويق الأخضر حول التزام منظمات الأعمال **بالتعامل بالسلع غير المضرة بالبيئة** وتعرف هذه السلع **على أنها** " **منتجات مصممة وفقا لمعايير تهدف إلى حماية البيئة وتقليل استنزاف الموارد الطبيعية مع المحافظة على خصائص الأداء الأصلي** " [1]و يجب أن تعمل المنظمات على إنهاء الدمار الذي تلحقه المنتجات بالبيئة خلال مرحلة تطوير المنتج (أي من الموارد الأولية إلى الإنتاج والتوزيع وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستهلاك وإعادة التدوير) ونمكن أن نحدد **خصائص عامة للمنتجات** الخضراء التي تتمثل في [2]:

اقل إضرارا وتكلفة بالبيئة مقارنة بالمنتجات المماثلة، أكثر استخداما للطاقة القابلة للتجدد، اقل استخداما للطاقة للموارد غير المتجددة، أكثر تحقيقا للإعادات الخمس: إعادة التدوير، إعادة الاستعمال، إعادة التكييف، إعادة التصنيع وأخيرا إعادة التصليح).

1.1-تعريف التسويق الأخضر: تدور معظم تعريفات التسويق الأخضر حول محور المنتج الاخضر، **وفيما يلي أهم تعاريف التسويق الأخضر** ومبررات ظهوره:

جدول رقم (1): تعريف التسويق الأخضر

الكاتب	التعريف
Kotler & Armstrong 2000, p: 716	تطوير منتوج مؤمن بيئيا.
Pride&Ferrell, 2006, p: 95	يقوم التسويق الأخضر في جوهره على تقديم مزيج تسويقي (منتج، تسعير، ترويج، توزيع) بدون إضرار للبيئة.
Mariova et al .2007, p: 251	أحد المؤشرات لعملية الاستدامة البيئية وعملية الاستدامة هي عملية اجتماعية معقدة لحل وإزالة التنافر بين المنظمة والزبائن.
عبد الرضا فرج يداوي، 2008، ص: 217.	هي عبارة عن الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالمنتج والتسعير والترويج والتوزيع للمنتجات **غير الضارة بيئيا** والمنبثقة عن الاستراتيجية التي تتبناها المؤسسة وضمن ثقافتها التنظيمية والمشبعة لحاجات ورغبات الزبائن بتحديد عائد مقبول والمعزز للرفاه الاجتماعي.
علاء فرحان طالب وعبد الحسين حسن حبيب، 2010، ص: 58	هو مدخل إداري يهدف إلى تحقيق التكامل ما بين عناصر المزيج التسويقي من أجل تحقيق رغبات وحاجات الزبائن وكذلك أهداف المنظمة والمتمثلة بالربحية بطريقة مستديمة مع عدم الإضرار بالبيئة.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المراجع

2.1- اسباب التوجه نحو التسويق الأخضر: ترجع أسباب التوجه نحو التسويق الأخضر إلى [3]:

أ-تناقص المواد الأولية: وتتألف الموارد الأولية في الطبيعة من ثلاثة أنواع " **الغير محدودة** وهي القابلة للتجديد (مثل الماء والهواء) والتي تعاني مشاكل بسبب الأخطار المحتملة مثل ثقب الاوزون ونقص المياه وزيادة التلوث [4]، **أما النوع الثاني فتمثل في الموارد المحدودة غير القابلة للتجديد** وتتضمن الغابات والغذاء والتي يجب استخدامها بحكمة[5]،و النوع الأخير فهو **المواد المحدودة غير القابلة**

للتجديد وتتضمن النفط والفحم.. الخ، والتي ستتسبب بمشكلات حقيقية عند نضوبها وهنا نجد المنظمات تعتمد على البحث والتطوير للإيجاد مواد بديلة تسهم في تقليل استنزاف الموارد الطبيعية[6].

ب–ارتفاع كلفة الصناعة: تعد الطاقة الشريان الحيوي في نجاح الأعمال فكلفة المنتجات تعتمد مباشرة على كلفة الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية ومع تزايد تكاليفها في السنوات الأخيرة وما انعكس عنه من مشاكل اقتصادية جسيمة جعلت العديد من البلدان تبحث عن بدائل أخرى أقل تكلفة فظهر أسلوب استخدام الطاقة النظيفة والابتكارات الأخرى الحساسة للبيئة والتي تسمى التكنولوجيا النظيفة[7].

ج–ارتفاع مستوى التلوث: إن أغلب الأنشطة البشرية تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالبيئة، فاستخدام المواد الكيميائية في الزراعة والصناعة وغيرها من مجالات العمل والحياة وما ينتج عنها من نفايات ضارة أدى إلى ارتفاع مستوى التلوث في الأرض، وقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية بأن حوالي **نصف** الأمريكيين يميلون إلى دفع أسعار أعلى مقابل الحصول على منتجات غير مضرة بالبيئة[8].

د– تغيير دور الحكومات: تختلف الحكومات في مقدار اهتمامها بالبيئة وحمايتها فبعضها تعطي اهتماما واسعا للتوجه البيئي وتمارس ضغوطات على مؤسسات الأعمال والبعض الاخر لا يعطي اهتماما للبيئة، ويرجع هذا الضعف إلى قلة الإمكانيات المادية المتاحة وانشغال هذه البلدان بمشاكلها الداخلية تيقنا منها بأنها أهم وأولى في رزنامة الأعمال، لكن على العموم بدأت الحكومات خاصة في الدول المتطورة بتقديم الدعم للمؤسسات من أجل التوجه نحو منتجات خضراء (مثل تقوم الحكومة البريطانية بإعفاء المستهلكون الذين يملكون سيارات تويوتا ذات محركات بيئية) [9].

3.1– مقاربات تبني المؤسسة للتسويق الأخضر

لطالما اهتم المستهلكين بالقضايا البيئية والسعي نحو حماية البيئة أكثر من المؤسسات والحكومات وجاء التسويق الأخضر لتصحيح الموقف ولتخفيف العبء على المستهلك والعمل على إلزام المؤسسات وليس المستهلك من اجل إبراز سلوك بيئي وبالتالي ظهرت 3 مقاربات **كضرورة حتمية** من اجل تطبيق فلسفة التسويق الأخضر في المؤسسات:

أ–المقاربة الطوعية: تعد هذه المقاربة الأكثر طموحا وتفاؤلا في منهج التسويق الأخضر تنطلق من فكرة مفادها أن اعتماد المؤسسة للمنتجات المحسنة بيئيا لا يجب أن يكون نتيجة لطلب المستهلك ولكن يجب أن يعكس **رغبة وإرادة المؤسسة** في احترام البيئة والمحافظة عليها انطلاقا من وعيه وشعوره بالمسؤولية اتجاه سلامة المحيط الذي يعيش فيه[10].

ب– المقاربة التحفيزية: وهي المقاربة الشائعة في معظم الشركات ترتبط هذه المقاربة **بالاستهلاك الأخضر** حيث أكدت الدراسات أن المستهلكين مستعدون لدفع سعر أكثر من 5الى 10 % مقابل الحصول على منتجات امنة بيئيا يعكس هذا المفهوم تغيرات كبيرة في اختيارات وتفضيلات المستهلكين مثل هذه المقاربة تعادل نهج **ترك الحرية لقوى السوق**، وبما أن المستهلك هو احد القوى الفاعلة في السوق فستسعى المنظمات لإرضائه وتتبنى منهج التسويق الأخضر لذلك لكن يجب أن يكون المنتج ذو حساسية اتجاه تغيرات وتفضيلات المستهلكين من اجل الاستجابة في الوقت المناسب [11].

ج–المقاربة الإجبارية: تستخدم هذه المقاربة بالتكامل مع المقاربتين السابقتين فهي تستعمل في المواقع التي تكون فيها قوى السوق ضعيفة أي عندا تفشل المقاربتين السابقين، تهتم هذه المقاربة بكل ما

يتعلق **بالقوانين والضوابط** (اللوائح والتشريعات) وتختلف هذه المقاربة عن المقاربتين السابقتين كونها أكثر توجها وتلمس القطاع الصناعي والمستهلكين معا تعتمد في منهجها على ضرورة تبني قوانين وإجراءات تجبر الصناعيين أكثر من المستهلكين بضرورة خلق تأثير ايجابي أو إزالة التأثير السلبي للمنتج معين على البيئة[12].

2–الغسيل الأخضر (green washing):

لقد تم استخدام هذا المصطلح في أواخر **1980** وكان عنوان لمقال نشر في مجلة " ***Mother Jones*** " في مارس سنة**1991** [13]، ويعتمد الغسل الاخضر على نقل المعلومات المضللة والزائفة للمستهلكين والجمهور من اجل ان تظهر الشركة مسؤولة بيئيا في أعين جمهورها المستهدف.

2. 1-مفهوم الغسل الأخضر: وهو فعل تضليلي للمستهلكين هدفه التعتيم على الممارسات الضارة بالبيئة التي تقوم بها الشركة أو لمنتج مضر بالبيئة أو خدمة ما [14].

وترى منظمة ***Watch Corp*** ان "**الغسل الأخضر**" هو سلوك تنتهجه الشركات المضرة بالبيئة والمجتمع محاولة منها للتوسع في أسواقها من خلال ادعائها المزيف والمضلل بأنها صديقة للبيئة وبأنها رائدة في الكفاح للقضاء على الفقر "[15]، وفي هذا الصدد عرف الغسل الأخضر على انه " **نظام اتصالات واسع ومعقد موجه لتمرير بيانات أو معلومات سيئة على أنها جيدة** "[16].

وقد اصطلح العديد من المسميات للغسل الأخضر كـ " **اللباس الأخضر** " وهو مصطلح يعبر على ازدواجية المعايير في المنظمات التي تتبنى "**التنمية المستدامة** " و"**حماية البيئة** " في حين لا يظهر ذلك حتى في اهدافها [17]، وتشير العديد من المراجع إلى ان الغسل الأخضر مصطلح مشتق من التبييض" ***whitewashing*** "من قبل الناشطين لوصف الجهود التي تبذلها الشركة لتصوير نفسها على أنها مسؤولة بيئيا وتضعه كقناع لتغطية المخالفات البيئية [18].

2.2- الأساليب الشائعة للغسيل الأخضر: في تقارير كثيرة وعلى مواقع شبكة الانترنيت حددت 7 أنواع شائعة عند استخدام الغسيل الأخضر وهي[19]:

أ- أسلوب النشاط الخفي: يعتمد هذا النوع من الغسل الأخضر على تبيان الجوانب غير الضارة في المنتج وعادة ما تكون هذه الجوانب **سطحية وجانبية وقليلة** لكن في الحقيقة انها تخفي **الآثار السلبية الكبيرة والمترتبة** على منتجاتها تجاه البيئة مثلا: قد يكون المنتوج أكثر تعقيدا لإعادة تدويره ويعتمد على مواد كيميائية ضارة في نهاية دورة حياة المنتوج، وتبين بعض الدراسة المتخصصة أن 73 % من المؤسسات يعتمدون على هذا الأسلوب من الغسل الأخضر.

ب-أسلوب اللابرهان: تقدم العديد من الشركات معلومات أو دراسات بيئية **لا يمكن التأكد** من صحتها ولا يوجد دليل واضح أو موافقة عليها من قبل هيئات او باحثين فمثلا: الشركات التي تنتج الأجهزة الالكترونية وأجهزة الكومبيوتر تدعي ان تطوير الطاقة توفر 50 بالمائة من الطاقة على الرغم من انه لا يوجد دليل أو تصريح بذلك من قبل باحثين أو هيئات متخصصة.

ج-أسلوب الغموض: تقوم المؤسسة بتصريحات أو **ادعاءات بيئية غي واضحة** ومحددة بحيث يمكن ان يؤدي إلى سوء فهم من قبل المستهلك المستهدف **فمثلا:** استخدام عبارات "خضراء"،" أمنة بيئيا "،

" الحفاظ على البيئة " تبقى غامضة وليس لها معنى إذا لم ترفق بشرح مفصل أو تقديم المزيد من المعلومات وتعتبر شركة **سامسونج** من بين الشركات التي تستعمل هذا النوع من الغسل الأخضر.

د- أسلوب لا صلة بالواقع: تستخدم الشركة ادعاءات بيئية ليس لها أهمية للمستهلك المسؤول إيكولوجيا بهدف تحويله على خيار لمنتج أفضل فمثلا تقوم شركات بوضع شعار امتثالها بالنفايات فمثل هذا الشعار على استهلاك الكهرباء لا داعي له باعتبار أن هذا المنتج الموجه إلى أوروبا ملزم قانونيا بالتزام التطبيق منذ عام 2003.

هـ- أسلوب أهون الضررين: تدعي المؤسسة هنا بأنها حميدة بيئيا في **فئة أو صنف منتج معين** لكنها تخفي الأضرار البيئية للفئة بكاملها فمثلا: تدعي شركات التدخين بوجود **سجائر مصنوعة من تبغ بيولوجي** ويمكن ان يعني هذا ان المنتج امن أثناء التدخين غير ان التدخين ضار بالصحة عموما.

و- أسلوب العلامة الايكولوجية الكاذبة: يستخدم المنتج هنا علامات أو شعارات أو رسوم يجعلنا نعتقد ان المنتوج مقبول ايكولوجيا وهناك أمثلة كثيرة في هذا المجال: تكنولوجيا المعلومات label "Greenمع تسمية تكنولوجيا المعلومات الخضراء:

ي-أسلوب الكذب: يتمثل في ادعاء الشركة بالاخضرار لكن يتم التأكد فيما بعد بالتضليل التي قامت به هذه الشركات، وفي دراسة قامت بها TerraChoice أكدت ان 1% من الشركات فقط تقوم باستخدام هذا الأسلوب مثلا:الإعلان عن منتوج إعلام ألي يحمل شعار دون شهادةEnergy Star.

و لقد قامت " Terra Choice" بنشر 3 تقارير في سنوات 2007 -2009 – 2010، تضمنت دراسة مدى استخدام الشركات للأساليب الغسل الأخضر وكانت نتائج هذا التقرير

مذهلة اذ انه في سنة 2007 من بين 1018 منتوج خضع للاختبار في: شمال أمريكا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة وكندا واستراليا شركة واحدة فقط لم تستخدم أي أسلوب للغسل الأخضر كما أشارت الدراسة أن: 57 %قامة بأسلوب التجارة الخفية وتتناقص هذه النسبة إلى 1 % للأسلوب الكذب والتضليل.

و أما التقرير الثاني لنفس الهيئة سنة 2009، فلوحظ ارتفاع عدد المنتجات التي تدعي أنها صديقة للبيئة حيث وصلت 79 % كما ان الإعلانات الخضراء تضاعفت 3 مرات منذ سنة 2006 [20]و بعد سنتين من التقرير نلاحظ ارتفاع عدد المنتجات التي تستخدم أسلوب واحد للغسل الأخضر حيث وصل إلى 98 % من المنتجات المدروسة من بين 2219 منتوج وتعتبر مواد التجميل والعاب الأطفال هي الأكثر ادعاءا بالبيئة [21]و فيما يلي توزيع أساليب استخدام الغسل الأخضر حسب بلدان الدراسة وحجمها بالنسبة لكل بلد، والشكل الموالي يوضح هذه الدراسة.

الشكل (2) مقارنة تكرارات أساليب الغسل الأخضر حسب البلدان المدروسة

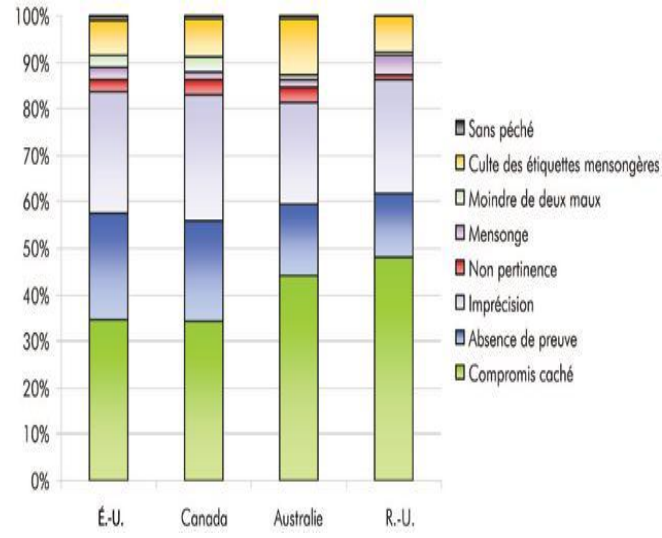

Source: les sept péché de la mascarade écologique, ***Prétentions environnementales dans les marchés de*** consommation, Rapport sommaire: Amérique du Nord (Avril 2009),P.11. www.sinsofgreenwashing.org

3.2- من أجل تكريس فلسفة التسويق الأخضر والقضاء على الغسل الأخضر

ان ظاهرة الغسل الأخضر ليس حديثة فمنذ سنة 1980 حظي هذا المصطلح بقبول واسع النطاق وبدا الاعتراف بوجوده وذلك بوصفه ممارسات لا مبرر لها أو مبالغ فيها من **ادعاءات الاستدامة أو التوجهات البيئية** من قبل الشركات في محاولة للوصول إلى **حصة من السوق وتعظيم أرباحها من خلال رضا العميل**، ومنذ أن نشر أول تقرير سنة 2007 يدرس فيه الأساليب المستخدمة من قبل الشركات التي تستخدم الغسل الأخضر استعاد العالم وعيه وأدرك خطورة مشكلة الادعاءات البيئية المضللة والمغشوشة وقامت عدة جهات بإعادة صياغة قوانينها: فمثلا أعاد **مكتب المنافسة الكندي** إصدار المبادئ التوجيهية بشان الادعاءات البيئية في عام 2008 وأبدت **الجمعية الفيدرالية للتجارة** استعدادها لإصدار " دليل الأخضر" **في 2010 -2011** وتناولت **الصحافة** الغسل الأخضر بشكل واسع فضلا ان قيام عدة جهات و**حركات مختلفة تشريعية وشعبية** بمساعي لإيجاد حلول وتبقى المبادرة الأولى التي كان لها الدور الفعال للتحسيس بخطورة هذه الظاهرة هي لشركة العلامات الايكولوجية الكندية التي تدير ***TerraChoice*** والتي قامت بتحديد الغسل الأخضر المستخدم من قبل الشركات."EcoLogo" [22].

ثانيا-التسويق البيئي الطريق نحو بناء تنمية مستدامة والرفع من أداء المؤسسات

بعد ان تنامت الأصوات التي تنادي بضرورة تبني منظمات الأعمال للتسويق الأخضر وتضافر الجهود غير الرسمية للجمعيات التي تنادي بمحيط نظيف ووضعها معايير تكشف من خلالها التزييف والتضليل التي تمارسه المنظمات غير الواعية بيئيا بهدف الربح وجدت هذه المنظمات نفسها تغرد خارج السرب حيث تحولت من الربح الى الخسارة والمؤسسات التي تنتهج الفكر التسويقي الأخضر في أنشطتها وأعمالها

وتعمل على تطوير منتجات خضراء أكثر ربحا ومحافظة للبيئة في نفس الوقت وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن للتسويق الأخضر أن يكون مربح مع تعامله بالمنتجات المحسنة بيئيا " **تنمية تسويقية مستدامة** " ؟

1- استدامة التسويق الأخضر

تعد الاستدامة التطور الأكثر عمقا في التسويق الأخضر والذي بدأت ملامحه في أواخر الثمانينات من خلال تقرير بيرنتلاند عام (1987) الذي أشار وبشكل صريح إلى منهج الاستدامة للاستهلاك والإنتاج متضمنا تحديد المواد الأولية في ضوء معايير الواقع الحالي فهو يتضمن استخدام موارد طبيعية بالكميات التي لا تؤدي بالأضرار بالأنظمة البيئية أو النشاطات الإنسانية [23]،و كانت المرة الأولى التي يتم فيها الربط بين التسويق الأخضر والتنمية المستدامة، **وتعرف الاستدامة** على أنها مدخل إداري يتضمن تطوير استراتيجيات تسعى للحفاظ على البيئة واستمرار تحقيق الأرباح للمؤسسة [24].

كما أكد الباحثين ان للتسويق الأخضر فوائد ومكاسب كبيرة بالنسبة للمنظمات التي تتبنى هذا الأسلوب **وترفع من ادائها** من خلال ما يلي[25]:

1.1- تحسين سمعة المنظمة :تعبر سمعة المنظمة عن التطورات التي تتبناها مجموعة الأطراف المتعاملة معها مثل الملاك، العملاء، الموردون، الموظفون، والبنوك، المنظمات غير الحكومية، المستهلكين، الحكومة.

2.1- تحقيق الميزة التنافسية :من المتوقع أن يفتح منهج التسويق الأخضر آفاق جديدة وفرص سوقية مغرية مما يتيح أمامها المجال لتجنب المنافسة التقليدية بالتالي تحقيق ميزة تنافسية في السوق ويرى "**Ottman** " أن التسويق الأخضر يساعد في تحقيق الميزة التنافسية عن طريق خلق قيم بيئية معينة

للعملاء ثم إنشاء قطاعات سوقية صديقة للبيئة، مما يجعل المنظمة سباقة على منافسيها من الناحية البيئية في السوق.

3.1- تحقيق الأرباح :إن استخدام الأساليب الإنتاجية مرتفعة الكفاءة والتي تعتمد على مواد خام أقل أو معادة التدوير، أو توفر الطاقة من شأنه أن يحقق وفورات في التكلفة ومن ثم أرباح أكثر.

4.1- زيادة الحصة السوقية: يرى" Ottman"أنه في ظل المشكلات البيئية المتزايدة فإن ولاء المستهلكين للماركة السوقية سوف ينخفض بمرور الوقت، وسوف يتحول المستهلكون لشراء المنتجات والعبوات الصديقة للبيئة، وبالتالي فإن هناك فرصة أمام المنظمات التي تتبنى التسويق الأخضر لزيادة نصيبها السوقي.

5.1- تحقيق الأمان في تقديم المنتجات وإدارة العمليات : إن تبني المنظمات للتسويق الأخضر من شأنه أن يجعلها تسعى دائما لتقديم ما هو أفضل للمستهلكين الخضر، وذلك بالتركيز على إنتاج سلع آمنة وصديقة للبيئة بالرفع من كفاءة عملياتها الإنتاجية مما يخفض من مستويات التلوث البيئي الناجم عن عمليات الإنتاجية.

7.1- ديمومة الأنشطة: إن تجنب المنظمات الخضراء للملاحقة القانونية وتأييد المجتمع لها بسبب القبول العام لأهدافها ويمكنها في الاستمرار في تقديم منتجات صديقة للبيئة والاستمرار في أنشطتها التسويقية

8.1 -الحوافز الشخصية :يقدم التسويق الأخضر الفرص والحوافز للمديرين المسؤولين بالمنظمة لإتباع الأساليب الحديثة والفعالة في تقديم المنتجات الصديقة للبيئة وهذا يعتبر مساهمة شخصية منهم في الحفاظ على البيئية.

2- أساليب رفع الأداء باستخدام أسلوب التسويق البيئي: ان فلسفة التسويق الأخضر تسعى إلى تحقيق أفضل حالات الإشباع لدى الزبائن وتحقيق أهداف المؤسسة المتمثلة في الربحية بدون الإضرار بالبيئة وأن هذه الفلسفة تعتمد على أبعاد أساسية تتكامل فيما بينها من اجل تحقيق هذا المفهوم وقد حدد المسوقون والمختصين بان المؤسسات يجب أن **تعمل على حماية البيئة والمحافظة عليها وتحقيق أرباح وحصة سوقية مرتفعة** بواسطة إتباع الأبعاد الآتية[26]:

1.2- إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها: لقد غيرت فلسفة التسويق الأخضر طريقة التعامل مع النفايات بشكل يمكن إعادة استعمالها معالجتها والاستفادة منها وبذلك تضمن عدم

تلويث البيئة من جهة وتخفيض التكاليف من جهة كما تستطيع المؤسسة خفض النفايات وفق هذه الفلسفة بإدخال مواد أولية في العملية التصنيعية ذات جودة عالية وغير مضرة بالبيئة.

2.2- إعادة تصميم المنتج: ينبغي على المنظمات تطوير المنتج ليواكب التوجهات البيئية من خلال اعتمادها على مواد أولية غير ضارة بالبيئة في عملياتها الإنتاجية ولا تستهلك الكثير من المواد الأولية.

يؤدي تطور المنتجات دورا حاسما في تنافسية المؤسسات ولا سيما المتقدمة منها فهي تعمل في بيئة يتطلب منها مسايرة التطورات التي تحصل فيها وتحقيق رضا المستهلكين وتنمية وتطوير مكانة ذهنية من خلال تطوير وتسويق منتجات جديدة دائما وهذه هي وجهة نظر استراتيجية المؤسسات المتجه نحو التسويق الأخضر.

3.2- وضوح العلاقة بين السعر والكلفة: إن القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تحديد الأسعار هو الكلفة الكلية للمنتج فيجب أن يعكس السعر الكلفة الكلية للمنتج، وبسبب التكليف الإضافية الخاصة بجعل المنتج صالحا بيئيا لان المنتجات الخضراء عادة ما تتطلب جهود إضافية في مجال البحث والتطوير فان المنتج الأخضر يتحمل إضافة سعريه سببت الكثير من المشكلات لبعض المؤسسات في بداية تطبيق مدخل التسويق الأخضر، ومع ذلك فان عدد من المؤسسات مازالت تسعر المنتجات الخضراء على أساس قيمتها التي تدركها مجموعات أو فئات من الزبائن وترى هذه المؤسسات أن تقديمها للمنتجات بأسعار مرتفعة نسبيا لا يضر بموقعها التنافسي لأنها لا تنافس على أساس السعر وإنما على أساس تمييز المنتجات.

4.2- جعل التوجه البيئي مربحا: تعمل نشاطات التسويق الأخضر والتوجه البيئي إلى زيادة أرباح المؤسسة وزيادة العائد على الاستثمار والحصة السوقية وغيرها من خلال **تحسين عمليات الاستدامة لنشاطات المؤسسة** كما يعمل إلى الوصول إلى مستويات عالية من الكفاءة التي تؤدي مباشرة إلى تحسين الربحية عن طريق الادخار في كلفة المواد الأولية والطاقة والنفايات فهو يحقق الأرباح على المدى البعيد للمؤسسة.

و كخلاصة يمكن القول أن المنتجات الخضراء تعمل على تحسين الحصة السوقية للمؤسسة وتحقيق رضا الزبون وتحسين ربحية المؤسسة وبالتالي رفع الأداء التسويقي كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (4): المنتجات الخضراء ذات الإهدار أو التلف الصفري

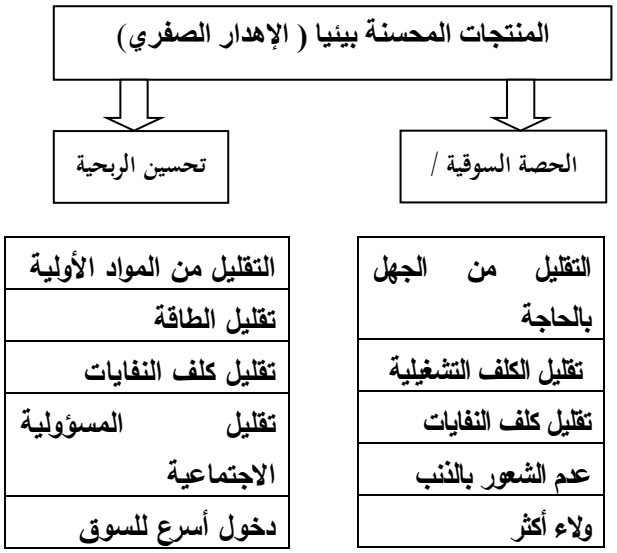

Source: Charter Polonsky , Greener Marketing ,Greenleaf Publishing , 1999,p: 75.

ثالثا-استخدام أسلوب التسويق البيئي كأداة لمواجهة أزمة الغاز الصخري لمؤسسة سوناطراك الجزائر

1-المسؤولية البيئية والاجتماعية لمؤسسة سوناطراك:

تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر وإفريقيا حيث انها تشارك في التنقيب، الإنتاج والنقل عبر الأنابيب، تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها. معتمدة عن استراتجية التنويع، سوناطراك، تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة والمتجددة، تحليه مياه البحر، كذلك البحث واستغلال الطاقة المنجميّة وبهدف مواصلة استراتجياتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر وعدّة بلدان في العالم: إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) في أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى)، في أمريكا اللاتينية

(البيرو) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، برقم أعمال يقارب 56،1 مليار دولار محقق خلال سنة 2010، تحتّل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا، الثانية عشر في العالم، هي أيضا رابع مصدّر للغاز الطبيعي المميّع وثالث مصدّر عالمي لغاز البترول المميّع وخامس مصدّر للغاز الطبيعي[27].

1.1- المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة سونطراك: فضلا عن دور سونطراك الاقتصادي والتجاري، تعتبر سوناطراك 1-1- **مؤسسة مواطنة** تعمل في عدة مناطق من البلاد على مساعدة السكان المعوزين وعلى ترقية النشاطات العلمية والثقافية والرياضية. وتشارك سوناطراك أيضا في النشاطات التي تهدف إلى المحافظة على الطبيعة وحفظ التراث الثقافي والتاريخي الوطنيين، يستهدف برنامج الاستثمار الاجتماعي لسوناطراك سكان المناطق المحرومة، كما أن المحافظة على الموروث الثقافي الوطني المادي وغير المادي تشغل مرتبة هامة ويتجلى ذلك في تثمين المواقع المعمارية والأثرية، وتتم نشاطات تسيير الاستثمار الاجتماعي حسب مقاربة تساهمية تهدف إلى ما يلي[28]:

-تحسين الظروف المعيشة للسكان المحرومين عن طريق امتصاص فوارق التنمية وترقية التآزر والتعاون المحلي.

-تعزيز ثقافة التضامن في وسط سوناطراك بالتحرك في آن واحد على الحالات الاستعجالية والعمل على المدى البعيد.

- دعمت سوناطراك دائما تطوير الرياضة في الجزائر من خلال سياسة رعاية مطابقة للاستراتيجية الشاملة للمجمع، وتتعلق إجراءات دعم المجهود الوطني لتطوير الرياضة بالمجالات التالية:

*الرياضة الجوارية وتهيئة المناطق الترفيهية: فقد تم أيضا توسيع نشاطات سوناطراك المرتبطة بتطوير الممارسة الرياضية إلى مجموع الشباب وذلك بالتكفل المالي بإنجاز ملاعب جوارية في عدة ولايات وبلديات عبر كامل التراب الوطني.

*عداؤو النخبة: تدعم سوناطراك الرياضيين ذوي المستوى العالي، الذين ينقلون بأدائهم صورة ايجابية عن الجزائر عن طريق بث فوزهم في المنافسات العالمية المختلفة كما تقوم مؤسسة سونطراك بالدعم المالي الأندية الرياضية ودعم الفدراليات والمؤسسات الرياضية والرياضة النسوية

1. 2- المسؤولية البيئية لمؤسسة سونطراك: يتميز الالتزام الرسمي لمجمع سوناطراك بالحفاظ على صحة وسلامة العمال ونزاهة التراث ووقاية البيئة وذلك بالإعلان عن سياسة الصحة والأمن والبيئة في 27 أبريل 2004، تهدف هذه الالتزامات إلى مطابقة أنشطة سوناطراك مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في مجال الصحة والأمن والبيئة ؛ تطوير نهج وقائي لإدارة مخاطر وقوع الحوادث، الأحداث، الصحة في العمل وحماية البيئة ؛ إقامة نظام إداري متكامل لتحسين أداء نشاط الصحة والأمن والبيئة(MS-HSE) ؛ تحسين قدرات ردود أفعال الوحدات في حالات الطوارئ والأزمات؛ تعزيز وتعميم التكوين والتوعية في مجال الصحة والأمن والبيئة وتنمية المعلومات والاتصالات في مجالات الصحة والأمن والبيئة، وفي هذا الاطار تتمثل سياسات مؤسسة سونطراك اتجاه البيئة وبالصحة والامن في[29]:

- التزام سوناطراك باحترام موظفيها مدينة لهم بالاعتراف، المحافظة على صحتهم، وتضمن لهم سلامتهم.

– حرص سوناطراك على ضمان سلامة منشآتها والمحافظة على منشآت السكان المجاورة.

– سعي للحفاظ على البيئة وتساهم في حماية التراث الطبيعي والثقافي.

– مساهمة سوناطراك في تجسيد الأنشطة الاجتماعية والخيرية، في التنمية السسيواقتصادية المحلية، في التضامن الوطني والدولي وفقا لقيمها كمؤسسة مواطنة.

- الحد من حرق الغاز والانضمام إلى الشراكة العالمية لتخفيض حرق الغاز(GGFR) :بادرت سوناطراك بمجهودات واستثمارات هامة في إطار استعادة الغازات المحروقة في شتى مستوياتها وقد ثمنت هذه الجهود بانتقال كميات حرق الغاز من 80% في سنة 1970 إلى قرابة 7% في سنة 2007.

– انشاء مؤسسة سوناطراك طاسيلي: إن مؤسسة سوناطراك طاسيلي هي التقاء لشركة بترولية كبرى بقيم إنسانية وبيئية والطاسيلي المصنف "إرث عالمي"تسير المؤسسة عن طريق قانون 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، أوكلت إلى سوناطراك طاسيلي مهمة حماية الطبيعة من أجل الإبقاء عليها ومكافحة التلوث بجميع أشكاله والمحافظة على الحيوانات والنباتات والمحافظة على الموروث الثقافي المادي وغير المادي والمساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

للسكان المعزولين والمحرومين. تتدخل مؤسسة سوناطراك طاسيلي في كامل التراب الوطني، في المناطق الصحراوية الواسعة وبصفة خاصة في مناطق أقصى الجنوب وبالتحديد في مناطق الطاسيلي.

2- ازمة الغاز الصخري بالجزائر: شهدت بداية الألفية بوادر تغير نوعي في مجال مصادر الطاقة العالمية؛ حيث برزت مؤشرات على حدوث تبدّل نسبي في المصادر المفضلة عالميًا للحصول على الطاقة، ويؤكد هذا التحول ما أشار إليه تقرير وكالة الطاقة الدولية الصادر في العام 2011 من أن العالم بدأ يدخل فيما أطلق عليه التقرير "عصر الغاز الذهبي"(1)، وكانت الوكالة نفسها قد توقعت في تقرير لها نُشر منتصف العقد الماضي أن يحل الغاز الطبيعي محل الفحم بحلول العام 2020 كثاني أكبر مصدر للطاقة الأولية في العالم بعد النفط، مستندةً في هذا التوقع إلى عدة اعتبارات موضوعية أبرزها الارتفاع المطّرد الذي أخذ يشهده الطلب على الغاز منذ مطلع الألفية الثانية، لاسيما من قبل اقتصادات الدول الآسيوية الصاعدة وبخاصة كلاً من الصين والهند، وقد تعزز الحديث عن "العصر الذهبي للغاز" مع انطلاق ما يمكن تسميته بـ"ثورة الغاز الصخري" في الولايات المتحدة الأميركية، لاسيما خلال العقد الأول من الألفية، حيث أثارت هذه الثورة شكوكًا حيال استقرار أسواق الغاز العالمية، ولا يزال الغموض يكتنف الآثار الجيوسياسية لهذا العصر الذهبي، خاصة وأن تلك الآثار ترتبط بخصائص السوق كالعرض والطلب والتكلفة والسعر[30].

1.2- تعريف الغاز الصخري(Shale Gas) : هو غاز طبيعي يتولد داخل الصخور التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة والضغط، ويحتاج هذا الغاز إلى المزيد من المعالجة قبل تدفقه، ولهذا السبب يصنفه المختصون بأنه غاز غير تقليدي، وكما هي حال الغاز الطبيعي "التقليدي"؛ يكون الغاز الصخري إما جافًا أو غنيًا بالسوائل، ومنها الإيثان المفضل في صناعة البتروكيماويات، ولتحرير الغاز الصخري لابد من القيام بعملية الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي على نطاق واسع وباستخدام الماء والرمل وذلك لتحقيق الحد الأمثل من اتصال السطح بمكامن الغاز من أجل المحافظة على زيادة المسامية، وفي الوقت الراهن، فإن هذه التقنية المتطورة إلى حد كبير تتوافر في الولايات المتحدة الأميركية بشكل رئيس، وبمستويات أقل في كثير من دول العالم الأخرى لاسيما في أوربا[31].

2.2-ثورة الغاز الصخري وعوامل نجاحها في موطنها الأم: لقد أحدث اكتشاف وإنتاج الغاز الصخري ثورة في مجال صناعة الطاقة في العقد الأول من الألفية الثانية، خاصة مع اكتشاف احتياطات ضخمة منه في العديد من الدول، فوفقًا لدراسة أعدتها مؤخرًا إدارة معلومات الطاقة الأميركية، وغطت 41 دولة حول العالم، تبين أن الاحتياطات الأعلى من الغاز الصخري توجد في كل من: الصين بمعدل 1100 تريليون متر مكعب، تليها الأرجنتين بمعدل 802 تريليون متر مكعب؛ فالجزائر بمعدل 707 تريليون متر مكعب، ثم الولايات المتحدة الأميركية بمعدل 665 تريليون متر مكعب، وأخيرًا كندا بمعدل 573 تريليون متر مكعب[32]. والشكل الموالي يوضح ذلك.

وقد عززت هذه الاحتياطيات من الغاز الصخري بدء إنتاجه بكميات كبيرة نسبيًا في الولايات المتحدة خلال الأعوام القليلة الماضية. ومن مصطلح "العصر الذهبي للغاز"، إلى الحديث عن "ثورة الغاز الصخري" يقودنا ذلك إلى طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى سيكون ممكنًا إعادة إنتاج تجربة ثورة الغاز الصخري التي انطلقت في الولايات المتحدة الأميركية والبدء باستخراج المخزون الطبيعي من هذا المنتج في أماكن أخرى من العالم؟

تبقى الإجابة على هذا التساؤل ليست بالبسيطة نظرًا لاختلاف الظروف التي رافقت حدوث تلك الطفرة في الولايات المتحدة الأميركية التي تمتلك الإطار التنظيمي الذي يدعم تطوير تقنية إنتاج الغاز الصخري وتلك المتاحة في دول أخرى؛ ما قد يؤدي إلى عرقلة إعادة تكرار التجربة الأميركية في مناطق أخرى من العالم ويعود السبب الرئيس في نجاح تجربة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأميركية إلى العديد من العوامل التي قد لا تتوفر في دول أخرى، وأهمها: العوامل الجيولوجية، والإعفاءات الضريبية، وتوافر الصناعات الخدمية النشطة، لذا تبقى الشكوك قوية حيال إمكانية استنساخ مثل هذه الظروف المؤاتية خارج الولايات المتحدة الأميركية، لاسيما في دول أوربا الغربية التي لا تتمتع بإعفاءات ضريبية، كما أن صناعة الخدمات المتعلقة بالحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي متأخرة فيها إذا ما قارناها بتلك الموجودة في الولايات المتحدة الأميركية، عدا أن الظروف الجيولوجية فيها غير مساعدة كثيرًا، كما أن ثمة عائقًا آخر؛ حيث يتعلق الأمر بالمعارضة الشعبية لأعمال التنقيب عن الغاز الصخري في الدول الأوروبية؛ وذلك لسببين رئيسين: الأول يتعلق بالأضرار البيئية، والثاني له علاقة بأن الحكومات هي من سيجني الفوائد من الاستثمار في صناعة الغاز الصخري وليس مالكي الأراضي كما هي الحال في الولايات المتحدة الأميركية. يضاف إلى ذلك الظروف ذات الصلة بالقوانين التنظيمية والضغوط التي تمارسها بعض المؤسسات غير الحكومية وبشكل خاص في القارة الأوروبية لمنع الشروع بعمليات استخراج الغاز الصخري نظرًا للأضرار البيئية المرافقة خاصة تلك التي تتعلق بالتلوث البيئي.

إنَّ عدم توفر الشروط أعلاه في دول أخرى من العالم قد يؤدي إلى إعاقة استنساخ ثورة الغاز الصخري الأميركية [33].

3.2 – ازمة الغاز الصخري في الجزائر: كثر الحديث عن الجدوى من توجه الجزائر نحو استغلال الغاز الصخري على المستوى الرسمي والشعبي والاكاديمي، في الوقت الذي تتوفر فيه البلاد على طاقات تقليدية هامة غير مستغلة ناهيك عن المخاطر البيئية التي ستنجم عن استغلاله، وقد تقاربت أراء بعض الخبراء حول قضية استغلال الغاز الصخري حيث أكدوا على أن الجزائر ليست مهيأة حاليا لإنتاج واستغلال هذا النوع من الغاز داعين إلى ضرورة التريث ودراسة كل الإمكانيات للشروع في استغلاله في الجزائر بالنظر إلى الاحتياطات الطاقوية المتوفرة حاليا غير أنهم لم يستبعدوا اللجوء إلى إنتاج هذه الطاقة الجديدة على المدى البعيد لأنه حسب –تقديرهم– ستعرف مصادر الطاقة التقليدية بعد سنة 2030 نقصا في الإنتاج والاحتياط [34].

4.2 –مخاطر الغاز الصخري في الجزائر: تؤكد الدراسات المنشورة أن عمليات استخراج الغاز الصخري ستؤدي إلى تلويث مياه الشرب مستقبلا بالأرسنيك (أو الزرنيخ) السام واليورانيوم المشع ومواد أخرى مضافة مثل الرصاص، وهي مواد تستعمل لاستخراج الغاز الذي يستهلك كميات هائلة من الماء (500 لتر في بضع ثواني) عبر ضخه من الوديان والمناطق الجوفية. مما يؤكد خطورة الغاز الصخري على الصحة.

وحذر عبد الكريم شلغوم الخبير في الكوارث الطبيعية ورئيس نادي المخاطر الكبرى بالجزائر، من الخطر الكبير الذي يهدد الجزائر في حال تم المضي في مشروع استخراج الغاز الصخري، مؤكداً أنه سيتسبب في تسميم البيئة التي سيتم إنجاز المشروع فيها. وأوضح أن خطر استخراج الغاز الصخري، يمتد إلى غاية تلويث المياه الباطنية حيث يصبح الماء بني اللون عكر وفيه رغوة، وهو ما يسبب مشاكل صحية للمواطنين، داعيا الحكومة إلى ضرورة إلغاء هذا المشروع باعتبار الجزائر في غنى عنه مادام الغاز الطبيعي متوفرا بكميات كبيرة. وقال رئيس نادي المخاطر الكبرى، إن الغاز الصخري متوفر بكميات كبيرة في أوروبا وأمريكا، إلا أنهم يتجنبون استخراجه نتيجة التهديد الكبير الذي يشكله على البيئة، إضافة إلى الضغط الكبير الذي تمارسه جمعيات حماية البيئة والمجتمع المدني هناك، ما دفع الدول الأجنبية وعلى رأسهم أمريكا للسعي إلى استخراجه في الجزائر. و على صعيد اخر وفي الضفة الأخرى من المتوسط، أكد رئيس جبهة اليسار بفرنسا جون لوك ميلانشون أن استخراج الغاز الصخري بالماء "عملية خطيرة" بالنسبة للنظام البيئي وقد تتسبب في "كارثة" بيئية حقيقية، وأوضح خلال محاضرة

نظمها مؤخرا بالمركز الثقافي للمعهد الفرنسي بالجزائر أن "استخراج الغاز الصخري بالماء خطير بالنسبة للنظام البيئي واستغلال هذا الغاز قد يتسبب في كارثة بيئية حقيقية." وأكد أنه يتعين على الجزائر "الاعتراض على استغلال الغاز الصخري واختيار موارد أخرى مدرة للثروات"، مذكرا بأن المنتجات الكيميائية التي تخلفها محطات تكرير البترول تعد من أسباب الاحتباس الحراري، وهي منافية للنظام البيئي تماما كما هو الحال بالنسبة للنشاطات الصناعية[35].

الخاتمة:

على الرغم من التوقعات الكبيرة بأن يُحدث الغاز الصخري "ثورة" في مجال الطاقة في حال إمكانية استنساخه في دول أخرى من العالم، فإن هذه التوقعات ربما تجد لها سقفًا محدودًا بالنظر إلى عوامل عديدة، أهمها:

–ارتفاع تكلفة استخراج الغاز الصخري (غير التقليدي) مقارنة بنظيره الطبيعي التقليدي.

–التوجه العام نحو إنشاء إطار تنظيمي أكثر صرامة لعملية التكسير الهيدروليكي المستخدمة في إنتاج الغاز الصخري نظرًا لما يرافق هذه العملية من أضرار بيئية خطيرة.

–ازدياد الطلب الآسيوي على منتجات الطاقة التقليدية (النفط والغاز) بسبب النمو الاقتصادي المتسارع في العديد من دول هذه القارة.

بالإضافة الى كل العوائق السابقة وفي ظل الرفض الجزائري على الصعيدين الشعبي والذي يتجلي في العصيان المدني للمناطق المعنية وتنامي حركات الاضراب والتنديد من خلال المنظمات الحقوقية والبيئية وكذلك على الصعيد الاكاديمي من خلال الملتقيات والمنشورات لباحثين وأكاديميين وجب على مؤسسة سونطراك مواجهة هذه الازمة وليس الهروب منها وذلك **باعتمادها اسلوب التسويق الاخضر بدلا من اسلوب الغسل الاخضر الذي تنتجه والذي اصبح واضحا وجليا من خلال اسلوب النشاط الخفي واسلوب اهون الضررين والذي تم التطرق اليهما في الجزء النظري للمقالة.**

المراجع والاحالات:

[1] علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010، ص: 58.

[2]نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال :المسؤولية البيئية لرجال الأعمال،) عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2008 ، **ص-ص: 243،245.**

[3] فريدمان توماس، استهلاك مضاد للثروة الخضراء، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10523، 2007، ص: 81.

البكري ثامر ياسين، احمد نزار، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 7.

[4] النوري احمد نزار جميل، تحليل سلوك المستهلك على وفق مدخل التسويق الأخضر، رسالة ماجستير إدارة أعمال ' كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، 2004، ص: 8.

[5] البكري ثامر ياسين، ألنوري احمد نزار، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر، عمان، 2007، ص: 60.

[6]Ottman Jacquelyn , Green Marketing: Eco Innovation and Your Customer: Lessons From The Green Graveyard , Ottman Consulting , Inc, al, 2006,p: 24.

[7]محمد إبراميم عبيدات، التسويق الأخضر (البيئي والاخضر)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص: 204

[8]Marionova Dora ,et al, The International Handbook on Environnemental Technologie, Pittman Publishing , 2007,p: 252.

[9]محمدإبراميم عبيدات، مرجع سابق ذكره، ص: 204..

[10]من اعداد الباحث.

[11]Michèle Bernard et Jacques Boisvert, Le marketing vert, la Chaire de commerce Omer DeSerres, École desHautes Études Commerciales Montréal, (Québec) Canada H3T 1V6, Cahier no 92-002P, (Mars 1992), p: 9.

[12]Melissa Whellams & Chris MacDonald, «Greenwashing, forthcoming ***Encyclopedia of Business Ethics & Society », (2007),***

http://www.businessethics.ca/

[13]Frédéric Lohier , «Les 7 péchés du GreenWashing appliqués aux Technologies de l'Information» ,(16/02/2010).www.greenit.fr/

[14] CorpWatch: Index

[15] Scot Case, «Beware of Greenwashing: Not All Environmental Claims are Meaningful", (june 2007), www.govpro.com.

[16] Erza Winton, «L'écoblanchiment des entreprises: la construction de nouvelles mythologies» ,http://www.uberculture.org

[17]Biosphère:http://biosphere.ouvaton.org/affichelex.php?page=Greenwashing

[18] Julie MIRANDE & Jérôme RAFFIN, marketing écologique, p. 12,

[19] Voir les Rapport sur les prétentions environnementales dans les marchés de consommation nordaméricains 2007-2009-2010, SinsofGreenWashing.org.

[20] TerraChoice Environmental Marketing. «The "Six Sins of Greenwashing™": A Study of

Environmental Claims in North American Consumer Markets». London: TerraChoice Environmental Marketing (2007). Available:

http://sinsofgreenwashing.org/

findings/greenwashing-report-2007 ; ou Les six péchés de lavage vert, Un «document vert » rédigépar Terra Choice Environmental Marketing Inc. (Novembre 2007), Sinsof GreenWashing.org, P.2.

[21] Fore more détails see Terra Choice Environmental Marketing. The Seven Sins of Greenwashing :Environmental Claims in Consumer Markets. London: Terra Choice Environmental Marketing(2009). Available:http://sinsofgreenwashing.org/findings/greenwashing-report-2009/

[22] «Les péchés de mascarade écologique: Édition familiale2010 » ; Rapport sur les prétentions Environnementales dans les marchés de consommation nord-américains, SinsofGreenWashing.org.

[23] À propos de Terra Choice. À titre de plus importante entreprise nord-américaine de commercialisation écologique, Terra Choice Environnemental Marketing contribue à la croissance des entreprises les plus durables du monde. Les conseils que prodigue Terra Choice visent à convertir la connaissance scientifique de l'environnement, des marchés et de la commercialisation en solutions axées sur le client pour aider les leaders de la durabilité à livrer des résultats. A propos d'ÉcoLogo. Fondé en 1988, ÉcoLogo représente la norme d'agrément environnemental multi-attributs la plus respectée et reconnue d'Amérique du Nord. ÉcoLogo est l'un des deux seuls programmes nord-américains approuvés par le Global Eco labelling Network, une association internationale de programmes d'éco-étiquetage conforme à la norme ISO 14024. Dans le contexte d'un marché devenu méfiant, ÉcoLogo restaure la confiance avec la preuve scientifique du

leadership environnemental de tierces parties.

[24]Kleiner A, What Does Mean to be Green , Harvard Business Review , vol 69 , No 4 , 1991, p: 38.

[25] حليمة السعدية قريشي، شهلة قدري، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال لتحقيق تنمية مستدامة، الملتقى

الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ما بين 22-23 نوفمبر 2011، الجزائر، ص –ص: 376-378.

[26] سامي الصمادي، التسويق الأخضر:المعيقات في المنطقة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، لملتقى العربي الخامس في التسويق الأخضر، 25 - 28 يونيو 2006، بيروت، ص 7.

[27] تم التحميل من موقع:

http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html،

بتاريخ 10-15-2015.

[28] نفس المرجع السابق.

[29] نفس المرجع السابق.

[30] جمال عبد اللاه، ثورة الاقتصاد الصخري وأثرها الى اقتصاديات الخليج، مركز الجزيرة للدراسات،2013، تم التحميل من موقع http://www.marebpress.net/articles.php?id=22460

بتاريخ 10-15-2015.

[31] الغاز الصخري، تم التحميل من موقع

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A'F%D9%88%D8%A7%D8%B2

بتاريخ 10-15-2015.

[32] نفس المرجع السابق.

[33] جمال عبد اللاه، مرجع سابق.

[34] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، خبراء: التريث ودراسة كل الإمكانيات قبل الشروع في استغلال الغاز الصخري :ضروريان، موقع الاذاعة الجزائرية، **تم التحميل من موقع** http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article1635 **، بتاريخ 2015-15-10.**

[35] مخاطر الغاز الصخري، تم التحميل من موقع:

http://www.sidielhadjaissa.com/article-123841166.htm

بتاريخ 10-15-2015.

رؤية تحليلية حول سعر الصرف الجزائري

د/ سعدي فيصل
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

إن الجزائر كباقي البلدان لها نظام نقدي خاص بها وعملة خاصة بها، بعد الاستقلال أصبح الدينار عملتها الرسمية بعدما قررت السلطات العمومية إصدار وحدة نقدية خاصة، كما أن الجزائر كغيرها من الدول تعتمد على سوق لصرف الدينار ذي مرجعية تاريخية معينة وتضبطها مجموعة من آليات وتخضع لمجموعة من المتغيرات كان على الجزائر أن تتكيف معها حسب متطلباتها الاقتصادية.

تمهيد:

نظرا لتطور مبادلات الاقتصادية وتعدد مجالاتها، دفع بفكر الإنسان أن يطور البحث عن إيجاد وسائل أخرى أدق لتقيم السلع والخدمات محل للتبادل بعدما كان يعتمد على المقايضة في البداية، فقد تم اكتشاف النقود التي استعملت كوسيلة للتبادل بين الدول وأصبح لكل دولة عملتها الخاصة بها، فكل دولة لا تتعدى قدرة إبراء عملاتها حدودها الوطنية وبالتالي لا يستطيع حامل للدينار الجزائري الشراء من السوق المحلى الأجنبي مثلا في بريطانيا عليه تبديل الدينار الجزائري بالجنيه الإسترليني ولهذا تختلف طرق الدفع في الداخل عن الخارج حيث يتم تسوية العملات المحلية بالأجنبية ويتم ذلك في التجارة الخارجية باستخدام ما يسمى بسعر الصرف تتم عملية صرف العملات كأي سلع أخرى بناء على عرض العملة والطلب عليها ويسمح سوق الصرف بتنظيم مجموعة التدفقات النقدية والمالية بين الدول ولهذا فإن أي تغيير في قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملة الأجنبية قد يحدث تقلبات تؤثر على صادراتها وارداتها وبشكل خاص على المركز المالي لمؤسساتها الاقتصادية ولهذا على كل دول أن تحدد نظام صرفها حسب متطلباتها الاقتصادية، وكل هذا سوف نتطرق بالتفصيل في المحاور الموالية، حيث سنتعرض في المحور الأول إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصرف الأجنبي وفي المحور الثاني تناولنا تجربة تنظيم الصرف في الجزائر وفي المحور الثالث تعرضنا أبعاده الاقتصادية من تحريره.

1-مفاهيم أساسية حول الصرف الأجنبي:

1-1 مفهوم سعر الصرف: هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر أهمها فيما يلي:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.[1]

ويعرف أيضا بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات [2]

كما يعرف بأنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات. [3]

ويعتبر سعر الصرف أداة لربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.[4]

---

[1] شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص: 139.

[2] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر 1996، ص: 105.

[3] Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie, 4eme edition France 2006, p: 340.

[4] الطامر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص: 96.

ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:

أ-طريقة يقين: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 1.5385دولار.

ب-طريقة عدم يقين: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس $ الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي:1$ = 59.67 دج.

2-1 كيفية تحديد أسعار الصرف: نميز ثلاث حالات:

الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.[1]

الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.[2]

1-3 مفهوم سوق الصرف: هناك عدة تعريفات من أهمها:

هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.

كما يعرف بأنه الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية للبنوك والمؤسسات المالية.[3]

ويعتبر أيضا بأنه السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريقة شبكات الاتصال أو أقمار صناعية، يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (رويتر) **(Reutiers)** وتعمل 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق عبر العالم.[4]

2-تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري: لقد عرفت نظام الصرف الجزائري عدة مراحل منذ نشأته وذلك حتى يستجيب للمتطلبات الاقتصادية ويمكن حصر هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: الانتماء لمنطقة الفرنك (1962-1963)

في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

[1] عبد الرحمان يسري، أحمد السريني، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعة الاسكندرية،2007، ص:180.

[2] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 109ص:110.

[3] الطامر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

[4] عبد المجيد قدي-المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003/2004، ص:108 ص:109.

- مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

-حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.

بعد مواجهة المخاطر المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال واختلالات ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة الفرنك لتسيرها بمفردها، باستقلالية سياستها النقدية والمصرفية.

المرحلة الثانية: التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973)

بدأت سياسة الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة الدينار الجزائري في أبريل 1964 وابتداء من هذه المرحلة، عرفت أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري عدة مراحل وبعد أن كان مضبوطا بفرنك الفرنسي وكان قابلا لتداول حيث كان 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي وهذا راجع لكون الجزائر في تلك الحقبة مقاطعة فرنسية، وتم إصدار قانون 11/64 الذي ينص على أن يكون للدينار الجزائري قيمة مقابل الدولار الأمريكي وكان 4 دنانير = 180 ملغ من الذهب.

لأنه في هذه الفترة كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي، ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار، كما عرف الفرنك الفرنسي خلال هذه فترة ضعفا، لكن الدينار الجزائري بمقابل لم يتم تخفيضه نتيجة تطبيق مخططات تنموية وهذه الخطوة أدت إلى عدم انخفاض الدينار الجزائري مع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم علاقته الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

1دج = 1.25 فرنك أي ف ف = 0.888دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

ومع استمرار انخفاض الدينار بانخفاض الفرنك وأمام هذه الوضعية ظهر نظام جديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

– توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة دج تفوق قيمته الحقيقية، وهذا لتخفيف تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة.

– السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.[1]

المرحلة الثالثة: نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات (1974-1986)

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري في هذه المرحلة على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، ويتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطرق التالية:

* حساب التغيرات النسبية لعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي

$$\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jio)} \text{ أو } \frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jin)}$$

على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين jio/$ أو jin/$ كمقام لحساب التغير النسبي ونرمز هنا:

$: دولار أمريكي.

Ji: كل عملة من العملات الصعبة 13 التي تكون في سلة دج.

jio/$: سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة سنة 1974.

jin/$: سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى المكونة للسلة اليوم.

حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة دج بالنسبة لـ$ أي مجموع التغيرات النسبية ji/$ مرجحة بالعامل ai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للـ دج، يتم هذا وفق الطريقة التالية:

– $(\$/DA)_n$ = (1+ مجموع التغيرات النسبيةji/$ مرجحة بالعامل ai)

– $(\$/DA)_n$ = سعر الصرف اليومي لـ $ بالـ دج

[1] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 155ص:156.

– $(\$/DA)_0$ = سعر صرف $ بالنسبة لـ دج في 1974 (سنة الأساس)

ويكون ترجيح عملات السلة بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية (العملة كوحدة حساب ووسيلة دفع) والتوزيع حسب العملة الصعبة للديون الخارجية على هذا الأساس، فإن الدولار الأمريكي يحتل مكانة نسبيا مهمة في السلة (في حدود 40%) انطلاقا من تواجده المسيطر على مستوى مداخيل التصدير للجزائر بنسبة 95% الآتية من صادرات المحروقات.

وعليه، عندما يرتفع الدولار بالنسبة لباقي العملات، قدرة استيراد الجزائر تزيد، والعكس صحيح.

ومن جهة أخرى، فإن انخفاض قيمة الديون الخارجية للجزائر مرتبط بقيمة صرف دولار الأمريكي مقارنة بعملات التي تمت بها الديون، وهذا ما سمح لها بتخلص جزء من مديونيتها خلال 1980 و1984 بسبب ارتفاع قيمة الدولار (سياسة دولار القوية التي انتهجتها آنذاك حكومة رقان الأمريكية).[1]

المرحلة الرابعة: التخفيض الزاحف والرسمي لسعر صرف الدينار الجزائري (مارس1987 -أفريل1994)

أدى التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الجزائري الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات، منها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، والمقصود بتخفيض قيمة العملة بأنه إجراء تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، كما يعتبر تخفيض في قيمة العملة عمل إداري هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض قيمة يتمثل في تغيير قيمتها في طرف اقتصادي ما بدون تدخل مباشر من السلطات حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية مع تزايد المستوى العام للأسعار أما على مستوى أسواق الصرف فيكون معدل صرفها منخفضا بالمقارنة مع العملات الأخرى.

كما أن عملية التخفيض يجب أن تحضر بدقة ونجاعة حيث أن نجاحها يتوقف على عدة مقاييس أهمها:

– اختيار الوقت المناسب لهذه العملة.

– اختيار المعدل المناسب.

– التحكم في نتائج هذه العملية.

والهدف الأساسي لتخفيض العملة هو تحكم السلطات في أسعار الصرف من أجل تعديل أسعار السلع المحلية إلى مستوى السلع الأجنبية لكن نتائج هذه العملية تختلف باختلاف الوضعية الاقتصادية للدولة.

ويمكن التمييز بين حالات مختلف لعملية تخفيض العملة حسب ظروف الاقتصادية مختلف، كالعجز في الميزانية العمومية أو العجز في ميزان المدفوعات، البطالة كسبب لتخفيض العملة.[2]

ونظرا لتلك الفترة الحرجة التي مرت بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض عائداتها من صادرات المحروقات، هذا ما جعلها من غير الممكن الإبقاء على نفس سياسة الصرف، حاولت السلطات تعويض هذا الانخفاض بالقروض الخارجية وزيادة التضييق على الاستيراد، بتعديل سعر الصرف لإقصاء القيمة الزائدة للدينار، للتقرب من قيمته التوازنية.

وقد اعتمدت الجزائر على التخفيض الزاحف أو المنحدر، وهي طريقة تبنتها السلطات من أجل التخفيض المستمر وغير المعلن لقيمة العملة الوطنية، حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 1 دولار=4,85 دج في الثلاثي الثاني من سنة 1987 إلى 1 دولار= 12,19 دج سنة 1990 أي تخفيض بنسبة 160% مقارنة بعام 1987.

ونظرا لتدهور الحالة الاقتصادية سنة 1991، سارعت السلطات الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد كلي مدعم من صندوق النقد الدولي، الذي يهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني بما يتماش مع آليات اقتصاد السوق، ولهذا قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 22%،[3] وقد عرفت

[1] A. benbitour, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, edition Marinoor, alger, 1998, p: 70.

[2] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 99ص:100.

[3] Abdelkarim Naas, Le Système Bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché, INAS, Paris 2003, p: 216.

الفترة 1991 إلى غاية بداية 1994 استقرار نسبيا لسعر الصرف، لكن هذا الاستقرار لم يعكس القوى الحقيقية للاقتصاد الوطني، بسبب التضخم الناتج عن السياسة المالية توسعية خلال هذه الفترة.[1]

وبعد التخفيض الرسمي الأول لسعر صرف الدينار الجزائري، قامت السلطات النقدية بالتخفيض الثاني من نوعه ب40.17% مع بداية سنة 1994، وذلك تطبيقا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي (برنامج التعديل الهيكلي) المدرج من قبل صندوق النقد الدولي في ماي 1994، وهذا في إطار التوجه من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق ومن ذلك المنطلق أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات التجارية مع الخارج.[2]

إذن الحدث البارز في هذه الفترة، هو قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة40,17% في 9 أفريل 1994 وأصبح معدل صرف الدينار يوم 10 أفريل 1994 يساوي: 36,0075 دج لكل دولار، والجدول الموالي يظهر سعر صرف الدينار بالنسبة لأهم العملات الدولية.

الجدول رقم(01): سعر صرف الدينار بالنسبة لأهم العملات الدولية بتاريخ: 1994/04/10.

الوحدة: دينار جزائري

المصدر: بنك الجزائر.

العملات الأجنبية	تسعيرة 1994/04/08	تسعيرة 1994/04/10
الدولار الأمريكي (USD)	25,6912	36,0075
الشلن النمساوي (ATS)	213,2934	299,1153
الفرنك البلجيكي (BEF)	72,8311	102,1382
الدولار الكندي (CAD)	18,5992	26,0829
الفرنك السويسري (CHF)	1777,1998	2492,2135
المارك الألماني (DEM)	1500,4789	2104,2251
البيزتاس الإسبانية (FPS)	18,5603	26,0284
الفرنك الفرنسي (FRF)	4,3815	6,1389
الليرة الإيطالية (ITL)	15,7372	22,0694
الين الياباني (JPY)	24,4166	34,2407
الجنيه الإسترليني (GBP)	37,0151	63,1711
الكرون الدنماركي (DKK)	383,1077	537,2570

كما لابد من تعرض لقانون مراقبة الصرف في الجزائر رقم 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 الذي حدد بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة عنها بطبيعة الحال.

وفيما يخص مراقبة الصرف فقد تم تحديد شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها ويمكن تفويض حق تسيير الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتي لا تنتج بشكل مباشر من إيرادات المحروقات وأهم العناصر التي تدخل في هذا التفويض:

- ودائع الزبائن في حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعينة.

- عوائد الصادرات من غير المحروقات والعوائد المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود إلى المصدر.

- كل الأموال المتأتية من قروض مالية أو الإقتراضات بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من طرف الوسائط المالية المعتمدة لاحتياجاتها الخاصة أو لاحتياجات زبائنها.

- المبالغ المتأتية من عمليات الشراء في سوق الصرف.

- موارد أخرى يمكن تحديدها عند الحاجة من طرف البنك المركزي.

ويتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج ويمكن ذكر أهم هذه الضوابط فيما يلي:

- يجب أن يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر.

[1] K. Nashashibi et Autre ,Algerie:Stabilisation et transition à l'économie de marché ,Fond Monétaie Intenational, washington 1998,p:85.

[2] The World Bank, Democratic and Popular Republic of Algeria: Exchange and Trade reform, April 1991, p:17

– يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حساباتهم بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.

– تمر عملية تمويل وإيرادات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين حتى تضمن عقود الواردات والصادرات الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة.

– يقوم الوسيط المعتمد بمنح مستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد أو ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية المساحة المالية للمستورد وتوفر ضمانات الكفاية وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية، ويكون هذا الوسيط المالي مسئولا أمام البنك الجزائري في حالة عدم قدرة المستورد على الوفاء بإلتزاماته في هذا الشأن.

– يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم وتحويله إلى رصيد بالعملة الصعبة ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار.[1]

المرحلة الخامسة: نمط الصرف العائم المسير لدينار الجزائري من (سبتمبر1994الى يومنا هذا)

بعد تخفيض الثاني الرسمي لسنة 1994 لسعر الصرف الدينار الجزائري، تبنت الجزائر نمط صرف متقلب موجه، اشتغل أولا بحصص التثبيت وبعدها بالسوق ما بين البنوك للصرف.

أ-التثبيت الصرف بالحصص من سبتمبر 1994 إلى ديسمبر 1995:

لقد أدرج هذا النظام بالتعليمة رقم 61-94 المؤرخة ب 28 سبتمبر 1994 حيث ينص البند رقم 02على: "تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية". ولقد يعتمد هذا النظام على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرؤوسة من طرف بنك الجزائر.

عند افتتاح كل حصة بنك الجزائر يعلن عن سعر الصرف سقفيه (يساوي دائما لسعر إقفال الحصة السابقة) والمبالغ المعروضة تحدد بدلالة الأهداف المرتبطة بسعر الصرف، وعلى هذا أساس كل بنك مساهم بمهمة عرض المبالغ الذي يريد شراءه وبسعر الصرف المطلوب.

كما يقوم ممثل بنك الجزائر بتسجيل كل أوامر الشراء وبترتيب تصاعدي لأسعار الصرف بالعملة الوطنية ثم يسحب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ثم يقارنه بذلك المعروض من طرف بنك الجزائر.

في حالة العرض أكبر أو يساوي الطلب، فإن سعر الصرف الذي يغلق به سيكون أدنى من الأسعار المعروضة.

أما في الحالة المعاكسة أي إذا كان العرض أقل من الطلب الكلي، سيتم إجراء عدة دورات سواء يعيد بنك الجزائر تعديل العرض وسعر الصرف المعروض لبيع العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى كل بنك يعيد مراجعة طلبه وسعر الصرف.

هذه الدورات تدوم حتى يتم تحديد سعر الصرف التوازني، وقد استمر هذا النظام إلى غاية استبداله بنظام السوق بين البنوك في سبتمبر 1995.

ب-سوق الصرف ما بين البنوك:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر من أجل تحرير تجارتها الخارجية ونمط صرفها (في إطار برنامج التعديل الهيكلي)، قام بنك الجزائر بإصدار تعليمة رقم:(95-08) المؤرخة ب 23 سبتمبر1995 الخاصة بسوق الصرف أي من خلال هذه التعليمة تصبح السوق مفتوحة للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، والمرخص لهم بمبادلة العملات الصعبة فيما بينهما ويحتفظ بوضعيات الصرف الواجب احترامها دائما.

وقد جاءت فكرة إنشاء سوق الصرف في الوقت الذي تمكنت فيه البنوك من تسيير وضعيات صرفها بالعملات الأجنبية حيث أن التبادلات التي تجري بين البنوك، لا تأخذ طابع الودائع أو القروض، إنما طابع الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بين البنوك التجارية والبنك المركزي من جهة، ومن جهة أخرى مع المراسلين الأجانب

[1] الطامر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص:156.

كما تعتبر سوق الصرف ما بين البنوك سوقا ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية التحويل، وسوق الصرف هي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية ووفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية.

وسوق الصرف ما بين البنوك على نوعين وهما: سوق الصرف ما بين البنوك العاجل وسوق الصرف ما بين البنوك الآجل.

كما يتدخل بنك الجزائر في إطار تسيير احتياطاته من العملات الأجنبية والذهب، في سوق الصرف فيما بين البنوك العاجل، بواسطة مداخيل صادرات المحروقات، فهو المسيطر على السوق.

وسوق الصرف ما بين البنوك تشتغل بصفة مستمرة، والمتدخلون ينجزون عملياتهم كل أيام الافتتاح، كما تعالج العمليات بواسطة التلفون، التلكس، الانظمة الالكترونية لمعالجة عمليات الصرف...وغيرها.

ويرخص للبنوك والمؤسسات المالية في إطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية بأن:

– تبيع للبنوك غير المقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بحرية التحويل.

– تبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري والمودعة في حسابات الدينارات المحولة.

– شراء وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل بكل حرية مقابل الدينار الجزائري، بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك.

كما تلتزم البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين باحترام:

– نسبة قصوى تقدر بـ 10% بين المبلغ المرتفع لوضعية طويلة أو قصيرة الأجل لكل عملة أجنبية ومبلغ الأموال الخاصة.

– نسبة قصوى تقدر بـ 30% بين المبلغ المرتفع لوضعية صرف طويلة أو قصيرة الاجل بالنسبة لمجموع العملات الأجنبية ومبلغ الأموال الخاصة.[1]

وعندما ما تتدخل البنوك والمؤسسات المالية في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم وبمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية وحساب وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية.

كما لا بدا من تذكير أنه في ديسمبر 1995، أنشأ بنك الجزائر الإطار التنظيمي لسوق الصرف، وقم تم إصدار مجموعة من اللوائح والتعليمات المنظمة لها، ومن جملة هذه اللوائح والتعليمات:

– اللائحة رقم 95–07 المؤرخة في 23–02–1995 المتعلقة بتعديل واستبدال اللائحة رقم 92–04 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.

– اللائحة رقم 95–08 المؤرخة في 23–12–1995 المتعلق بسوق الصرف.

– اللائحة رقم 95–78 المؤرخة في 26–12–1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.

– التعليمة رقم 95–79 المؤرخة في 27–12–1995 المتعلقة بتنظيم وتسيير سوق الصرف، حيث تنص المادة الأولى منها على:

تطبيق اللائحة رقم 95–08 المذكورة أعلاه والمتعلقة بسوق الصرف والتي تحدد عملية تنظيم وتسيير سوق الصرف ما بين البنوك، كما تحدد الشروط العامة لتسيير العمليات فيها، ولقد بدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك تتحقق انطلاقا من 02 جانفي 1996.

وكان المتدخلون في سوق الصرف ما بين البنوك الوسطاء المعتمدون الذي كان تدخلهم بهدف تنفيذ أوامر زبائنهم والعمل من أجل تحسين مردودية خزينتهم بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة، حيث يمكنهم معالجة العملة المسجلة في الحساب البنكي.

[1] اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.

أما بنك الجزائر، فيتدخل لحساب زبائنه ولحسابه الخاص في إطار تسيير احتياطياته من الصرف الأجنبي وسعر الصرف، أما مكاتب الصرف، فإنها تقوم بتسهيل عمليات الصرف الآلي، وللقيام بهذه التسهيلات وزيادة عدد المتدخلين في سوق الصرف، يسمح بنك الجزائر بتطبيق اللائحة رقم 95-07 والتعليمة رقم 96-86 المؤرخة في 18-12-1996 وإمكانية إنشاء مكاتب الصرف بهدف تحقيق عمليات الصرف الآلي للمقيمين وغير المقيمين الراغبين في تحقيق عمليات الصرف.

والتعليمة رقم 96-08 تحدد شروط هذا النوع من المكاتب وكيفية تنظيمها وتسييرها.

مكاتب الصرف يمكن ان تكون هيئة او وكالة للصرف، ويتم انشاؤها حسب المقاييس المطابقة للقانون التجاري. [1] وهي تقوم بتحقيق عمليات بيع وشراء العملات الصعبة مقابل العملة الوطنية، بنكنوت البنوك، شيكات السفر المحررة بالعملات الصعبة القابلة للتحويل ولأجل تحقيق العمليات يستعمل المتدخلون مختلف الوسائل مثل: التلفون، التلكس...وغيرها.[1]

وفيما يخص التسعيرة في سوق الصرف ما بين البنوك، تعالج عمليات الصرف بطريقة المقايضة، وأسعار الصرف تتحدد بقانون العرض والطلب، والوسطاء المعتمدون يقومون بإعلان أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بصفة مستمرة.

كما أصبحت هناك كذلك نقابة مختصة في متابعة خسائر الصرف التي أنهكت الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والقطاع الخاص ويطلق على هذه النقابة تسمية لجنة متابعة خسائر الصرف والتي ساهمت رغم العراقيل التي واجهتها بوضع تصورات تغطية خسائر الصرف، وقد تميز سوق الصرف الجزائري ما بين البنوك باحتكاره من طرف عارض واحد هو بنك الجزائر.

ويمكن تلخيص أهم مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لفترة (1992-2000) في الجدول الموالي.

الجدول رقم(2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

خلال الفترة (1992-2000)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992
75.66	66.5740	58.7390	57.7070	54.7490	47.663	35.0590	23.3450	21.8360

المصدر: وزارة المالية

من خلال الجدول السالف الذكر يتضح لنا أن سعر صرف الدينار الجزائري عرف عدة تخفيض حتى يتماش مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

3-الأبعاد الاقتصادية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري:

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وباعتبار الجزائر دولة بترولية من الدرجة الأولى، مما انجر عنه أزمة مديونية حادة بسبب تراجع مداخيلها، هذا ما أدى إلى جملة من الإصلاحات الاقتصادية مع بداية التسعينات التي مست مختلف القطاعات بما فيه القطاع المالي والنقدي.

ولقد اتخذت السلطات النقدية الجزائرية إجراءات اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري، كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية منها:

-هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

-الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

[1] اللائحة 95-07 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي، المادة 11.

-يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.

-يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.

-يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة عند تخفيضه مما يؤدي إلى تقليص الطلب على الواردات خاصة على السلع غير أساسية.

-كما قولنا سابقا يعمل على تخفيض الواردات وبمقابل يزيد من القدرة التنافسية للبلد وهذا ينعكس على زيادة في الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة خاصة.

-يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة...وغيرها).

- يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فرصة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكلة النقص الموجود في اقتصاد البلد.

-من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطلق القبول بالنسبة للمنتوج المحلي بالنسبة للأجنبي.

-يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية، من خلال دخول خبرات جديدة، بالإضافة إلى تعزيز الكفاءات التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.

-له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة. [1]

- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض أثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته.

-يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

- يعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية في مختلف التكتلات الاقتصادية.

- يساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.

-يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف). [2]

إذن من أجل تحرير الدينار الجزائري يجب أن تحقق الدولة ما يلي:

أ-سعر الصرف الملائم: إذ يجب تحقيق سعر الصرف يتلاءم ويناسب توزن ميزان المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية ولتحقيق ذلك لجئت الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي بغرض الوصول إلى المستويات بين أسعار السلع والخدمات المحليـة والأجنبية.

ب-احتياطي كاف من العملات الأجنبية: فعندما يكون في حوزة البلاد قدر مهم من احتياطات العملات والقدرة الكبيرة على الاستدانة في الأسواق الدولية ويمكن لها أن تدفع تعادل عملاتها بتخصيص جزء من هذه الاحتياطات أو من القروض لهذا الغرض إي لمواجهة عدم التوازن في المدفوعات الخارجية، بما أن اقتصاد الجزائر يعتمد على

[1] لحلو مومس بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية بيروت لبنان،2010، ص:55.

[2] شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الاطلس للنشر والتوزيع، الجزائر 1994، ص:96.

البترول فإن حجم احتياطاتها من الصرف يتوقف على سعر البرميل من هذا الأخير.

خلاصة:

إن أهمية أسواق الصرف تتزايد مع تزايد حركة التجارة الدولية وتحريرها من القيود والعوائق التي تتعرض سبيلها، كما إن أحد القرارات التي تواجه البلدان تتمثل في اختيار أنسب نظام لسعر الصرف المربوطة أو الثابتة أو المعومة حسب ما يناسب الظروف التي تمر بها كل دولة ويتطلب هذا الإجراء معرفة خصائص نظم الصرف وسياسات القطاع المالي المصاحبة له تتلاءم مع كل دولة، الجزائر إحدى هذه الدول التي تبنت عدة أنظمة وذلك تماشيا مع متطلبات كل فترة أي في ظل اقتصاد الموجه مرورا بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق الذي نادى إليه صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي ذلك بتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية ومن أهمها في هذا الإطار بداية التحرير الدينار الجزائري في العمليات الجارية.

كما تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي والتحكم في المديونية الخارجية، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة وستتلاشى بمجرد تراجع أسعار النفط.

قائمة المراجع:

أ-باللغة العربية:

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

2- شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994.

3- عبد الرحمان يسري، أحمد السريني، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعة الإسكندرية،2007.

4- عبد المجيد قدي-المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2003 /2004.

5- لحلو مومس بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسن العصرية بيروت لبنان،2010.

6- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر 1996.

القوانين والمراسيم:

07-اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلقة بتعديل واستبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.

08-اللائحة رقم 95-78 المؤرخة في 26-12-1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.

09-التعليمة رقم 95-79 المؤرخة في 27-12-1995 المتعلقة بتنظيم وتسيير سوق الصرف.

ب-باللغة الاجنبية:

10-Abdelkarim Naas, Le Système Bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché, INAS, Paris 2003.

11-A. benbitour, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, édition Marinoor, Alger, 1998.

12-Olivier blanchard, Daniel Cohen, Macroéconomie ,4eme édition France 2006.

14-K. Nashashibi et Autre, Algerie: Stabilisation et transition à l'économie de marché, Fond Monétaie Intenational, washington 1998.

15- The World Bank, Democratic and Popular Republic of Algeria: Exchange and Trade reform, April 1991

أثر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الجزائري الفترة (1970-2012)

أ / د. لوعيل بلال
أستاذ محاضر قسم -ب-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة أمحمد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين انفتاح ونمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2012)، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات، وانطلاقا من بعض الدراسات التي أثبتت العلاقة السببية بين انفتاح ونمو اقتصاد ما، وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي بين انفتاح الاقتصاد الجزائري وتطور ناتجه الداخلي الخام، أي إن نمو الناتج الداخلي الخام الجزائري يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر وبدوره يساهم في انفتاح الاقتصاد الجزائري، وهذا الأخير الذي يتأثر بمحددات أخرى على غرار الناتج الداخلي الخام، وهي كل من التضخم، وسعر الصرف الحقيقي، الانفتاح التجاري والبنية التحتية، حيث أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي على الانفتاح التجاري، وأثر سلبي على كل من التضخم، وسعر الصرف الحقيقي وهذا ما كان متوقع، والأثر الذي لم يكن متوقع هو الأثر السلبي على البنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

المقدمة

إن توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، جعله أكثر مرونة وأكثر انفتاحيه على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال الاصلاحات المطبقة من قبل صانعي القرار، وذلك إثر حزمة من مخططات الانعاش الاقتصادي، مما جعل الاقتصاد الجزائري أكثر جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشر، من خلال تطوير البنية التحتية، خلق مناصب شغل. لكن ذلك بقي دون المستوى رغم وجود نمو في الاقتصاد الجزائري خلال السنوات القليلة الماضية، كون هذا الأخير يعتمد بشكل كلي على المحروقات.

والجزائر تعاني كغيرها من الدول النامية من ركود الاستثمارات بشتى أنواعها، ومن ثم فهي تبحث عن سبل

بعثها وتنشيطها، لذلك تبنت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي سياسة الانفتاح الاقتصادي، بقصد تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز، واستقطاب التكنولوجيا الحديثة لإقامة صناعات تعزز النمو الاقتصادي، وتنشط الاستثمارات المحلية، باعتبارها مقومات أساسية لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يساهم في انفتاح أكثر للاقتصاد الجزائري.

فهل لنمو الاقتصاد الجزائري أثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي انفتاحه على العالم الخارجي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا المقال على النحو التالي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **محددات الانفتاح الاقتصادي.**
- **الدراسات السابقة.**
- **التحليل القياسي لأثر الانفتاح الاقتصادي على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2012).**

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

1-تعريفها، خصائصها وأهميتها: أعطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، ولها خصائص وأهمية بالغة سنوردهما في هذا المطلب لكن قبل ذلك يجب تحديد مفهوم دقيق لهذه الاستثمارات.

1-1 تعريفها: وهي توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري، ويتحكم المستثمر الأجنبي غالبا في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري، وهناك عدة تعاريف نورد أهمها فيما يلي:

أ-تعريف صندوق النقد الدولي(*)(FMI): يعرف الـ FMI الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يتملك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.[1]

ب-تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(**)(OECD): الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل على 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.[2]

ج-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (***) UNCTAD: هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)[3].

2-1 خصائصها: تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعديد من الخصائص نذكرها فيما يلي[4]:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

---

*FMI: Fond Monétaire International (صندوق النقد الدولي).

[1] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 33 سبتمبر 2003 السنة 3، ص:3.

**OCED: the Organization for Economic Cooperation and Development (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

[2] قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، (جامعة الجزائر سنة 2005)، ص:3.

[3] علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة، ص:4.

[4] إبراهيم محمد مادي، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية غير منشورة، (المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003-2004)، ص ص 6، 7.

***UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية –التي أصبحت شديدة المشروطية – في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

1-3 أهميتها: سنتطرق في هذا الفرع إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة من خلال النقاط التالية[1]:

أ-وسيلة تمويلية خارجية وبديلة: الأهمية التي تكتسيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي، أنها جديرة بأن تكون وسيلة تمويلية خارجية بديلة، بحكم انعكاساتها الحميدة على اقتصاديات الدول المضيفة، وأن الحصول على الاستثمارات مقارنة بالقروض الخارجية قد عرف تزايدا، مقارنة بالقروض التي عرف حجمها تناقصا، وهذا ما يؤكد على أن الدول أضحت تفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

ب-عنصر تكميلي للموارد المحلية، وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل تسمح بتكملة الموارد المحلية، ومن ثم تغطية النقائص التي يمكن أن تواجه الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، إلى جانب أنها تساهم في تمويلها وتحسين استثمارها المحلي.

ج-عامل مهم لتدعيم عملية الخوصصة ونتائجها: قد يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبط بخوصصة المؤسسات التي كانت مملوكة من طرف الدولة أثرا سلبيا على العمالة في المدى القصير، إذ تؤدي تلك العملية إلى التخلص الجزئي أو الكلي على العمال، لكن ذلك لا يطول، إذ تؤكد الدراسات في هذا المجال أن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا الجانب يؤدي في المدى المتوسط والطويل، إلى خلق فرص عمل جديدة، بعد تحقيق الكفاءة، والرفع من معدلات الاستثمار التي تؤدي بدورها إلى التوسع في الاستثمارات.

د-أهميتها في نقل التكنولوجيا ومؤهلات التسيير والتنظيم: لقد أكد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له من إمكانية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية واكتساب مؤهلات الإدارة والتنظيم الحديثين.

د-1 أهميتها في نقل التكنولوجيا: ويمكننا تلخيصه في النقاط التالية:

– وصول أحدث التقنيات في مجالات الاستثمار، والتي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد وزيادة المردود الاقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام وتصنيعها محليا.

– إيجاد فرص للعامل الوطني للاحتكاك بالخبرات الأجنبية، والتدرب على هذه التقنيات يؤدي إلى بروز هذا العامل وحصوله على خبرة فنية عالية.

– تتطلب هذه التقنيات مراكز بحث وتطوير وتدريب وهذا ما يدعو إلى إنشاء تلك المراكز محليا مما يعود بالفائدة في هذا المضمار للدولة المضيفة.

– سوف يترتب على قدوم مثل هذه التقنيات، متطلبات تطوير تقنيات الخدمات والمنافع العامة وزيادة الطلب عليها.

– إيجاد آلية خلق المنافسة بين المستثمرين سوف يؤدي إلى اهتمامهم بجلب أفضل التقنيات والأنظمة مما يشكل بعدا آخر لتوطين التقنية.

د-2أهميتها في نقل مؤهلات التسيير والتنظيم: وتَبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا السياق من خلال:

[1] فارس فضيل، **هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية، وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10-2004، جامعة الجزائر، ص: (232-244).

– أنها عامل من عوامل نقل مؤهلات التسيير والإدارة، إذ عن طريق اجتذابها يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة ومتطورة.

– تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات المحلية في حال المحاكاة، أو عبر إثارة حماسها في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

ثانيا: محددات الانفتاح الاقتصادي

لم يتم التطرق إلى موضوع الانفتاح الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، إلا بصفة قليلة، ومعظم الباحثين يعبرون عن انفتاح اقتصاد ما على أنه قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة t للبلد i على قيمة الناتج الداخلي الخام لنفس البلد i في نفس السنة t، فكلما ارتفعت تلك النسبة نقول أن الاقتصاد أكثر انفتاحا[1]. ولكي نوضح ذلك يجب قبل ذلك التعرف على محددات الانفتاح الاقتصادي، نذكر أهمها كالتالي:

1–الناتج الداخلي الخام GDP: يعتبر الناتج الداخلي الخام محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج الداخلي الخام يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم(**). وهذا ما يجعل الاقتصاد أكثر انفتاحا.

2– **سعر الصرف:** إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد عدة دراسات من أهمها تلك التي قام بها الاقتصاديCaves[2]، فقد أوضحت أن هناك ارتباطا سلبيا بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات، بالإضافة إلى ذلك فانه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف[3].

3– التضخم: إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم(*) في الدول المضيفة[4]، بالإضافة إلى سوء المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل[5].

4– الانفتاح التجاري: يعبر عنه مجموع الصادرات والواردات لبلد i خلال الفترة t على الناتج الداخلي الخام لنفس البلد i في نفس الفترة t، ويعتبر أيضا محددا لانفتاح اقتصاد البلد i.

5– **البنى التحتية:** أكد الكثير من الاقتصاديين نظرية النمو لكل من (رومر 1986 (Romer) وليكاس 1988

---

[1] AbdurChowdhury& George Mavrotas, 2003, FDI & Growth: What Causes What? Paper to be presented at the WIDER Conference on "Sharing Global Prosperity", WIDER, Helsinki, 6-7 September 2003. P: 02.

** **اقتصاديات الحجم**: هي اقتصاديات داخلية للمؤسسة حيث كلما زاد الإنتاج تنخفض التكاليف.

[2] لمزيد من المعلومات، أنظر:

Caves.R, 1996, Multinational Enterprise and economic analysis, 2nd edition, Cambridge university press.

[3] عمر صقر، 2000، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، ص:52.

* يقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% سنويا.

[4] عمر صقر، 2000، **المرجع السابق**، ص:76.

[5] سعيد النجار1992، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القامرة، ص:66.

(Lucas) التي تهدف إلى أن الاستثمار العمومي في البنى التحتية له أثر مهم على الاقتصاد الكلي في المدى الطويل، خاصة في مجال النقل بكل أنواعه (البري، البحري والجوي)، والاتصالات، مما يساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف.

5-1 الاتصالات: وجود شبكة اتصالات متطورة يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لسهولة الاتصال بجميع أنواعه الهاتف، الأنترنيت...

5-2 المنشأة القاعدية: توفر المنشآت القاعدة كشبكة الطرقات، السكك الحديدة، والمطارات عامل من عوامل جذب رأس المال الأجنبي، لسهولة التنقل من منطقة إلى أخرى، نقل البضائع سواء للتوزيع أو جلب المواد الأولية، الانفتاح على العالم الخارجي...

ثالثا: الدراسات السابقة

أ- دراسة محمد سمير هنداوي (2003)[1]، تناولت الانفتاح والنمو الاقتصادي حالة الأردن، حيث قام الباحث بتحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو والاستثمار، ودراسة أثر سياسة الانفتاح على فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية وارتباط هذا الأثر بالنمو، ظهر جليا الأثر الإيجابي للانفتاح على الاستثمار كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمارات الأجنبية بفعل الانفتاح، واعتماد الاستثمار المحلي على المستوردات من المواد الأولية والآلات والمعدات التقنية، واستنتجت أن سياسة الانفتاح تؤثر على النمو إيجابا وسلبا من خلال مجموعة من القنوات، وإحدى هذه القنوات الإيجابية هي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة فرص الاستثمار المحلي من خلال فتح الأسواق العالمية، وتحسين أداء الصادرات.

ب- دراسة نارايانتشاندرا برادان (2010)[2]، بعنوان: الانفتاح ونمو الاقتصاد الهندي: دراسة تطبيقية تحليلية، درس فيها علاقة الانفتاح التجاري ونمو الاقتصاد الهندي، وخلصت بوجود علاقة سببية بين نمو الاقتصاد الهندي وانفتاحه التجاري خاصة بعد تغيير نمط التجارة في الهند.

ت- دراسة نبيل علي بلورد (2013)[3]، بعنوان سببية غرنجر لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث خلصت إلى وجود احتمال صغير لعلاقة السببية بين المتغيرين، بعد إجراء محاكاة لـ 1000 سيناريو، حيث لوحظ أن 30% يمكن للناتج الداخلي الخام (GDP) أن يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر، و6.5% يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أن يؤثر على الناتج الداخلي الخام (GDP) في الجزائر.

ث- دراسة عبد الرحمن تومي (2008): بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو – متوسطية مقالة منشورة في مجلة دراسات الصادرة عن مركز البصيرة، في العدد العاشر، حيث خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول حوض المتوسط يساعد في إنجاح منطقة الأورو – متوسطية.

ثالثا: التحليل القياسي لأثر الانفتاح الاقتصادي على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2012)

يعتبر منهج القياس الاقتصادي من أنجع المناهج الاقتصادية كونه يدرس الظاهرة بعدة متغيرات عبر الزمن، ولوحظ الاعتماد عليه في السنوات الأخير للتحليل، بالإضافة إلى أنه يعتمد على كم هائل من المعطيات لتفسير الظاهرة، أي يؤخذ بعين الاعتبار كل الظروف التي تحيط بالمشكلة

[1] محمد سمير هنداوي، 2003، **الانفتاح والنمو الاقتصادي حالة الأردن**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، أربد الأردن).

[2] Narayan Chandra Pradhan, 2011, **openness and growth of the indian economy: an empirical analysis, export-import bank of india,** occasional paper no. 150.

[3] Ali Nabil BELOUARD, 2013, **causalité degranger enter les Investissements Directs Etranges et la Croissance Economique en Algérie,** communication dans séminaire CIMGLE, université de PARIS VIII.

الاقتصادية، وظاهرة الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي لا يمثلا استثناء.

1-دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة: لقد ارتأينا أنه هناك عدة محددات تفسر تدفق انفتاح اقتصاد ما، لذا سنعرف جميع المتغيرات التي اعتبرناها محددا لانفتاح الاقتصاد الجزائري، والتي نعتبرها متغيرات النموذج، المعطيات الاحصائية ومصادرها والأثار المتوقعة من المتغيرات.

1-1 متغيرات النموذج[1]: يأخذ النموذج الأولي الشكل اللوغاريتمي:

$$\ln(OE_t) = f\left(\ln(GDP_t), \ln(GDPpc_t), \ln(POP_t), \ln(INF_t), \ln(REER_t), \ln(TELE_t), \ln(OPR_t), \ln(ALPH_t), \ln(EXOIL_t), U_t\right)$$

حيث:

$\ln(OE_t)$: لوغاريتم الاستثمارات العربية البينية.

$\ln(GDP_t)$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.

$\ln(GDPpc_t)$: لوغاريتم دخل الفرد.

$\ln(POP_t)$: لوغاريتم الكثافة السكانية.

$\ln(INF_t)$: لوغاريتم التضخم.

$\ln(REER_t)$: لوغاريتم سعر الصرف.

$\ln(TELE_t)$: لوغاريتم الخطوط الهاتفية لكل 100 مواطن.

$\ln(OPR_t)$: لوغاريتم الانفتاح التجاري.

$\ln(ALPH_t)$: لوغاريتم المستوى التعليمي.

$\ln(EXOIL_t)$: لوغاريتم الصادرات النفطية.

U_t: الأخطاء، و t تمثل عدد سنوات الدراسة.

ويمننا توضيح المتغيرات المستعملة في الدراسة في الجدول رقم (1) المبين أدناه.

الجدول رقم (1): متغيرات النموذج

	المتغيرات	الرمز	التعريف
المفسَر	الانفتاح الاقتصادي	**OE**	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر مقسومة على الناتج الداخلي الخام. OE = FDI/GDP
المفسر	الناتج الداخلي الخام	**GDP**	هو الناتج الداخلي الخام بسعر الأساس سنة 2005 ويعبر على حجم السوق.
	التضخم	**INF**	مؤشر الأسعار على الاستهلاك.
	سعر الصرف	**REER**	سعر الصرف الحقيقي.
	البنية التحتية	**TELE**	عدد الخطوط الهاتفية المثبتة لكل 100 مواطن، وتعبر على مستوى تطور البنية التحتية.
	الانفتاح التجاري	**OPR**	معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات) \الناتج الداخلي الخام OPR = (IMPORT+EXPORT)/GDP

الجدول: من إعداد الباحث.

2-1 المعطيات الإحصائية: تم الحصول على المعطيات الاحصائية بالنسبة لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر من عدة مصادر، وتم الاعتماد أكثر على معطيات البنك العالمي، كونها تحتوي على أكبر كمية من الاحصائيات، ولكي لا يكون هناك تناقض في المعطيات، إلا في حالة عدم وجود المتغير نلجأ إلى مصادر أخرى، كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة (تركيا)،

[1] تم الاعتماد على هذه المتغيرات انطلاقا من دراسات استعملتها كمحددات وهي:

- Nabil KHOURI, 2008, **les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005,** (Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option: finance, al'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie).

- Rime MAHMOUD, 2009, **les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes,** (Thèse de Doctorat, LEAD-Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement,Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France).

وتمت الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2012)، ولهذا سنوضح في جدول شامل مصادر الحصول على المعطيات والمواقع الالكترونية، والموضح أدناه.

الجدول رقم (2): المعطيات الاحصائية ومصادرها

المتغيرات	الرمز	مصدر المعطيات	الموقع الالكتروني
الانفتاح الاقتصادي الجزائري	OE	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
الناتج الداخلي الخام	GDP	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
التضخم	INF	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
سعر الصرف	REER	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
البنية التحتية	TELE	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة.	http://www.sesrtcic.org
الانفتاح التجاري	OPR	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org

الجدول: من إعداد الباحث

1-3 الأثار المتوقعة من المتغيرات: يمكننا أن نتوقع من خلال هذه الدراسة أثار للمتغيرات السابقة على الاستثمارات العربية الجزائرية، فمنهم من يوثر إيجابا، أي كلما ترتفع قيمته (المتغير) يتبعها ارتفاع لقيمة انفتاح الاقتصاد الجزائري (التابع) والعكس (علاقة طردية)، ومنهم من يوثر سلبا أي كلما ترتفع قيمة المتغير يؤدي إلى انخفاض قيمة انفتاح الاقتصاد الجزائري والعكس (علاقة عكسية)، ولخصنا ذلك في شكل الجدول المبين أدناه.

الجدول رقم (3): الأثار المتوقعة للمتغيرات

المتغيرات	الرمز	الأثار المتوقعة
الناتج الداخلي الخام	**GDP**	أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية
التضخم	**INF**	أثر سلبي (−) أي علاقة عكسية
سعر الصرف	**REER**	يمكن أن يكون أثر إيجابي أي علاقة طردية، أو أثر سلبي أي علاقة عكسية، أي: (+\−).
البنية التحتية	**TELE**	أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية
الانفتاح التجاري	**OPR**	أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية

الجدول: من إعداد الباحث

2-**تقدير النموذج**: لقد تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS عن طريق البرنامج الإحصائي (EViews)، وبعد تجريب أغلب الاحتمالات الممكنة خلصنا إلى النموذج الموضح أسفله، بعد تحويل المعطيات إلى القيمة المطلقة كون هناك قيم سالبة تؤثر على علاقة اللوغاريتم:

$$ln(OE_t) = a_0 + a_1 ln(GDP_t) + a_2 ln(REER_t)$$
$$+a_3 ln(TELE_t) + a_4 ln(OPR_t) + a_5 ln(INF_t)$$

تم في هذه الطريقة الاعتماد على الناتج الداخلي الخام (GDP) كمتغير لحجم السوق، وخطوط الهاتف كمتغير للبنية التحتية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، والتضخم، فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R2 = 0.7144$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj\ R2 = 0.6494$). والجدول رقم (4) المبين أدناه يوضح مؤشرات تلخيصيه.

الجدول رقم (4): مؤشرات تلخيصيه

المتغير	الملاحظات	الوسيط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
لوغاريتم الانفتاح الاقتصادي	39	-1.638325	2.547718	-7.524326	0.9969954
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام	42	24.90292	0.388322	24.01852	25.51733
لوغاريتم التضخم	43	1.91076	0.898902	-1.081274	3.455359
لوغاريتم الانفتاح التجاري	41	4.017844	0.1993587	3.486903	4.339309
لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي	33	5.118734	0.5409966	4.589278	6.10597
لوغاريتم البنية التحتية	39	13.70014	1.003557	11.47002	14.97929

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج EViews.

1- اختبار النموذج: **لقد قمنا باستعمال كل من اختبار فيشر (Fisher) لقياس جودة النموذج، واختبار ستيودنت (Student) لاختبار معلمات النموذج، بالإضافة إلى اختبار داربن – واتسون (Durbin-Watson) لاختبار الارتباط، والذي لوحظ وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، في النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى OLS، لذلك أعدنا تقديره باستعمال طريقة (HACNewey-westfixed) لمعالجة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من جهة، وعدم تجانس التباين من جهة أخرى، باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)[1]، وبعد اجراء الاختبارات اللازمة تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) أدناه.**

المتغيرات	النموذج
لوغاريتم التضخم (LnINF)	0.74- (0.61)
لوغاريتم سعر الصرف (LnREER)	5.3- (2.64)*
لوغاريتم البنية التحتية (LnTELE)	2.38- (3.94)
لوغاريتم الانفتاح التجاري (LnOPR)	0.96 (1.75)
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LnGDP)	2.44 (6.02)
الثابت (C)	5.177- (93.79)
معامل الارتباط R^2	0.7144
معامل الارتباط المصححR^2Adj	0.6494
إحصائية فيشر F	11.006
قيمة الاحتمال P	0.000021
عدد المشاهدات N	28

الجدول رقم (5): نتائج التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS للمتغير المفسر لوغاريتم انفتاح الاقتصاد الجزائري

الأرقام بين قوسين تمثل الخطأ المعياري، وإحصائية ستيودنت (T-Student) حيث (*) تمثل مستوى معنوية 10%.

المصدر: تم الحصول على الجدول من مخرجات البرنامج الاحصائي EViews.

4- تفسير النتائج: بما أن إحصائية فيشر المحسوبة (F_{obs}) أكبر من إحصائية فيشر المجدولة (F_{tab}) فإن النموذج مقبول، حيث لوحظ أنه النموذج الأحسن كون أن معامل الارتباط المصحح هو الأكبر، ويأخذ أصغر قيمة لكل من اختبار (« AIC » Akaike Info Criterion) واختبار

[1] لمزيد من التفصيل أنظر النتيجة في الملحق رقم (1) الموضح في آخر المقال.

(« Schwarz info Criterion « SIC)، ولوحظ في هذا النموذج أن الانفتاح التجاري في الجزائر يتأثر إيجابيا بكل من الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وسلبا بكل من التضخم وسعر الصرف الحقيقي، وهذا ما كان متوقعا، بينما تأثر انفتاح الاقتصاد الجزائري سلبا بالبنية التحتية لم يكن متوقعا، أي أن تطور البنية التحتية تؤدي إلى تراجع انفتاح الاقتصاد الجزائري لأن الاستثمارات الأجنبية توجه إلى الاستثمار في البنى التحتية، وبتطور تلك الأخيرة يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب الذين كانوا يستثمرون في البنى التحتية، ومنه نقول أن نمو الاقتصاد الجزائري يؤثر إيجابا على انفتاحه، أي زيادة معدلات النمو الاقتصادي تأتي نتيجة زيادة الناتج الداخلي الخام الذي بدوره يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي زيادة قيمة تلك الأخيرة على الناتج الداخلي الخام والذي يعبر عنه بانفتاح الاقتصاد.

الخاتمة

تشهد معظم دول العالم اتجاها متناميا نحو الانفتاح وتحرير اقتصاداتها رغبة من هذه البلدان في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية، والجزائر واحدة من هذه الدول التي توجهت نحو الانفتاح رغبة في تحقيق هذه الأهداف. ومن خلال إجرائنا لهذه الدراسة وجدنا أن:

1- هناك علاقة بين الانفتاح الاقتصادي ونمو الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال استقطاب جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة نمو الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي)، وبارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشر على الناتج الداخلي الخام نقول أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحيه.

2- الانفتاح الاقتصادي يحدده مجموعة من المحددات على غرار الناتج الداخلي الخام منها التضخم، سعر الصرف الحقيقي، والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى البنية التحتية.

3- سعر الصرف الحقيقي والتضخم يؤثران سلبا على انفتاح الاقتصاد الجزائري، أي هناك علاقة عكسية بين كل من التضخم وسعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر مقسوما على الناتج الداخلي الخام، وهذا ما كان متوقعا.

4- الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا على نمو الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال زيادة الصادرات التي تساهم بدورها في زيادة قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المنافسة بين الاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي انفتاح أكثر على العالم الخارجي.

5- هناك أثر سلبي لم يكن متوقع بين البنية التحتية المعبر عنها بعدد خطوط الهاتف لكل 100 مواطن والانفتاح الاقتصادي في الجزائر، وذلك كون أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشر تستثمر في البنية التحتية، فبتطور هذه الأخيرة يساهم في عزوف المستثمرين الأجانب مما يساهم في تراجع الانفتاح الاقتصادي.

قائمة المراجع:

1- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

2- سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.

3- محمد سمير هنداوي، **الانفتاح والنمو الاقتصادي حالة الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة اليرموك، أربد الأردن، 2003).

4- حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 33 سبتمبر 2003 السنة 3.

5- قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، (جامعة الجزائر سنة 2005).

6- علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط**، مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة.

7- إبراهيم محمد مادي، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية غير منشورة، (المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003-2004).

8- فارس فضيل، **هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية، وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10-2004، جامعة الجزائر.

9- AbdurChowdhury& George Mavrotas,**FDI & Growth: What Causes What?**, Paper to be presented at the WIDER Conference on "Sharing Global Prosperity", WIDER, Helsinki, 6-7 September 2003. P: 02.

10- Caves.R, **Multinational Enterprise and economic analysis**, 2nd edition, Cambridge University Press, 1996.

11- Ali Nabil BELOUARD, **Causalité degranger enter les Investissements Directs Etranges et la Croissance Economique en Algérie,** communication dans séminaire CIMGLE 2013, Université de PARIS VIII.

12- Nabil KHOURI, **Les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005,** (Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option: finance, à l'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2008).

13- Narayan Chandra Pradhan, **Openness and growth of the indian economy: an empirical analysis, export-import bank of India,** occasional paper no. 150, 2011.

14- Rime MAHMOUD, **Les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes,** (Thèse de Doctorat, LEAD-Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009).

15- www.worldbank.org.

الملحق رقم (1): النتائج المتحصل عليها باستعمال برنامجEViews

Dependent Variable: LGOE				
Method: Least Squares				
Date: 01/31/14 Time: 03:05				
Sample (adjusted): 1980 2010				
Included observations: 28 afteradjustments				
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.176870	93.78780	-0.055198	0.9565
LGGDP	2.441467	6.025469	0.405191	0.6893
LGINF	-0.742718	0.617246	-1.203277	0.2417
LGREER	-5.301824	2.641620	-2.007035	0.0572
LGOPR	0.960552	1.753952	0.547650	0.5894
LGTELE	-2.378131	3.948317	-0.602315	0.5531
R-squared	0.714396	Meandependent var		-2.022818
Adjusted R-squared	0.649485	S.D. dependent var		2.776192
S.E. of regression	1.643624	Akaike info criterion		4.019093
Sumsquaredresid	59.43298	Schwarz criterion		4.304566
Log likelihood	-50.26731	Hannan-Quinn criter.		4.106365
F-statistic	11.00592	Durbin-Watson stat		1.442026
Prob(F-statistic)	0.000021			

أثر السياسة النقدية على نمو الاقتصاد في الجزائر

أ/ سهام بجاوية
أستاذ محاضرة قسم -ب-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

لملّخص بالعربية:

أمام هذا التوجّه الجديد أصبح على السلطات النقدية للدولة دور رئيسي في تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكّنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثّل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة. وعليه سعت السلطات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا من انتهاج البرامج والمخططات الاقتصادية نحو تبنّي نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها: استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبني نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة " ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات" كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول بين الحين والآخر.

الملّخص بالفرنسية:

Face à cette nouvelle orientation est devenue les autorités monétaires de l'Etat un rôle majeur dans la mise en œuvre de la politique monétaire plus efficace et influent sur les variables économiques, et non pas la politique monétaire est juste une garantie pour obtenir les avantages de la législation monétaire, au contraire, deviennent responsables de l'équilibre et de la stabilité monétaire, ce qui les exercent toutes les actions qui leur permettront pour atteindre ses objectifs, donc venu à représenter l'une des manifestations de la puissance économique général. Par conséquent, les pouvoirs publics ont cherché en Algérie depuis l'indépendance à nos jours de l'adoption des programmes et régimes économiques en vue de l'adoption d'un système d'économie de marché est forcé de répondre à ces problèmes grâce à des réformes économiques radicales, notamment: l'indépendance des institutions publiques et la restructuration industrielle grâce à l'adoption de la privatisation et le système de participation étrangère comme une nouvelle gouvernance, déclin rôle de l'état dans la vie économique, ainsi que l'adoption de l'ajustement structurel imposé par les institutions financières internationales, le programme de manière à déplacer d'une économie planifiée à un système d'économie de marché, l'économie, sans parler de la mise en œuvre des réformes, qui comprenait le système bancaire et le système monétaire en particulier, et l'objectif est de parvenir à des soldes de trésorerie taux de croissance économique et de relever l'un des défis les plus importants qui se dressent devant les autorités publiques en Algérie sous le couvert du programme de l'ancien discours du gouvernement " améliorer les exportations en

dehors du secteur des hydrocarbures " comme le seul moyen de parvenir à un développement économique global à la lumière du problème de la fluctuation des prix mondiaux du pétrole entre maintenant et puis.

الملّخص بالإنجليزية:

Faced with this new orientation has become the monetary authorities of the state a major role in the implementation of more effective and influential monetary policy on economic variables, not monetary policy is just a guarantee to achieve the advantages of monetary legislation, on the contrary, become responsible for balance and monetary stability, making them exercise all the actions that will enable them to achieve its objectives, so come to represent one of the manifestations of the general economic power. Therefore, public authorities have sought in Algeria since independence to the present day of the adoption of economic programs and schemes towards the adoption of a market economy system is forced to address these problems through radical economic reforms including: the independence of public institutions and industrial restructuring through the adoption of privatization and foreign participation system as a new governance, declining role of the state in economic life, as well as the adoption of structural adjustment imposed by the international financial institutions, the program so as to move from a planned to a market economy system, the economy, not to mention the implementation of reforms, which included the banking system and monetary system in particular, and the goal is to achieve cash balances rates of economic growth and raise as one of the most important challenges that stand in front of the public authorities in Algeria under the program cover of the old talk of the government " upgrade exports outside the hydrocarbons sector " as the only way to achieve overall economic development in the light of the problem of fluctuating world price of oil between now and then.

المقدمــة:

إنّ ظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتزايد المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي...إلخ. كل تلك الاختلالات أثّرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية وأدّت إلى اختلاف السياسات النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب، ناهيك أنّ للدولة قوة نقدية وسلطة قانونية تمكّنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلّق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

وتوضع هذه القوانين والتشريعات لتمكين السلطات النقدية من توجيه مسار الاقتصاد الكلي الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة (ضمان التوازنات النقدية الداخلية والخارجية).

أمام هذا التوجّه الجديد أصبح على السلطات النقدية للدولة دورا رئيسيا في تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكّنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثّل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

وعليه سعت السلطات العامة في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماما عن تبعيته للنظام الاقتصادي الفرنسي، إذ سارعت إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة،

فأعلنت عن إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر **1962** وإنشاء عملة وطنية سنة **1964** تحت اسم "الدينار الجزائري"، ثم حاولت الجزائر تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من انتهاج تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلاّ أنّ الجزائر تخبطت خلال فترة السبعينات والثمانينات في عدة مشاكل وأزمات مسّت مختلف المجالات، جراء تراكم عدة مشاكل عندما كانت تعتمد نهج الاقتصاد المركزي حتى نهاية الثمانينات، منها المديونية الخارجية وسوء استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي الوطني بالشكل العادي واستمرار العجز الميزاني في ميزانية الدولة، بالإضافة للطابع الإداري التعسفي المعتمد في التمويل. هذا ما دفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو تبنّي نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها: استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبني نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة " ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات" كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول بين الحين والآخر.

ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

I. تطور الكتلة النقدية ومكوّناتها في الجزائر

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مقابل الأصول الخارجية التي احتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر. وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم في فترات مرافقة لزيادة حجم الأصول الخارجية.[1]

أولا: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية. وهو ما يستدعي تتتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض لنقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله. وفي الجزائر يتكوّن عرض النقود من: النقود القانونية. الودائع تحت الطلب. والودائع لأجل. كما أنّ عرض النقود في الجزائر يتم من خلال:

1- الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر. وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون النقد والقرض. والتي نصها يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني. ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي– بنك الجزائر–الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه.

2- الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع. حيث أشار قانون النقد والقرض 90/10 إلى ذلك في نص المادة سبعون (70) التي جاء فيها :

"أنّ البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها".

ثانيا: مكوّنات عرض النقود في الجزائر

تتكوّن الكتلة النقدية من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثّل الكتلة النقدية M إضافة إلى أشباه النقود

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الزمران، عمان، ص 223.

التي تمثّل الودائع لأجل. تطوّر هذه المكوّنات عبر الفترة من 2000 إلى 2013 كان كما يلي[1]:

1 –النقود القانونية: تتكوّن النقود القانونية التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكّلت حيّزاً كبيراً في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك، وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع.

على سبيل المثال كانت النقود القانونية تمثّل نسبة 55% من مجموع الكتلة النقدية، وتضاعف مقدارها بحوالي 8,21 مرة سنة 1982. أمّا فيما يخص حجمها فقد شهد نمواً مستمراً إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة 2000–2013 بحوالي 9,15%. وهذا يعني أنّ النقود القانونية تشكّل نسبة هامة من حجم M2 عرض النقود في الاقتصاد حيث أقل نسبة لها من بين مكونات عرض النقود الأخرى هي 2,22 % سنة 2005 و27,22% في سنة2007 بمبلغ قدره 921 مليار دج... أمّا أعلى نسبة للنقود القانونية كمكوّن للعرض النقدي فكانت سنة 2012 بنسبة فاقت 08,27%.

2–الودائع تحت الطلب: تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود ولذلك تندرج مع النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية M1 وتتكوّن هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود تمثّل نسبة 39,34 سنة 1990 لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 أي بعد قانون النقد والقرض إلى نسبة 40,5% من الكتلة النقدية نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرض حيث شكلّت نسبة الودائع تحت الطلب 30% من مجموع الكتلة النقدية خلال 2002 بما قيمته 751,6 مليار دج. أمّا متوسط معدل نموها خلال الفترة 2000 و2013 فقد فاقت 19,33 %مسجلا أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و2007

ب 51,5% و45,2% على التوالي[2]، إذ شهدت السنوات الثلاثة الأخيرة نمو مستمر في الودائع تحت الطلب حيث بلغت قيمتها 3657,8 مليار دج سنة 2010 و4570,2 مليار دج سنة 2011 و4776,34 سنة 2012، هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الزيادة التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية.

3- الودائع لأجل: الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكوّن الثاني في تركيب العرض النقدي إضافة إلى M1 فهي بذلك عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلا (فائدة). ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط وتؤشر هذه الودائع إلى الادخار. وقد بلغت نسبتها 03 % إلى إجمالي الكتلة النقدية في 1962 و30,48 % سنة 2010.

أمّا أعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مرّت بها البلاد فنجد أول أعلى نسبة نمو في سنة 2001 ب26,8 وسنة 2002 ب 20,3 و16,1 سنة 2003 وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد والمؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء17 % التي كان يمنحها على الودائع. وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلغت–0,3 % سنة 2007. غير أنّ تدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو معدل الودائع لأجل أين وصل سنة 2008 الى 13,1 % ثم إلى19,45% سنة2013[3].

[1] بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص27.

1بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية مرجع سابق، ص 28.

[3]بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، نفس المرجع، ص 30.

جدول تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة 2000- 2013

الوحدة مليار دج

	النقود الثانوية	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M2/PIB	سرعة تداول النقود PIB /M2
2000	484.52	563.7	1048.18	974.35	2022.5	4123.5	49.04	2.48
2001	577.15	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	4257.0	58.1	1.72
2002	664.68	751.6	1416.34	1485.2	2901.53	4541.9	63.88	1.56
2003	781.4	849.0	1630.38	1724.04	3354.42	5266.82	63.68	1.57
2004	874.34	1291.3	2160.6	1577.5	3644.3	6127.5	61.00	1.64
2005	921.0	1516.5	2421,4	1636.2	4157.6	7564.6	55.0	1.56
2006	1081.4	2096.4	3167.6	1766,1	4933.7	8512.2	58.0	1.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.6	9408.3	63.7	1.37
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	11042.8	63.0	1.59
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	10034.3	71.5	1.4
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	12049.5	68.7	1.46
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	14384.8	69.0	1.45
2012	2997.2	4776.34	7 681,86	3329.8	11067.6	16160.0	68.48	1.46
2013	4 103.45	4 687.25	7 674,56	3 584.41	11258,97	19089,4	62,57	1,6

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، من 2000 إلى 2013، تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر.

ثالثا: تطوّر عناصر المقابلات النقدية

تتمثّل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض للخزينة.

1. **صافي الأصول الخارجية:** تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية. أمّا تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول. لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس[1]. فقد كان مقدار هذه الأصول في سنة 1962 لا يتعدى 9 مليار دج ووصل بعد ذلك سنة 1980 الى 16 .5 مليار دج، ثم أنّه شهد تدهور ملحوظ في سنة 1986 بسبب الأزمة البترولية واستمرت حتى سنة 1994 أين سجل ارتفاعا بلغ 60 .4 مليار دج، ثم شهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا سنتي 1968 و1999 بنسبة

(-17 .4%) و(-37 .8%) على التوالي. وكان سبب ذلك دائما انخفاض أسعار البترول. لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا بل عاود الارتفاع سنة 2000 أين سجل أعلى نسبة نمو فاقت 343 .85% أي أنّ الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000 ب 4 .45 مرة عن سنة 1999 (في

[1] على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية، ديسمبر 2014، جامعة سوق اهراس، 2000.2013، ص31.

ظرف سنة واحدة). ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو ايجابية في صافي الأصول الخارجية حيث بلغت 1755 .7 مليار دج في نهاية 2002. ثم وصل إلى

(2342 .6 و3119 .2) مليار دج في 2003م و2004م على التوالي. بينما كانت أدنى نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000 هي 6 .23% سنة 2009، و7 .31% سنة 2012 وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار.

2. **القروض المقدمة للاقتصاد:** القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتشمل نوعين من القروض هما[1]:

- **القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية** لتلبية حاجاتهم من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم؛
- **القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين** باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

أمّا فيما يخص تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نموا مستمرا حيث كانت سنة 1982 تقدر ب 82,112 مليار دج، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار (1150 .7، 993 .7، 1078 .1، 1266 .8، 1380 .2، 1535 .0) مليار دج في الفترة من 1999 الى 2004 على التوالى، لتصل في نهاية سنة 2012 الى 4297 .76 مليار دج.

وقدرت معدلات نمو القروض المقدمة للاقتصاد في المتوسط ب 12 .93% خلال الفترة (2001– 2008) مسجلا ارتفاعا قدرة ب 1537 .1 مليار دج، لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معدل نمو لها 18% سنتي 2008–2009. ثم 14 .5% بين سنتي 2011 و2013.

3. **القروض المقدمة للخزينة:** تتمثّل قروض الخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

وقد عرفت قروض الخزينة ارتفاعا وانخفاضا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى، وقد بلغت هذه القروض (847 .9، 677 .6، 569 .7، 578 .6، 423 .4، و–20 .6) مليار دج خلال الفترة من 1999 إلى 2004 على التوالي.

والملاحظ أنّ حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للانتباه ابتداء من 2005 أين أصبحت قيمتها سالبة، وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عمليات التنمية. كما يبيّنه الجدول التالي:

[1]على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية ديسمبر 2014، مرجع سابق، ص 32 .

جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "2000- 2013" الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود M1	الكتلة النقدية M2	قروض الاقتصاد NDCG	قروض للحكومة CCB	صافي الأصول خارجية ANF
2000	905.18	1789.35	993.7	677.5	775.9
2001	1048.18	2022.5	1078.4	569.7	1310.8
2002	1238.5	2473.5	1266.8	578.6	1755.7
2003	1416.34	2901.53	1380.2	423.4	2342.6
200	1630.38	3354.42	1535	-20.6	3119.2
2005	2160.6	3644.3	1779.8	-933.2	4179.7
2006	2421,4	4157.6	1905.4	-1304.1	5515.
2007	3167.6	4933.7	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	4233.6	5994.6	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	4964.9	6955.9	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	4944.2	7173.1	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	5756.4	8280.7	3726.51	-3406.6	13922.41
2012	7141.7	9929.2	4297.46	-3289.7	14940.4
2013	7 681,86	11067.6	4 902,5	-3 600,9	15 241.24

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، من 2000 إلى 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

رابعا: العلاقة بين نمو العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية

يجمع الاقتصاديون أنّ عرض النقود يرتبط بعدة متغيرات في الاقتصاد عادة ما تكون أهم هذه المتغيرات تتمثّل في مقابلات الكتلة النقدية ومتطلبات النشاط الاقتصادي من الحجم النقدي الأمثل الذي يلبي طلبات الأعوان الاقتصاديين. درجة هذا الترابط تختلف من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطوره وتطور الجهاز المالي والمصرفي وكذا العادات المصرفية في البلد. وفي الجزائر نحاول تحليل مدى ارتباط عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية للفترة ما بين 2000 و2013 فيما يلي:

يرتبط عرض النقود بعلاقة يفترض أن تكون وثيقة مع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي والعجز بالموازنة والاحتياطات الدولية ناتجة عن الصادرات الوطنية. هناك علاقة واضحة وإيجابية بين عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)[1] وبين معدل الناتج المحلي الاسمي والحقيقي. ولكن تلك العلاقة كانت غير واضحة مع معدل التضخم وذلك لوجود عوامل أخرى تؤثر على نمو وعرض النقود غير الزيادة في معدلات الأسعار.

I. أثر السياسة النقدية على نمو الاقتصاد في الجزائر

انتقل الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس اقتصاد السوق على إثر أزمة سنة 1986 التي بيّنت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلّب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلا، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية، من2006 إلى2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الاجتماعية، ويظهر ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ومن أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولوية مسبقة التحديد، بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح، وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك.

وعليه كان لزاما على الدولة إعادة تنظيم هيكل وعمل النظام المصرفي ككل من خلال وضع أسس مضبوطة وقواعد منصوصة قانونيا وتطبيق الإجراءات بصرامة تامة من أجل إعطاء السلطات النقدية الحرية في رسم السياسة النقدية والتحكّم في حجم الائتمان وتوجيهه مختلف القطاعات.

1. مراحل السياسة النقدية في الجزائر: إنّ المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبنّي نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية . من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة . ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه . وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغيّر طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا ومضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

أ. خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990: قبل صدور قانون النقد والقرض **10/90** كان القطاع المالي الجزائري صغيرا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجّه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة، وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، ممّا دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

هذا ما عجّل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة **1970-1971** حيث لم تعد النقود كرأس مال فقط وإنّما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول(ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول). لذلك تفطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلبي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثّل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون **1986** وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها

المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك أي أنّها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطّط والسلطات العامة.

وعلى العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنّت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية[1]:

- تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا؛
- تسيير نقدي إداري ليّن يوحي بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها؛
- عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي؛
- طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة؛
- الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك؛
- تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إنّ السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

ب. معالم السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90: إنّ العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أنّ السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنّها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي[2].

لقد أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة إلى نظام فعالا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

وقد حدثت نقطة تحوّل على مستوى النظام المصرفي سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي

[1] F. Renversez- « Eléments d'analyses monétaire » - édition Dalloz- 1988- P123.

[2] مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد الثاني(02)، 1999، ص82.

لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يطّلع بمسؤوليته الجديدة وسمي **"بنك الجزائر"**.

- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

إنّ التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي[1]:

✓ **الفترة الأولى:** تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أنّ التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثّرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني، وقد تم بعض الإجراءات التالية في هذه المرحلة مع صندوق النقد الدولي:

1. الاستعداد الائتماني الأول[2]: وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت **30 ماي 1989** على تقديم **155.7** مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة **315.2** مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة **1988**.

2. الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991[3]: بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة **1989** وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ **30 جوان 1991** عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، إذ تمّ بموجبه تقديم **300** مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

3. الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ **1994/04/01** إلى غاية **1995/03/31** هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود **3 %** في سنة **1994** ومعدل **6 %** سنة **1995**.
- تخفيض معدلات التضخم.
- تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

✓ **الفترة الثانية:** والمعتمدة من سنة **1995** إلى غاية سنة **2000**، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تمّ إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة **1994** وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي

[1] طيبة عبد العزيز وبلعزوز بن علي، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006، جامعة الشلف.

[2] نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، ص03

[3] دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لـ FMI- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، ص182.

المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة **1994** إلى سنة **1995**، وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبنّي برنامج القرض الموسع من سنة **1995** إلى غاية سنة **1998**.

1. اتفاق القرض الموسع (ماي 1995- ماي 1998)[1]: عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات . وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ: **1.169.28 مليون** وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة **127.9 %** من حصة الجزائر.

✓ **الفترة الثالثة:** الممتدة من سنة **2001** إلى غاية سنة **2006** حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجّه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل **2001** إلى غاية أفريل **2004** وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين **2005- 2009** إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسّع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود **54.6** و**67.3** دولار للبرميل الواحد سنتي **2003** و**2004**. في حين سجل سعر البرميل الواحد **64.9** و**65.2** دولار خلال سنتي **2001** و**2002** على التوالي.

2. مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر: من مرحلة البناء والتخطيط إلى مرحلة الإصلاح والتوجه نحو اقتصاد السوق، لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، وذلك من خلال إتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت نوعا ما تشييد قاعدة للاقتصاد الوطني تمثلت في الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة من هيئات رسمية وإدارات عمومية ومؤسسات اقتصادية عامة، والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ولو بمستويات ضئيلة. لتجد الجزائر نفسها مع بزوغ أزمة 1986 أمام حتمية إصلاح اقتصادي شامل تجلى في تغيير توجهها الاقتصادي نحو المزيد من الاستقلالية والخوصصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال على مسرعيه للاستثمار الأجنبي...إلخ.

إنّ وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر مر على مرحلتين رئيسيتين هما:

أ. مرحلة ما قبل الإصلاح في الفترة ما بين 1962-1966[2]: تخللت هذه المرحلة العديد من الفترات نتيجة اختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني، إذ بدأت مرحلة الانتظار، حيث كانت هذه المرحلة في الفترة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، وعلى الرغم من قصر هذه الأخيرة التي تغطي الفترة 1962-1966 إلّا أنّه من بين إيجابياتها أنّها هيّأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم أنّها فترة تتّسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي[3]، لتليها فترة أخرى كان الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي.

انتهجت خلالها الجزائر على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة. ترتّب عن هذا التوجّه تطور

[1] نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، ص06

[2] حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر**، les cahiers du MECAS، العدد الثالث(3)، أفريل 2007، ص 330.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو، تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر في الفترة ما بين 1962- 1988، ص120.

كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة[1].

هذه المرحلة الأخيرة التي تمثلت في دعم تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى في إطار برنامج التصنيع وذلك بالاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وكل ذلك لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. ومنه نجد أن هذه السياسة الاقتصادية قد ترتب عليها أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين **6 %** إلى **7 %** في المتوسط السنوي تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت **18 %** سنة **1980**، وكذلك قد تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي[2]. إلاّ أنّ هذه السياسات نتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لو يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل تأخر القطاع الفلاحي عن مسايرة ذلك الطلب المحلي.

إنّ اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطائه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى . جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي. هذا ما نتج عنه صدمة وكارثة اقتصادية خلال النصف الأخير من سنوات الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات. غدا الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلي كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والتوسع. إلاّ أنّها فترة بينت أنّ الاقتصاد الجزائري كان لا يعدو كونه اقتصاد قائم على الاستدانة. ولكن منذ ذلك الحين (أزمة **1986**) دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات.

ب. مرحلة الإصلاح الاقتصادي: في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة . وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية . وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989- 1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. هذه الفترة الأخيرة سميّت مرحلة الإصلاحات المحتشمة.

أمّا المرحلة الثانية فعرفت **بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح** وهي تمتد من 1992 إلى 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم استراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل **30 %** من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من **10 %** من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ **10 %** سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف . وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت **5 %** من الناتج سنة 1993/1992.

ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994- 1998 حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات . فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص08.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998، ص86.

شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحوّل نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازني وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر[1].

3. مدى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي للكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني

إنّ الحديث عن مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2006، وهي فترة الدراسة يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط والعلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني. أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح في حالة تطبيق السياسة الانكماشية هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوما تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني).

الجدول رقم01: تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	معــدل النمو الاقتصادي %
1990	13.94	0,8
1991	21.30	- 1,2
1992	23.95	1,8
1993	21.53	- 2,1
1994	15.42	- 0,9
1995	10.48	3,8
1996	14.43	4,1
1997	18.49	1,1
1998	47.21	5,1
1999	12.11	4
2000	13.17	3,2
2001	22.22	2,6
2002	17.39	4
2003	15.55	6,8
2004	11.31	4,5
2005	10.82	4,4
2006	12.70	1,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2005- 2006.

الخاتمة

في الأخير نختم مقالنا أنّ للسياسة النقدية تأثير على نمو الاقتصاد في الجزائر ويظهر ذلك من خلال أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبنّي نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية بفتح المجال أمام الخوصصة والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة

[1] عبد القادر دربال وحاكمي بوحفص، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر، ص334 - 338.

قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعامات هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط.

ويبقى دور السلطات العامة في رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها التي تهدف إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن يبقى أمام السلطات النقدية الشغل الشاغل كيف يمكنها رسم إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي.

قائمة المراجع:

1. عبد القادر دربال وحاكمي بوحفص، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2.ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان.

3.بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، جامعة ورقلة، الجزائر.

4.علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية ديسمبر 2014، جامعة سوق اهراس،2013.

5.عبد اللطيف بن اشنهو، تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر في الفترة ما بين 1962- 1988.

6.بنك الجزائر، التقارير السنوية، من2006 إلى2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

7.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998.

8.الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2005-2006.

9.مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد الثاني(02)، 1999، ص82.

محاولة تحليل آليات تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010 -2014).

د/ زهير شلال
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى محاولة تحليل تطور العجز في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014، من أجل تحديد المزيج التمويلي المستعمل من طرف الخزينة العمومية لتمويل تنفيذ الميزانية، وإبراز دور ومساهمة صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة في تمويل العجز مقارنتا مع مصادر التمويل البنكي أو غير البنكي.

الكلمات الدالة: تمويل، عجز الميزانية، الخزينة العمومية، إيرادات، نفقات.

Résumé :

Le but de cet article est d'établir une analyse sur l'évolution du déficit budgétaire entre la période (2010-2014), afin d'apprécier l'efficience des outils de mobilisation des sources de financement utiliser par le trésor public pour couvrir les besoin de financement engendrer par l'exécution du budget général de l'Etat, et de présenter l'importance et le rôle cruciale du fonds du régulation des recettes publique dans le financement du trésor public.

Mots clés: financement, déficit budgétaire, trésors public, recettes, dépenses.

مقدمة:

أدى تزايد دور الدولة في الاقتصاد إلى ارتفاع تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أصبحت الميزانية العامة للدولة تشكل أداة رئيسية لتوجيه هذه المتغيرات إلى المسارات التي تحقق الأهداف الاقتصادية عن طريق تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تم عن طريقها تخصيص موارد مالية معتبرة لرفع معدل النمو الاقتصادي، والتي نتج عنها زيادات كبيرة في مستوى الانفاق الحكومي تؤثر مباشرة على عجز الميزانية وتحقيق الاستقرار المالي للميزانية، وفي هذا الإطار "حل التوازن الاقتصادي كهدف محل التوازن المالي أو توازن الموازنة العامة للدولة كهدف، ويعني ذلك التضحية بالتوازن المالي لتحقيق التوازن الاقتصادي فلا ضير من الالتجاء إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة"[1]

والتي يترتب عليها زيادة في حاجيات التمويلية التي على الخزينة العمومية توفير السيولة المالية لتغطية حاجيات التمويل المتزايدة بسبب السياسة الملية التوسعية المنتهجة من طرف الدولة، أمام ارتفاع حاجيات التمويل على الخزينة العمومية اختيار المزيج التمويلي الاقل تكلفة لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة، حيث ان "السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب ان تحتفظ بنسبة عجز للموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الاجمالي وذلك لضمان تثبت الاحتياجات التمويلية"[2].

وفي هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور استراتيجي في مجال اعادة توزيع الدخل بهدف التقليل من الفوارق الاجتماعية، عن طريق تخصيص الاعتمادات المالية في الميزانية العامة للدولة لتمويل التحويلات والإعانات الاجتماعية، اضافة إلى ذلك فإنها تقوم بوظيفة معدل للنشاط الاقتصادي حيث يجب أن تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل مع المحافظة على استقرار مستويات الأسعار مع تدعيم النمو الاقتصادي في الدولة عن طريق التغير في حجم الإنفاق الحكومي في اطار تطبيق سياسة مالية توسعية في فترة الكساد

[1] عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زمران، عمان، 2012، ص:82.

[2] لبني عبد اللطيف وعبد الله شحاتة، قضية الاستدامة المالية والاصلاح المالي في مصر، الؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان اصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القامرة، 2005، ص:11.

حيث يعاني اقتصاد من الركود والبطالة تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية عن طريق رفع حجم النفقات العمومية والتحويلات الاجتماعية من أجل دعم الدخل للأفراد ودعم الطلب على السلع والخدمات التي تعتبر بمثابة رقم أعمال للمؤسسات التي يمكن أن تحقق أرباح وتدفع عجلة الاستثمار مما يساهم في خلق مناصب عمل جديدة والرفع من عائدات الضرائب مما يساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي للميزانية بصفة تدريجية.

المحور الأول: تحليل تطور الميزانية العامة للدولة في الجزائر

تعد السياسة المالية واحدة من بين الميادين التي عرفت تطورات عديدة على غرار الأدوات الاقتصادية الأخرى، لاسيما بسبب تطور آليات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية، عن طريق تحديد أولويات السياسة الجبائيه وتحديد حجم الانفاق العام بهدف تحقيق التخصيص العقلاني للموارد العمومية وتسيير الدين العام لضمان تمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مختلف الإجراءات والعقود المنضمة للنشاط المالي وللأنشطة التي تبذلها الهيئات العمومية ومؤسسات الدولة في سبيل الحصول على الموارد الضرورية لإنفاقها قصد تحقيق جملة من الأهداف سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، أما منهجها أو آلية بحثها فتتمثل في أدواتها وهي الإيرادات والنفقات والميزانية وتحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منفصلة ومنعزلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى"[1].

إن اعتماد ميزانية عامة للدولة في حالة عجز اصبح من الممارسات المتعارف عليها دوليا، على ان يكون العجز ناتج عن زيادة حجم الاستثمارات العمومية بهدف كسر الركود وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، عن طريق زيادة الانفاق الحكومي الذي يؤدي إلى عجز في الميزانية يتم تمويله عن طريق أدوات الدين العام، تطبيقا لنظرية كينز في ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار قام بيفيريج بتأكيد هذا التدخل بقوة بحيث يؤكد على أنه يجب أن لا تمتنع الدولة عن تحقيق عجز في الميزانية العامة إذا كان من شأن هذا العجز أن يؤمن الاقتصاد من مرحلة الكساد الظرفي إلى حالة الانتعاش، ولو كان هذا العجز نظاميا دائما"[2].

ولكن مقابل هذا العجز سيبعث وينهض بالاقتصاد من مرحلة الكساد إلى مرحلة الانتعاش ومنه استغلال للطاقات العاطلة فتقل البطالة، كما أن "النظرية ترى أنه وقت الانتعاش الاقتصادي سيقود الميزانية تدريجيا إلى حالة التوازن لأن العجز في الميزانية أثناء فترات الانكماش الاقتصادي من شأنه أن ينتهي حالة العجز الاقتصادي الحقيقي الناتج عن البطالة وتقليص الفاعلية الاقتصادية، ومنه عودة الاقتصاد إلى حالة التوازن يسبب تلقائيا رجوعا إلى توازن الميزانية"[3].

1. تحليل تطور تقديرات الميزانية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

يتناول هذا المحور عرض تطور حجم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز العمومية بهدف مقابلتها مع تطور الإيرادات العمومية من سنة إلى اخر خلال الفترة الممتدة من (2010 إلى 2014) بناء على تقديرات الميزانية الصادرة في الجريدة الرسمية عن قانون المالية للسنة.

تحليل تطور تقديرات الميزانية العامة للدولة
(المبالغ بآلاف دج)

[1] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 4.

[2] عطية عبد الواحد السيد، الموازنة العامة للدولة دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص: 122.

[3] عطية عبد الواحد السيد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص: 127.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير	2.593.741.485	2.837.999.823	3.434.306.634	4.608.250.475	4.335.614.484	4.714.452.366
نسبة تطور من سنة إلى أخرى		٪9.41	٪21.01	٪34.18	٪9.40	٪10.87
نفقات التجهيز	2.597.717.000	3.022.861.000	3.184.120.000	2.820.416.581	2.544.206.660	2.941.714.210
نسبة تطور من سنة إلى أخرى		٪ 16.36	٪05.33	٪ -11.42	٪9.02	٪11.56
الايرادات	2.786.600.000	3.081.500.000	2.992.400.000	3.455.650.000	3.820.000.000	4.218.180.000
نسبة تطور من سنة إلى أخرى		٪10.58	٪-2.89	٪15.48	٪11.05	٪11.04

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات قوانين المالية.

عند تحليل بيانات تطور نفقات التسيير نلاحظ تطور حجم الانفاق من سنة إلى أخرى خاصة في السنوات الثلاث الاخيرة وهذا راجع اساسا إلى دفع مخلفات التعويضات المالية الناتجة عن الزيادة في الاجور والتي تم تسديدها خلال هذه الفترة بأثر رجعي، حيث سجلت سنة 2012 أكبر نسبة نمو لنفقات التسيير حيث تقدر الزيادة مقارنتا مع سنة 2008 ب(128٪)، وهذا راجع إلى دخول الاستثمارات الجديدة للدولة في الخدمة والتي تم تنفيذها خلال الفترة السابقة لاسيما الشطر الاول برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تستوجب برمجة اعتمادات مالية لتمويل نفقات التسيير الضرورة لضمان السير الحسن لهياكل الادارية والمرافق العمومية الجديدة، هذا ما يفسر الارتفاع المستمر لنفقات التسيير التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الانفاق الحكومي والذي يتولد عنه ضغط على الخزينة العمومية لتغطية تمويل تنفيذ الوتيرة المتزايدة لهذه النفقات الدائمة.

أما فيما يخص تحليل حجم الاعتمادات المالية السنوية الموجهة لتمويل تنفيذ رخص برامج التجهيز العمومية المتعددة السنوات، نلاحظ بأن حجم الانفاق الموجه لدعم الاستثمار العمومي هو في تزايد مستمر ولكن بوتيرة منخفضة مقارنتا مع حجم تطور نفقات التسيير، وذلك في اطار تنفيذ المخطط الخماسي للإنعاش الاقتصادي، الامر الذي يفسر انخفاض حجم نفقات التجهيز للسنة 2012 لأنها تمثل المرحلة الاخير للمخطط، حيث ان غالبية المشاريع المسجلة تكون في المرحلة الاخيرة من الانجاز والتي استهلكت أغلب الاعتمادات في السنوات السابقة؛ وبنا على معطيات جدول تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة يمكن عرض الشكل الموالي:

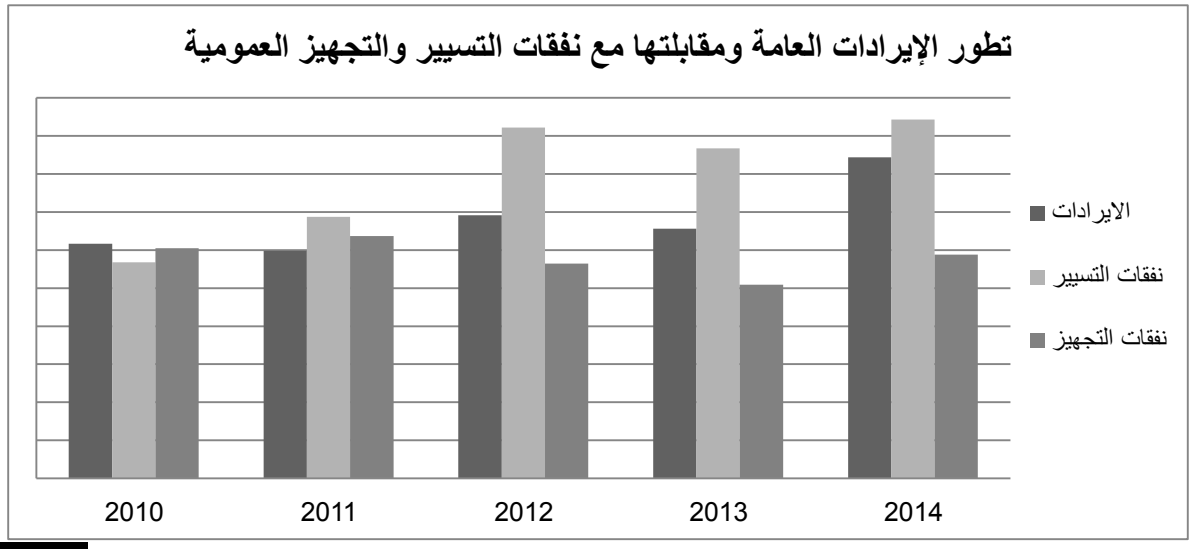

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات قوانين المالية

رغم التطور المستمر من سنة إلى أخرى للإيرادات العمومية باستثناء سنة 2011، إلى أنها غير كافية لتغطية تطور النفقات العمومية التي تتزايد بوتيرة أكبر من تزايد الإيرادات العامة، وهذا ما ينتج عنه بالضرورة التزايد المستمر لعجز الميزانية من سنة إلى أخرى، إضافة إلى ذلك فإنه عند مقارنة بيانات توقعات الإيرادات والنفقات لقانون المالية لكل سنة على حدا، نلاحظ بأن توقعات الإيرادات السنوية وفق للسعر المرجعي الرسمي لإيرادات الجباية البترولية لا تكفي لتغطية نفقات التسيير السنوية خاصة لسنتين (2011 و2012)، هذا ما يترتب عنه عجز هيكلي في الميزانية العامة يترتب عليه ضغوط تمويلية على الخزينة العمومية التي تلجأ إلى الاقتطاع من صندوق تعديل مداخيل إيرادات الميزانية العامة من أجل تقليل الفجوة بين ضعف تطور حجم الإيرادات وتزايد حجم النفقات العامة اضافة إلى استعمال مختلف آليات تمويل عجز الخزينة، والتي سيتم دراستها في المحور الموالي.

2. مصادر تمويل الخزينة العمومية

يركز هذا المحور على عرض المفاهيم الاساسية المتعلقة بالأدوات المتاحة للخزينة العمومية لضمان تمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتحليل مصادر تغطية العجز في الميزانية، وفي إطار تنفيذ السياسة المالية التوسعية، تلجأ الخزينة العمومية إلى تغطية العجز في الميزانية لتمويل تسديد تنفيذ النفقات العمومية عن طريق المصادر الآتية:

1. تسبيقات البنك المركزي.
2. الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة.
3. المديونية الداخلية.
4. المديونية الخارجية.

1.2. تسبيقات البنك المركزي: تستطيع الخزينة العمومية تقديم طلب تسبيقات من البنك المركزي في حدود 10 ٪ من إيرادات ميزانية السنة السابقة ومن دون فائدة، حيث تلتزم الخزينة العمومية بتسديدها في أجل أقصاه 240 يوم، وفي حالة عدم تسديدها تتحول هذه التسبيقات إلى قروض لمدة سنتين وبفائدة، وعادة ما تلجأ الخزينة العمومية إلى طلب هذه التسبيقات من البنك المركزي في بداية السنة المالية لتوفير السيولة من أجل تغطية حاجيات التمويل الناتجة عن تسديد النفقات في مرحلة الدفع على المكشوف من حسابات الخزينة العمومية في الثلاثي الاول من بداية السنة المالية في انتظار استلام الميزانية واعتمادات الدفع السنوية للمرافق العمومية.

2.2. الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة: تستعمل الخزينة العمومية هذا الصندوق لصب فائض القيمة المداخيل الجباية البترولية الناتجة عن الإيرادات المحصلة، حيث ينتج هذا الفائض عن الفرق بين السعر المرجعي للميزانية والمقدر ب (37 دولار) والسعر الحقيقي للمحروقات في السوق الدولي، حيث تعتبر هذه الموارد إيرادات غير مبرمجة في الميزانية العامة للدولة خلال السنة المالية، لهذا السبب تتمتع الحكومة بمرونة كبيرة في استعمال هذه الموارد التي تعتبر تراكم لفوائض الإيرادات يتم اللجوء اليها عند الحاجة ووفق أولويات واستراتيجية الدولة في تمويل الاقتصاد بغض النظر عن تاريخ تحصيلها لكونها لا تخضع لقاعدة السنوية.

3.2. المديونية الداخلية: بإمكان الخزينة العمومية اللجوء إلى توظيف الادخار الداخلي لمختلف الاعوان الاقتصاديين على المستوى الوطني لتوجيهه وتوظيفه

لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتغطية عجز تنفيذ الميزانية، وذلك عن طريق عرض سندات الخزينة العمومية الطويلة ومتوسطة الاجل للاكتتاب العام، أو عرض أذونات الخزينة العمومية للاكتتاب الخاص للمؤسسات المالية والبنوك التجارية.

كما عرف هذا النمط من التمويل انتعاش كبير خاصة بعد انشاء سوق تداول قيم الخزينة العمومية لدى بورصة الجزائر، والذي يتم عن طريقه اصدر وتداول مختلف أذونات الخزينة العمومية بصفة دورية، مما يسمح للخزينة العمومية بتنويع مصادر تمويل العجز في الميزانية.

2.4. المديونية الخارجية: في حالة عدم كفاية المواد الداخلية لتغطية العجز في تنفيذ الميزانية العامة للدولة، يمكن للخزينة العمومية اللجوء إلى الاسواق المالية الدولية لتوفير التمويل بالعملة الصعبة عن طريق ابرام اتفاقيات قروض مع البنوك الدولية الخاصة أو اللجوء إلى قروض خارجية مع الدول أجنبية.

كما يمكن لخزينة العمومية طلب اعانات مالية من صندوق النقد الدولي أومن البنك الدولي، ولكن غالبا ما تكون هذه القروض مشروطة بتطبيق برامج اصلاح هيكلية تفرضها هذه المؤسسات على الحكومة.

وفي هذا الإطار تحتاج الدولة إلى قطاع كفؤ وفعال لإدارة المالية العامة يمكنها من تنفيذ وظائفها التنظيمية وتهيئة البنية الاقتصادية المناسبة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة، "ولعل اهم سمات هذه الادارة الفعالة هو ان تكون قادرة على تعبئة موارد مالية بشكل كاف لتمويل الخدمات العمة ومشاريع التنمية ومن قدرتها على تخصيص هذه الموارد وإنفاقها حسب الاولويات الاستراتيجية وأهداف السياسة المالية"[1].

المحور الثاني: تحليل تطور حاجيات تمويل الخزينة العمومية في الجزائر

يمكن تحليل حاجيات تمويل الخزينة العمومية عن طريق تحليل تطور العجز في الميزانية العامة للدولة لكونه يشكل مصدر الضغط المالي على الخزينة التي تكون مجبرة على توفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات الدولة وبأقل تكلفة ممكنة، عن طريق المفاضلة بين المزيج التمويلي المثالي الذي يحقق أهداف الخزينة العمومية، حيث يوضح الجدول الموالي تطور عجز الخزينة العمومية.

الجدول رقم (01) تطور عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 (المبالغ بالمليون دج)

[1] أحمد ابوبكر علي بدوي، الازمات المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص: 27.

	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد تنفيذ قانون المالية	-1.496.476	-2.468.847	-3.246.197	-2.310.446	-3.185.944

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

(www.mf.dgt.org.dz)

بناء على معطيات الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة العمومية والتي يتم إعدادها من طرف المديرية العامة للخزينة العمومية، فإنها تعرض رصيد سلبي للخزينة العمومية قبل التمويل والناتج عن تنفيذ قانون المالية للسنة، حيث يتضمن هذا الرصيد نواتج تحصيل الإيرادات مطروحا منها النفقات المبرمجة في الميزانية العامة للدولة من أجل تحديد رصيد عمليات الميزانية، إضافة إلى رصيد عمليات الخزينة العمومية والتي تم تنفيذها عن طريق الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، وهذا ما يؤكد الاعتماد سياسة مالية توسعية تركز على التوسع في الإنفاق الحكومي والتمويل عن طريق العجز للاقتصاد الوطني والتي يمكن عرضها في الشكل الآتي:

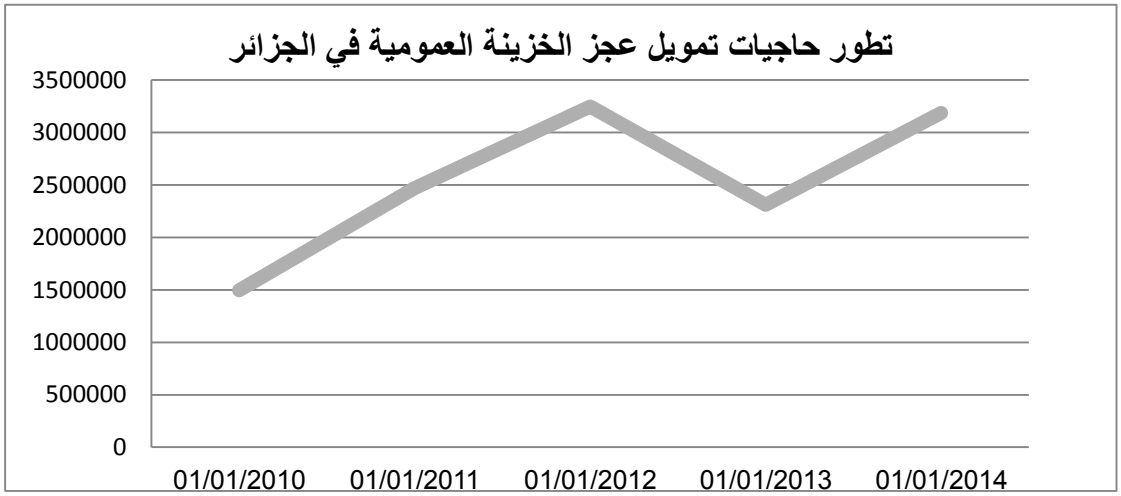

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية.

عند تحليل النتائج الفعلية لتطور عجز الميزانية، يمكن ملاحظة تطور العجز بصفة متزايدة إلى غاية 2014 أين عرف رصيد تنفيذ قانون المالية تراجع لكي يعود إلى مستوى سنة 2012، وهذا ما يترجم السياسة المالية التوسعية التي تتبنها الدولة خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي عن طريق تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، عن طريق المصادقة على ميزانية بعجز من سنة إلى أخرى مما يشكل ضغط مستمر على موارد الخزينة التي يجب عليها تغطية هذا العجز عن طريق توظيف مختلف الأدوات المالية المتاحة لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة في أحسن الظروف وبأقل تكلفة ممكنة.

تتبع هذه السياسة عند ظهور الكساد والبطالة في الاقتصاد نتيجة لانخفاض الطلب الكلي مع وجود طاقات إنتاجية عاطلة، وتهدف "هذه السياسة إلى رفع مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة وذلك من خلال رفع مستوى الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال زيادة مستوى الانفاق الحكومي

العام، وهذا الانفاق العام سوف يتحول إلى دخول للأفراد ومن ثم يزداد طلبهم على السلع الاستهلاكية وتبدأ المنشآت بتلبية هذا الطلب من خلال استخدام المزيد من العمال العاطلين والموارد غير المستعملة وتوزع لهم دخول تساهم هي الأخرى في زيادة الطلب وهكذا إلى أن يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام التام"[1].

1. تحليل المزيج التمويلي لتغطية عجز الخزينة العمومية

يقصد بالمزيج التمويلي للخزينة العمومية، طريقة إدارة الخزينة العمومية لتوظيف مختلف مصادر التمويل لتغطية تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، حيث "أن اختيار أي طريقة له أثر إيجابي في إدارة عجز الموازنة العامة كما يمكن أن يكون له أثر سلبي، وهذا يفرض عند الاختيار الموازنة بين الأثر الايجابي للطريقة المختارة وحقيقة مشكلة العجز من ناحية، ومن ناحية أخرى الظروف الداخلية والخارجية للدولة والتي تختلف من دولة لأخرى تبعا لتصنيفها، وبالتالي اختلاف أسباب العجز واختلاف طرق علاجه"[2].

يعرض الجدول الموالي آليات التمويل المستعملة من طرف الخزينة العمومية من أجل تغطية حاجيات تمويل تنفيذ الميزانية العامة التي عرفت عجز خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، بناء على بيانات الوضعية المختصرة للخزينة العمومية.

الجدول رقم (02) مصادر تمويل عجز الخزينة العمومية (المبالغ بالمليون دج)

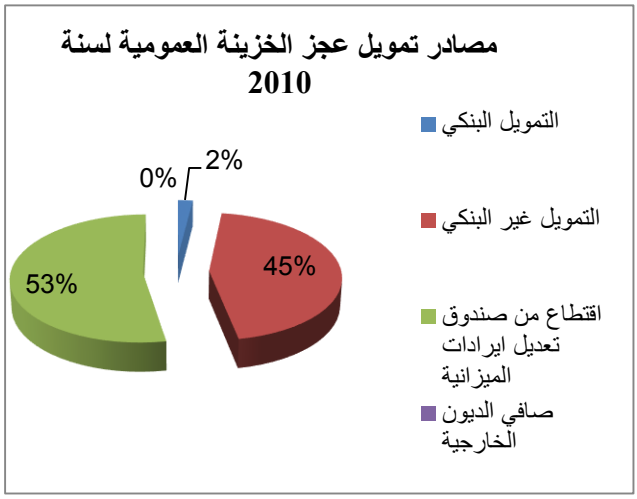

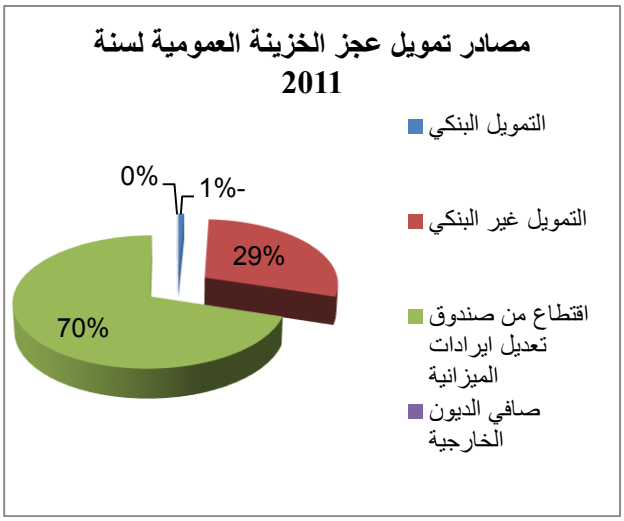

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية.

[1] العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011، ص:228.

[2] عبد اللاه ابراهيم نزال، الادارة المالية العامة والمالية الدولية، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 247.

	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الخزينة	-1.96.476	-2.468.847	-3.246.197	-2.205.945	-3.185.944
التمويل	1.496.476	2.468.847	3.246.197	2.205.945	3.185.944
التمويل البنكي	30.146	-19.829	51.546	-165.461	18.676
التمويل الغير بنكي	674.339	727.998	913.836	241.112	204.084
اقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية	791.938	1.761.455	2.283.260	2.132.471	2.965.672
صافي الديون الخارجية	53	-777	-2445	-2.177	- 2.438

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

بالنسبة لسنة 2010 يمكن ملاحظة عدم لجوء الخزينة العمومية إلى المديونية الخارجية لتمويل العجز، الذي تم تغطيته بواسطة اختيار المزيج التمويلي بين اقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية والتمويل الغير البنكي والمتمثل في إصدار أذونات الخزينة العمومية المتداولة في سوق قيم الخزينة العمومية.

مقارنتا مع سنة 2010 يمكن ملاحظة ارتفاع عجز الخزينة العمومية، مما أدى بها إلى ارتفاع نسبة الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية من 53 ٪ إلى 70 ٪ مع تسجيل تراجع نسبة مساهمة التمويل الغير بنكي لتغطية عجز الخزينة العمومية

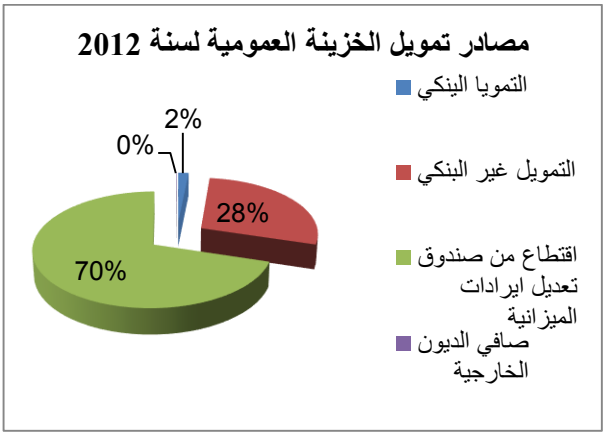

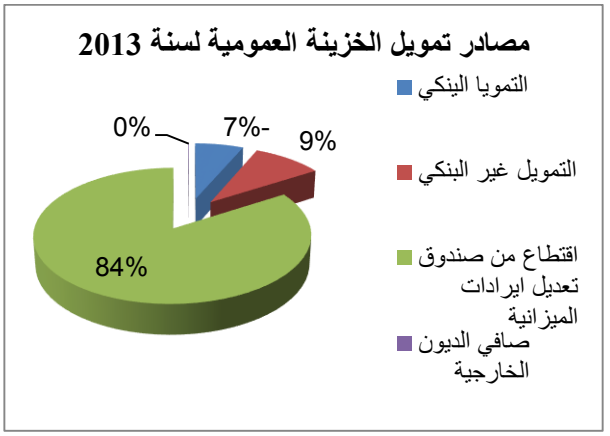

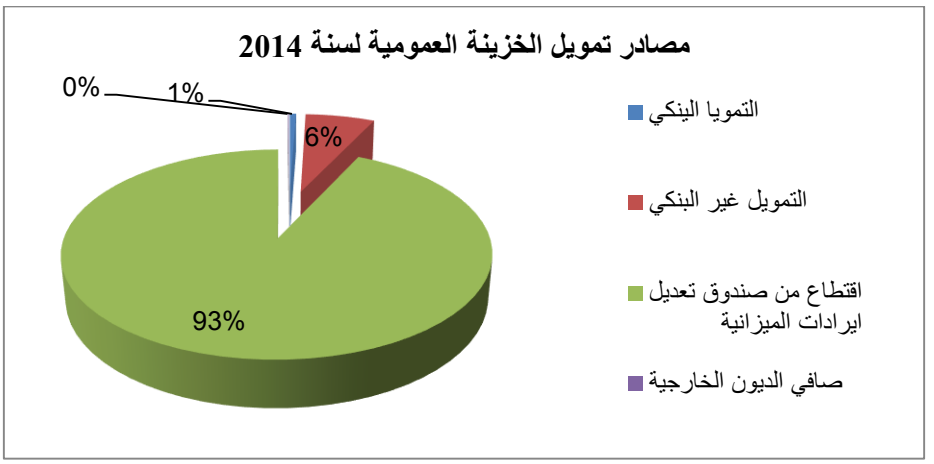

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية.

بالنسبة لسنة 2012 فإن المزيج التمويلي المستعمل من طرف الخزينة العمومية لتغطية حاجيات تمويل عجز الميزانية العمة للدولة، عرف نفس اسلوب السنة الماضية حيث يبقى الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الخزينة العمومية يحتل المرتبة الاولى بنسبة 70 ٪ مقارنة مع المصادر الاخرى. في حين بلغ حجم الاقتطاع من صندوق ضبط موارد الخزينة العمومية سنة 2013 حيث بلغ نسبة 84 ٪، حتى يصل إلى الذروة في سنة 2014 حيث سجل معدل الاقتطاع من الصندوق أعلى نسبة ليبلغ معدل 93 ٪، وهذا ما يعكس الاعتماد الكلي للخزينة على الاقتطاع من موارد الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية مما يؤكد عجزها في إدارة تمويل العجز وعدم التوجه نحو توظيف أدوات التمويل غير البنكي وتفعيل دور سوق قيم الخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية بهدف التقليل من الضغط عل الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية.

2. تحليل تطور وضعية صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة

الجدول رقم (03) تطور وضعية صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة (المبالغ بالمليون دج)

	2011	2012	2013
رصيد السنة الماضية	4 842 837	5 381 703	5 633 752
فائض القيمة للجباية البترولية	2 300 320	2 535 309	2 062 231
السيولة المتاحة قبل الاقتطاع	7 143 157	7 917 012	7 695 983
تسديد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0
تسديد المديونية	0	0	0
اقتطاع لتمويل عجز الخزينة	1 761 455	2 283 260	2 132 471
الرصيد بعد الاقتطاع	5 381 703	5 633 752	5 563 512

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

بناء على معطيات تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة يمكن عرض المنحى الموالي:

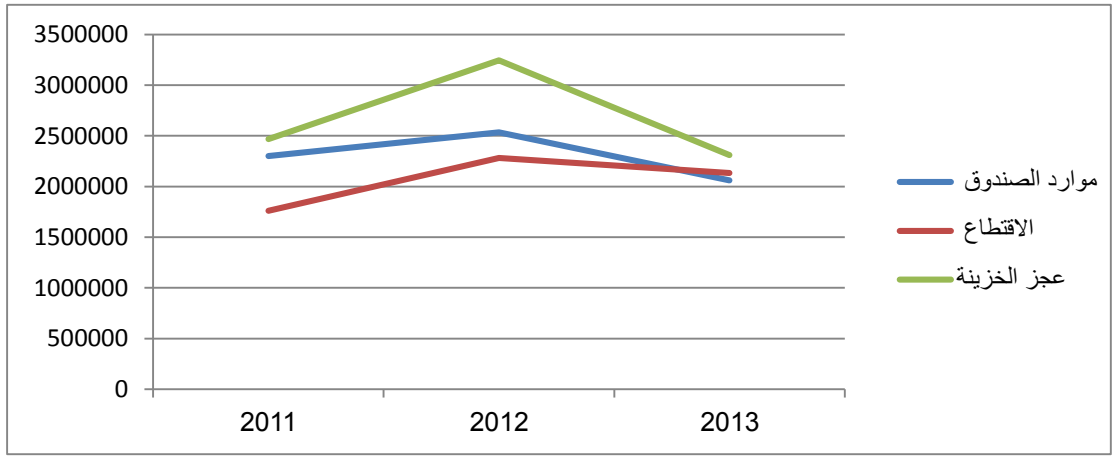

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية

عند تحليل بيانات تطور رصيد صندوق تعديل إيرادات الميزانية نلاحظ تطور إيرادات الصندوق الناتجة عن زيادة مدا خيل فائض القيمة الناتجة عن الفرق بين تقدير إيرادات الجباية البترولية وبين السعر الفعلي لإيرادات الجباية البترولية نتيجة لارتفاع سعر المحروقات في الاسواق الدولية، مما انعكس ايجابا على تحسبين مدا خيل الصندوق.

ولقد تمكنت دول المجموعة (الجزائر وليبيا والسودان واليمن)، فضلاً عن الفوائض النفطية التي تراكمت خلال أعوام الطفرة من الاستمرار، في انتهاج سياسة مالية توسعية في جانب الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية والسكن والبرامج الاجتماعية، بالإضافة إلى الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية، مما أدى إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي غير النفطي، حيث تم تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً قبل وخلال الأزمة"[1].

هذا التحسن في المداخيل قابله ارتفاع في معدل الاقتطاعات المالية من الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية من سنة إلى أخرى، حيث وصل إلى نسبة 93٪ خلال سنة 2014 من اجمالي المزيج التمويلي الوجه لتغطية عجز الخزينة العمومية، مع تسجيل تراجع كبير في نسبة مساهمة التمويل البنكي وغير البنكي في تمويل العجز.

وبهدف تحقيق الانضباط المالي كخطوة لتحقيق الاستقرار المالي للميزانية وتثبيت مستويات العجز إلى مستوى يمكن تمويله دون اللجوء إلى المديونية وتقليل الفجوة بين قدرة الإيرادات السيادية المبرمجة في الميزانية على تغطية تسديد النفقات، "للتخفيف من العجز لابد من الرشادة في الإنفاق الحكومي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي الترفي وزيادة الانفاق الحكومي المنتج للإيرادات والرفع من كفاءة النظام الضريبي وزيادة كفاءة تخصيص الانفاق الحكومي وزيادة الانفاق الحكومي الذي يتفق وتحسين مناخ الاستثمار المحلي"[2]

وتجدر الاشارة في هذا المجال بأن رغم الاقتطاعات المتزايدة من صندوق تعديل إيرادات الميزانية، إلا أن الخزينة العمومية حافظة على رصيد سنوي متقارب خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2013 حيث يمكن تغطية العجز لثلاث سنوات.

النتائج

بناء على تحليل بيانات تطور الميزانية العمومية، يمكن الاستنتاج بأن الجزائر تتبنى سياسة مالية توسعية عن الطريق التوسع في الإنفاق الحكومي الذي يشهد نمو متزايد أكبر من نسبة نمو الإيرادات العامة، حيث أن الإيرادات المتوقع تحصيلها لا تكفي لتغطية نفقات التسيير بناء على السعر المرجعي للجباية البترولية المعتمد من طرف وزارة المالية، مما ينتج عنه عجز مستمر للخزينة العمومية يتم تمويله بنسبة كبيرة من الاقتطاع من عائدات صندوق تعديل إيرادات الميزانية.

وفي هذا الإطار فإن الخزينة العمومية لا تعتمد على التمويل الخارجي في تمويل العجز، بل تعتمد على التمويل الداخلي حيث تلجأ هذه الاخيرة إلى الاقتطاع من صندوق تعديل الإيرادات بصفة رئيسية لتمويل العجز، ثم يأتي في المرتبة الثانية التمويل الغير بنكي عن طريق عرض سندات الخزينة العمومية للاكتتاب العام بهدف توظيف السيولة النقدية المتاحة لمختلف الاعوان الاقتصاديين وتوجيهها لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

عند تحليل النتائج الفعلية لتطور عجز الميزانية يمكن ملاحظة السياسة المالية التوسعية التي تتبنها الدولة خلال هذه الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، عن طريق المصادقة على ميزانية بعجز متزايد من سنة إلى أخرى، ناتج أساسا من التوسع في تنفيذ برامج التجهيز العمومية خلال هذه الفترة، مما يشكل ضغط مستمر على موارد الخزينة التي

[1] جمال الدين زروق، الازمات المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص: 27.

[2] سامي الخليل ومجدي الشوربجي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان اصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القامرة، 2005، ص:11.

يجب عليها تغطية هذا العجز عن طريق توظيف مختلف الأدوات المالية المتاحة لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة في أحسن الظروف وبأقل تكلفة ممكنة.

بناء على تحليل ودراسة المزيج التمويلي الذي اختارته الخزينة العمومية لتغطية عجز الخزينة يمكن استنتاج ما يلي:

- ارتفاع مداخيل صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال فترة الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، نتيجة الطفرة النفطية لتي عرفتها هذه المرحلة.
- تراجع مساهمة التمويل غير البنكي في تمويل العجز.
- عدم اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويل العجز.
- عدم استعمال تسبيقات البنك المركزي لتمويل العجز.
- عدم وجود اقتطاعات من الصندوق لتمويل تسديد المديونية الداخلية أو الخارجية.
- تشكل مساهمة صندوق تعديل إيرادات الميزانية أكبر نسبة من المزيج التمويلي للخزينة العمومية خلال فترة الدراسة.
- تعمل الخزينة العمومية على الحفاظ على رصيد متوازن لصندوق تعديل إيرادات الميزانية يغطي ثلاث سنوات لتمويل العجز رغم ارتفاع نسبة الاقتطاع من سنة إلى أخرى إلى غاية بلوغ نسبة 93٪ في سنة 2014، مما يؤثر بصفة سلبية على الرصيد النهائي للصندوق.
- تراجع مساهمة التمويل البنكي في تمويل العجز خلال فترة الدراسة.

وبهدف تحقيق الانضباط المالي كخطوة لتحقيق الاستقرار المالي للميزانية، وتثبيت مستويات العجز إلى مستوى يمكن تمويله دون اللجوء إلى المديونية وتقليل الفجوة بين قدرة الإيرادات السيادية المبرمجة في الميزانية على تغطية تسديد النفقات، يجب الرفع من فعالية النظام الضريبي وتطبيق الرشادة في تخصيص النفقات العمومية، إضافة الى ضرورة توظيف ادوات التمويل غير البنكية التي تسمح بتعبئة الادخار الوطني لتمويل الخزينة العمومية بواسطة ادوات سوق قيم الخزينة العمومية أو التوجه نحو الاكتتاب العام عن طريق توظيف سندات الخزينة العمومية المتوسطة والطويلة الاجل من أجل تخفيف الضغط على صندوق ضبط ايرادات الميزانية العامة التي تراجع رصيده بصفة ملموسة نتيجة انخفاض موارده وارتفاع نسبة الاقتطاع.

المراجع:

1.أحمد ابوبكر علي بدوي، الازمات المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.
2.جمال الدين زروق، الازمات المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.
3.حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

4.سامي الخليل ومجدي الشوربجي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، الؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان اصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005.

5.العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، 2011.
6.عطية عبد الواحد السيد، الموازنة العامة للدولة دار النهضة العربية، مصر، 1996.

7.عطية عبد الواحد السيد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
8.عبد الله ابراهيم نزال، الادارة المالية العامة والمالية الدولية، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
9.عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2012.

10. لبني عبد اللطييف وعبد الله شحاته، قضية الاستدامة المالية والاصلاح المالي في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان اصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005.

المواقع الالكترونية:

1. www.mf.dgt.gov.dz.

البنوك الجزائرية واتفاقيات بال الثالثة
دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

د/ بن كابو زواوي

أستاذ محاضر ب بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جيلالي ليابس سيدي بلعباس

الملخص:

مواكبة منها للتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، تحاول البنوك الجزائرية جاهدة محاكاة التعاليم البنكية الصادرة عن الهيئات الرقابية الدولية لاسيما ما تعلق بتلك الصادرة عن لجنة بال في إطار اتفاقيات بال الأولى، الثانية فالثالثة، فنجحت في تطبيق اتفاقيات بال الأولى وتسعى جاهدة لمسايرة الثانية ولما لا الثالثة.

Résumé:

Afin de suivre le rythme des développements économiques et financiers mondiaux, Les banques algériennes tentent de simuler les règles bancaires émises par les organismes de réglementation internationaux, en particulier ceux liés à ceux émis par le Comité de Bâle dans le cadre d'accords Bâle1, Bâle2 et Bâle3, elles ont réussi à l'application des premiers accords Bâle et cherche à suivre dur le rythme de les deuxièmes et les troisième accords.

مقدمة.

يتناول موضوع عملنا هذا اتفاقيات بال بمختلف طبعاتها الأولى، الثانية والثالثة، والذي تتمثل **أهميته** في كونه يسلط الضوء على مدى قدرة البنوك الجزائرية على تطبيق هذه الاتفاقيات والتعاليم **(على مدار فترة دراسة حديثة تخص الخمس سنوات الأخيرة 2010 إلى غاية 2014)**، وبالتالي يحاول تقييم مدى التزام هذه الأخيرة بتشريعات لجنة بال، هذا البحث **يهدف** إلى تبيين نقط قوة وضعف هذه التعاليم، ومدى قدرة النظام المصرفي الجزائري **(البنك الخارجي الجزائري كعينة دراسة: الدراسة الميدانية)** على الاستفادة من نقط القوة هذه من خلال تطبيق هذه الاتفاقيات.

تسعى لجنة بال للرقابة على أنشطة البنوك إلى سن تشريعات بنكية تنظم عمل البنوك على مختلف أنواعها وأحجامها، لتضمن لها تسييرا ماليا فعالا من خلال ضمان ملاءة وسيولة أكبر لها، هذا على المستوى الجزئي، وتضمن توازنا واستقرارا للأنظمة البنكية والمالية التي تشتغل فيها هذه البنوك على المستوى الكلي في إطار طرق عالمية توحد آليات عمل البنوك على اختلاف مواقعها الجغرافية وكذا مستويات تطور الاقتصاديات التي تشتغل على مستواها.

لجنة بال ومنذ تأسيسها سنة 1974 على مستوى بنك التسويات الدولي[1] وهي تشتغل على تأطير عمل البنوك ذات النشاط الدولي المعتبر ومن ثمة باقي البنوك في

[1] يعتبر بنك التسويات الدولي من أقدم الهيئات المالية الدولية على الإطلاق، تأسس سنة 1920 بمدينة بال السويسرية على اثر مخلفات الحرب العالمية الأولى، البنك جاء في بداية الأمر لسبب واحد يتمثل في تسوية ديون الحرب العالمية الأولى المترتبة على الألمان لصالح الحلفاء، ومع مرور الوقت وانقضاء تلك الديون صار البنك يقوم بمهام أخرى تعتني لاسيما بحفظ استقرار الأنظمة النقدية والمالية التي يرعاها.

إطار اتفاقيات جاءت على ثلاثة طبعات، الأولى اتفاقيات بال الأولى التي جاءت سنة 1988، والثانية اتفاقيات بال الثانية التي جاءت سنة 2004 والثالثة اتفاقيات بال الثالثة التي جاءت سنة 2008.

البنوك الجزائرية باعتبارها جزءا من النظام المالي العالمي وفي ظل السعي الحثيث للاقتصاد الجزائري للاندماج أكثر والمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية[1] تسعى هي الأخرى لتطبيق تعاليم لجنة بال لما لها من أثار ايجابية، فنجحت في تطبيق اتفاقيات بال الأولى وتحاول تطبيق الثانية والثالثة، كل هذا يقودنا إلى طرح إشكالية عملنا هذا والمتمثلة في:

ما مدى إمكانية تطبيق اتفاقيات بال الثالثة على مستوى البنوك الجزائرية (والبنك الخارجي الجزائري كعينة دراسة) خاصة وأنها عجزت عن تطبيق اتفاقيات بال الثانية؟

لتحليل هذه الإشكالية قسمنا عملنا إلى ثالثة أقسام:

القسم الأول: اتفاقيات بال الثانية.

القسم الثاني: اتفاقيات بال الثالثة.

القسم الثالث: إمكانية تطبيق اتفاقيات بال الثالثة على البنوك الجزائرية والبنك الخارجي الجزائري كدراسة ميدانية.

الإطار النظري للدراسة:

لقد تناول العديد من دارسي مالية البنوك موضوع دراستنا هذه، بل لا يكاد يخلو مرجع في إدارة البنوك وإدارة المخاطر المصرفية من معايير كفاية رأس المال، فقد أجرى الدكتور بن كابو زواوي دراسة في شكل مقال تحت عنوان: "الرقابة المصرفية وفقا لمعايير لجنة بال وتطبيقها على البنوك الجزائرية"، المقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية لجامعة سيدي بلعباس العدد السابع، ابريل 2012، أما عن **الدراسات الأخرى**، فقد أجرى سليمان ناصر دراسة تحت عنوان: "المعايير الاحترازية في العمل المصرفي، ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية"، منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف، العدد14،2014، مقال أخر لمؤلفته نجار حياة بعنوان: "اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على الاقتصاد الجزائري" منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف، العدد 13،2013،كما تناول مضاء منجد، سلمى سايرلي، مرجان محمد الموضوع في دراسة بعنوان: "لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل3" منشورة في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد13، جوان 2013.

القسم الأول: اتفاقيات بال الثانية.

قبل أن نتطرق إلى اتفاقيات بال الثانية تحتم متطلبات الدراسة علينا التطرق أولا إلى اتفاقيات بال الأولى التي صدرت عن لجنة بال كأول وأشهر الدراسات التي طرحتها كإطار عام ينظم عمل البنوك وتقديمها للقروض وهذا لسببين أساسين:

– التسلسل الزمني الذي جاءت وفقه أعمال ودراسات لجنة بال[2].

[1] في إطار اتفاقيات الشراكة ومتطلبات الانخراط في منظمة التجارة العالمية.

[2] أعمال لجنة بال جاء وفق تسلسل زمني معين على الدارس لهذا الموضوع احترامه خاصة وأن هذا التسلسل الزمني أيضا جاء يتناسب وتسلسل معين لسلسلة من الأحداث الاقتصادية والوقائع المالية والتي أمم ما ميزها الأزمات الاقتصادية والمالية المتكررة لان الدارس لهذا الموضوع يلاحظ انه وبعد كل أزمة مالية معينة كانت تأتينا لجنة بال بدراسات جديدة تجسد أبحاث وخبرات جديدة تحاول من خلالها طرح حلول لها تجنبنا خسائرها على المدى القصير وتكرارها على المدى البعيد.

-البنوك الجزائرية لا تزال تطبق اتفاقيات بال الأولى وتحاول في نفس الوقت مجاراة اتفاقيات بال الثانية والثالثة[1].

أولا: اتفاقيات بال الأولى وأهم مكوناتها.

جاءت تحت عنوان: "الاتفاق الدولي لقياس رأس المال ومقاييس رأس المال" Basel Committee، (July 1988,p1) في ثلاثة أجزاء أساسية:

1. نظام ترجيح المخاطر:

من أهم ابتكارات لجنة بال من اجل قياس خطر الطرف الأخر، هذا النظام ميزه معامل الترجيح وهو نسبة تتراوح بين 0% و100%، تحددها قدرة البنك على تحكمه في هذا الخطر، هذا في إطار تحديد جيد لنوعية المدين، وطبيعة العملية التي تربطه بالبنك، أما بالنسبة للتعهدات خارج الميزانية فيجب أن تحول إلى معادل القرض ثم بعد ذلك ترجح ويحسب خطرها.

2. تعريف رأس المال الخاص:

يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية وهي: رأس المال الخاص القاعدي[2]، رأس المال الخاص التكميلي[3]، والعناصر المحسومة (المطروحة)[4]، كل هذه العناصر تجمع في العلاقة التالية:

رأس المال الخاص= رأس المال الخاص القاعدي + رأس المال الخاص التكميلي – العناصر المحسومة.

3. معامل الملاءة البنكية: نسبة كوك (RATIO COOKE).

لجنة بال للرقابة على أنشطة البنوك طرحت نسبة كوك الشهيرة للملاءة البنكية، في شكل إنفاق دولي لقياس رأس المال ومقاييس رأس المال[5] وربطه بقيمة المخاطر المرجحة، النسبة تأخذ الشكل التالي:

مؤشر كوك $= \frac{\text{رأس المال الخاص}}{\text{الأخطار المرجحة}} = \geq 8\%$

ثانيا: الانتقال من اتفاقيات بال الأولى لاتفاقيات بال الثانية.

اللجنة بين سنتي 1994 و1996 تطرقت إلى مخاطر السوق بما في ذلك مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر تغير الأسعار السوقية واعتمدت طريقة القيمة المعرضة للخطر التي جاء بها ج.ب مورغان كوسيلة لقياسها، وأدرجت هذا النوع من المخاطر على مستوى

---

[1] النظام المصرفي الجزائري وتحت رعاية بنكه المركزي لا يزال إلى غاية الساعة يطبق اتفاقيات بال الأولى هذا لعمليتها في ارض الواقع من جهة، وسهولتها الأكاديمية من جهة أخرى فخلو هذه الاتفاقيات من الغموض والتعقيد جعل منها سهلة التطبيق خاصة مع التقليدية المفرطة لطرق التوظيف لدى البنوك الجزائرية لا سيما ما تعلق بالإقراض ووسائل الدفع البنكية زيادة على ذلك بدائية الطرق التي يسير عليها الاقتصاد الجزائري وكذا الطرق التمويلية التي يستلزمها.

[2] **رأس المال الخاص القاعدي:** فنجد فيه: رأس المال الاجتماعي والأسهم العادية، الاحتياطات المعلنة[2] (خارج احتياطات إعادة التقييم). والتي يطلق عليها نتائج النشاط غير الموزعة بعد اقتطاع رؤوس أموال الأخطار البنكية العامة، هذه التي تشكل مبالغ يخصصها مسيري البنوك لمواجهة بعض الأخطار المجهولة، أي غير المعروفة بعد.

[3] **رأس المال الخاص التكميلي:** ونجد فيه: الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة التقييم[3]، احتياطات عامة (كالاحتياطات العامة التي توجه لتغطية الذمم المشكوك فيها)، القروض المساندة لأجل.

[4] **العناصر المحسومة (العناصر المطروحة):** ونجد فيها: -الشهرة إذا تضمنت الأصول الشهرة.

- التوظيفات المجندة في مؤسسات قرض غير مدعمة، أي أن هذه المؤسسات (الفروع) ميزانيتها لا تحسب على أساس المجموعة التي تنتمي إليها.
- الاستخدامات (التوظيفات) المتبادلة بين البنوك.

[5] وقد نجدها في المراجع الأجنبية تحت تسمية:

international convergence of capital measurement and capital standards.

مقام نسبة كوك بالإضافة إلى مخاطر القرض (أسعد حميد العلي، 2013، ص 87).

ثالثا: اتفاقيات بال الثانية وأهم مكوناتها.

بعد آخر تعديل أجرته لجنة بال على اتفاقيات بال الأولى لسنة 1996 انطلقت في سلسلة من الدراسات والتحضيرات التي استمرت منذ سنة 1999 إلى غاية 2004 أين أفضت بإصدار اللجنة لاتفاقيات بال الثانية في شكلها النهائي والذي جاء في ثلاثة أعمدة:

1. العمود الأول: المتطلبات الدنيا من رأس المال الخاص.

حافظ على نفس تعريف اتفاقيات بال الأولى لرأس مال البنوك، كما حافظ على نفس مبدأ الملاءة لنسبة كوك مع إضافة مخاطر التشغيل مع مخاطر القرض ومخاطر السوق على مستوى مقام النسبة، أما جديد اتفاقيات بال الثانية فكان الطرق التي اعتمدتها لقياس هذه المخاطر، فبالإضافة إلى توسيع مجال تغطية نظام ترجيح المخاطر، اللجنة اعتمدت تقييم وكالات التصنيف الائتماني لخطر الطرف الأخر كما اعتمدت أيضا طريقة التقدير الداخلي(IRB)، أما فيما يخص مخاطر السوق فهي الأخرى تعالج من خلال الطريقة النمطية وطريقة القياس الداخلي[1]، أما فيما يخص مخاطر التشغيل فقد اقترحت ثلاث طرق قياس: طريقة المؤشر الأساسي، الطريقة النمطية وطريقة القياس المتقدمة، أما عن نسبة كوك فقد تحولت إلى نسبة ماك دونو[2].

2. العمود الثاني: الرقابة الحذرية: تأثير المراقب على البنك.

لجنة بال خلال اتفاقيات بال الثانية رأت أن الرقابة الداخلية لوحدها كأداة تنقيط داخلية لا تكفي لتقدير مختلف نشاطات البنك ومخاطرها، وبهدف تدعيم الرقابة المصرفية الحذرية أكثر، ومن خلال العمود الثاني لهذه الاتفاقيات، اللجنة أدرجت مفهوم المراقبين الوطنين (المشرفين الوطنين[3])، الذين يشرفون على مدى مطابقة التسيير المصرفي للمقاييس المطلوبة.

3. العمود الثالث: أخلاقيات السوق ودور المعلومة.

اتفاقيات بال الثانية في عمودها الثالث حاولت التركيز على مبدأ الشفافية المالية وضرورة استعمال المعلومة المالية كعامل لتطوير التسيير المصرفي وتحسين أخلاقيات السوق (Basel Committee, June 2004, p20)،

المعلومة المالية تعرف على أنها دراسة دقيقة، شاملة، وموضوعية توصل إلى الطرف الآخر للمؤسسة المالية، هذه المعلومة[4] التي تعتبر الوسيط بين البنك وباقي المتعاملين خاصة والمحيط المالي عامة، هذه المعلومة جاءت في شكل ثلاثة عشرة جدول على البنوك التصريح بها لدى المراقب الوطني واللجنة المصرفية على وجه التحديد.

[1] فيما يعرف بطريقة القيمة المعرضة للخطر (VAR)، مع اقتراح مجال ملاحظة معين ودرجة ثقة معينة.

[2] نسبة إلى رئيس لجنة بال آنذاك.

[3] -المراقب الوطني يمكن أن يكون البنك المركزي، كما قد يكون إحدى الهيئات التي تنشط تحت تغطيته كاللجنة المصرفية على سبيل المثال، أو أي هيكل مراقب أخر.

[4] - هناك نوعين من المعلومة:-معلومة داخلية والتي تكون على مستوى البنك داخليا بين مختلف مصالحه ومراكز نشاطه وبالتالي تكون كوسيلة لضمان تشغيل أمثل لمختلف وظائفه، والتي تجنب قدرا كبيرا من الخسائر الناجمة عن سوء التعامل داخليا.

- المعلومة الخارجية التي تعبر عن صورة البنك وبالتالي مدى تطابق مختلف نتائجه والتوقعات المنتظرة منه،هذه المعلومة تكون موجهة للسوق.

القسم الثاني: اتفاقيات بال الثالثة.

جاءت على أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لسنة 2008، فحاولت أن تشدد التأكيد على مختلف المخاطر التي تطرقت إليها سابقاتها اتفاقيات بال الأولى والثانية، فجاءت مكملة لها، كما أدرجت مخاطر جديدة لم تتطرق إليها اللجنة سابقا، لتسلط الضوء على المخاطر النظامية ومخاطر السيولة على وجه التحديد.

أولا: مكونات اتفاقيات بال 3.

هذه الاتفاقيات اعتمدت مجموعة من المعايير تختلف من معايير كمية إلى معايير نوعية، بغية ضمان هندسة مالية متناسقة وصلبة لهذه الاتفاقيات، التي ركزت بالإضافة إلى التأكيد على ما تطرقت إليه اتفاقيات بال الثانية على ثلاثة عناصر: عنصر رأس المال والرفع المالي له، التأكيد على عنصر السيولة، اعتماد الخطر النظامي(Basel Committee, September 2015 p42)

ثانيا: تأطير رأس المال.

وهذا من خلال: -تدعيم جودة رأس المال الخاص والرفع من أحجام رأس المال الخاص القاعدي.

- يوجه رأس المال الخاص لتغطية كافة المخاطر دون استثناء التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة المالية.

- دمج عناصر جديدة تضمن سلامة وحصانة أكبر لرأس المال الخاص[1].

-التحكم أكثر في أثر الرافعة المالية:

حيث اشترطت اللجنة رفعا ماليا[2] معينا لرأس المال الخاص فربطت المجموع العام لأصول البنك ورأس ماله الخاص في نسبة أطلق عليها نسبة الرفع المالي والتي تساوي: **رأس المال الخاص/ المجموع العام لأصول البنك≥ 3%**

ثالثا: تأطير السيولة.

بغية تسيير خطر السيولة اللجنة حاولت على مستوى هذه الاتفاقيات ضبطه وهذا من خلال:

1. اعتماد مؤشر سيولة قصير الأجل:

يهدف هذا المؤشر إلى ضمان سيولة قصيرة الأجل[3] يستطيع البنك من خلالها تغطية استخداماته قصيرة الأجل، هذه النسبة تأخذ الشكل التالي: **أصول سائلة عالية الجودة/ مجموع المخرجات الصافية للخزينة خلال 30 يوم اللاحقة ≥ 01**

بمعنى أن الأصول السائلة ذات الجودة العالية يجب أن تكون على الأقل أكبر المخرجات الصافية لخزينة البنك[4] على مدار شهر (30يوم)، هذا من أجل ضمان السيولة الكافية لتغطية المصاريف غير المتوقعة (عبد المطلب عبد الحميد،،2013، ص 75)

[1] Coussin de conservation, coussin contracyclique.

[2] يقصد بالرفع المالي للموارد سواء تحدثنا عن الموارد الخاصة ممثلة أساسا في رأس المال الخاص للمؤسسة أو تحدثنا عن الموارد الخارجية ممثلة في الديون قدرتها على خلق القيم المضافة والنتائج الصافية الموجبة التي تستطيع تغطية تكلفة رأس المال الموظف وتحقق الفوائض التي تضمن الاستمرارية وتبعد عن هاجس الإفلاس.

[3] موارد قصيرة الأجل تتمثل أساسا في الودائع القصيرة الأجل، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها البنوك من نظيراتها البنوك والمؤسسات المالية التي تشتغل في نفس النظام البنكي والمالي بالإضافة إلى التسبيقات قصيرة الأجل التي تحصل عليها من البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير الملجأ.

[4] هذه النسبة يجب أن تحترم على الدوام من قبل البنوك والمؤسسات المالية بغية ضمان مناعة مالية أكبر لمواجهة أزمات السيولة خاصة وأن البنك لا يعرف تماما آجال تحصيل المدخلات ولا حتى آجال توظيف المخرجات.

2. اعتماد مؤشر سيولة طويل الأجل:

تماما كما هو الحال مع السيولة القصيرة الأجل اللجنة حاولت أن تنظم السيولة الطويلة الأجل من خلال نسبة التمويل المستقر والتي تأخذ الشكل:

حجم التمويل المستقر الدائم المتاح/ حجم التمويل المستقر المطلوب ≥ 100% أن مؤشر السيولة الطويل الأجل يسعى إلى صيانة سيولة البنك في فترة زمنية مقدارها سنة، وبالتالي يسعى إلى تسيير حالات العسر المالي الذي يمكن أن يصيب هذا البنك بصفة مستقلة عن باقي النظام[1].

رابعا: تأطير الخطر النظامي. وهذا من خلال:

- ✓ التأكيد على استخدام غرف المقاصة بالنسبة للمنتجات المشتقة (المشتقات المالية).
- ✓ تدعيم متطلبات رأس المال الخاص لمواجهة التعرض للمخاطر التي يمكن أن ينجم من جراء التعامل ما بين البنوك
- ✓ تدعيم رأس المال الموجه لتغطية المخاطر الناتجة عن التعامل مع المؤسسات النظامية.
- ✓ خلق احتياطي التقلبات الاقتصادية.

1. احتياطي التقلبات الاقتصادية:

اتفاقيات بال 3 تحث البنوك على تكوين احتياطات خاصة بتسيير أثر التقلبات الناجمة عن حركة الاقتصاد العشوائية.

2. حجم احتياطي التقلبات الاقتصادية:

هنا تجدر الإشارة إلى أنه على كل سلطة رقابية عضو في لجنة بال أو تعمل بتشريعاتها أن تحدد هيكلا وطنيا (سلطة) يتكلف بتسيير احتياطي التقلبات الاقتصادية، وهو المسؤول عن تحديد حجم القروض وكذا حجم المخاطر المتعلقة بها في حال الركود الاقتصادي، وبالتالي تحديد حجم هذا الاحتياطي[2]. في العادة لجنة بال للرقابة على أنشطة البنوك حصرت هذا الاحتياطي بين 0 و2.5% من حجم المخاطر المرجحة ليبقى للسلطة الوصية أن تحدد ما يتناسب ووضعياتها المصرفية[3].

القسم الثالث: إمكانية تطبيق اتفاقيات بال الثالثة على البنوك الجزائرية والبنك الخارجي الجزائري على وجه التحديد.

البنوك الجزائرية نجحت في تطبيق اتفاقيات بال الأولى، وتحاول تطبيق اتفاقيات بال الثانية وتتطلع لتطبيق الثالثة خاصة وأن الثالثة أسهل بكثير من سابقتها

[1] نشير هنا أن اتفاقيات بال الثالثة من خلال معالجتها لأزمات السيولة حاولت أن تعالج هذا المشكل من المنظور الجزئي أي بمعنى معالجة حالات الحرج في السيولة على مستوى كل مؤسسة مالية بصفة مستقلة عن باقي في النظام المالي الذي تنشط فيه، وبالتالي عدنا في تحليلنا هذا إلى مبادئ الفكر الكلاسيكي في اعتقاده أن توازن الجزء يضمن توازن الكل وبالتالي ومن منظور هذه الاتفاقيات بمجرد أن تسير كل وحدة مكونة للنظام المالي مشاكل سيولتها كما ينبغي (تتجنب كل بنك مشاكل السيولة على حدا)، يمكن للنظام المالي آليا أن يسير مشاكل سيولة.

[2] الوثيقة الصادرة عن لجنة بال المعنونة ب:(burrer guidance for national authoroties operating the countercyclical capital) تبين بوضوح المبادئ التي على السلطات الوصية إتباعها في اتخاذ القرارات المتعلقة باحتياطي مواجهة التقلبات الاقتصادية وكذا الإجراءات التكميلية في حال عدم كفاية هذا الاحتياطي، فهذه الوثيقة تعطي تعليمات تساعد البنوك على فهم هذا النظام وحسن تطبيقه.

[3] ويبقى أيضا على هذا الهيكل الوطني إذا لاحظ عدم كفاية احتياطي مواجهة التقلبات الاقتصادية لتسيير المخاطر المصرفية، أن يتخذ إجراءات احترازية حذرية أخرى سواء على المستوى الجزئي أو الكلي التي يتمكن من خلالها من تسيير الوضعيات المالية الحرجة بما يراه مناسبا للوضعيات المالية والمصرفية المحلية.

الثانية (بحيح عبد القادر، 2013، ص 97)، هذه الأخيرة تصرح بنسب الملاءة التي لا تزال تحسبها وفقا لمقررات بال الأولى أما نسب السيولة والتي أكدت عليها اتفاقيات بال الثالثة وعلى الرغم من أن التشريع المصرفي الجزائري يؤكد عليها إلا أن البنك الوحيد الذي يصرح بها هو البنك الخارجي الجزائري، ومادام يمثل أقوى البنوك العاملة في الجزائر فهو يصلح كعينة ممتازة للدراسة.

أولا: تحديث التشريع المصرفي الجزائري وفقا لتعاليم بال III.

انطلاقا من سنة 2004 كسنة بداية تطبيق اتفاقيات بال الثانية إلى غاية سنة 2009[1] المشرع المصرفي الجزائري أصدر العديد من التنظيمات التي حاولت مسايرة التشريع المصرفي الحذري الدولي:

1- قواعد الحيطة والحذر والتنظيم 04-04:

صدر هذا التنظيم بتاريخ 19 جويلية 2004 تطرق إلى معامل رأس المال الخاص والموارد الدائمة، عرف النسبة كما تطرق بالتفصيل إلى كيفيات حسابها وكذا التصريح بها.

تعريف نسبة رأس المال الخاص والموارد الدائمة:

هي عبارة عن نسبة تربط بين رأس المال الخاص والموارد الدائمة وكذا أصول البنك ومختلف استخداماته الطويلة الأجل، هذه النسبة تعتبر أحد أشكال مراقبة السيولة المصرفية الطويلة الأجل (طارق عبد العال حماد، 2012، ص 120) خاصة وأن كافة المخاطر التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية[2] تتحول إلى خطر سيولة، والذي بدوره سيتحول إلى خطر غياب ملاءة بنكية، هذه النسبة تكتب من الشكل: **رأس المال الخاص+ الموارد الدائمة/الأصول والاستخدامات الدائمة ≥ 60%**

بمعنى أن الأصول البنك واستخداماته الدائمة (الطويلة المدى) يجب ألا تتجاوز 60% من رأس المال الخاص والموارد الدائمة، لتبقى 40% من حجم الموارد الطويلة المدى لتغطية الاستخدامات القصيرة المدى أو الاستخدامات العرضية، هذا بغية ضمان سيولة إضافية للبنوك تمكنها من التسيير الجيد للوضعيات المالية الحرجة وتجنبها خطر السيولة.

ملاحظة: بالإضافة إلى النسبة السابقة البنوك ملزمة بالتصريح بنسبة السيولة القصيرة الأجل والتي تحسب من خلال العلاقة:

الخصوم القصيرة المدى/ الأصول القصيرة المدى ≥ 1

2- قواعد الحيطة والحذر والتنظيم 14-01:

هذا التنظيم[3] تطرق إلى نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، فحدد نسبة 9.5 % كحد أدنى لنسبة الملاءة، يجب أن تخصص منها ما نسبته 7 % كأموال قاعدية تخصص لتغطية مخاطر القرض، السوق ومخاطر التشغيل، أما 2.5 % المتبقية فتشكل وسادة رأس مال تتوجه لتغطية باقي المخاطر المحتملة وهي نفس مبادئ اتفاقيات بال 3.

ثانيا: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري.

تأسس البنك بتاريخ 01 أكتوبر 1967[4]، له شبكة تتكون من 82 وكالة دائمة تحت رعاية عشر مديريات

[1] على صعيد البنوك العالمية.

[2] سواء تعلق الأمر بخطر القرض، خطر السوق، مخاطر التشغيل.

[3] صدر بتاريخ 16 فبراير 2014

[4] البنك أخذ استقلاليته من خلال القانون 89-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 ليصبح شركة مساهمة في 05 فبراير 1989 فيبلغ رأس ماله 31 مليون دينار جزائري ثم يصل بعد ذلك 24،5 مليون دينار جزائري (مملوك كليا للدولة) ثم

جهوية تسهر على ديمومة حسن سير وظائفه، أما عن عدد عماله فيبلغ 4400 فرد يتركز 70 % منهم على مستوى مختلف الوكالات السالفة الذكر، أما عن نشاطاته، فتمويلاته يجمعها الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيف القطاعات التي يمولها البنك.

القطاع	النسبة
القطاع العمومي	%16
المؤسسات صغيرة والمتوسطة	%20
الخواص	%44
عمليات التجارة الخارجية	%20
المجموع	% 100

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الخارجي الجزائري.

ثالثا: البنك الخارجي الجزائري بين الملاءة والسيولة.

عند دراسة التزام البنك الخارجي الجزائري لاتفاقيات بال الثالثة سنقسم الدراسة إلى شقين أساسين الأول يعتني باحترام البنك لنسب الملاءة والثاني باحترامه لنسب السيولة، سواء تحدثنا عن نسب السيولة القصيرة الأجل أو تحدثنا عن نسبة رأس المال الخاص والموارد الدائمة كنسب سيولة طويلة المدى.

1. **نسب الملاءة على مستوى البنك الخارجي الجزائري:**

على مدار فترة الدراسة (5سنوات) البنك حقق نسب ملاءة معتبرة جدا يجمعها الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم 02: نسب الملاءة التي يحققها البنك الخارجي الجزائري.

السنة	رأس المال الخاص	الخطر المرجح	نسبة الملاءة
2010	29 مليار	82.03 مليار	% 35,35
2011	24,5 مليار	55.35 مليار	% 44,26
2012	27,29 مليار	62 مليار	% 44,01
2013	27.51 مليار	62.5 مليار	% 44،03
2014	27.75 مليار	63 مليار	% 44،05

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الخارجي الجزائري.

نلاحظ أن البنك يحقق نسب ملاءة عالية جدا (35,35 % إلى غاية 44،05 %)، هذا على الرغم من ارتفاع مخاطر الشرائح التي يمولها (والتي تطرقنا إليها سابقا)، إلا أن البنك زيادة على ذلك يختار القطاعات ذات المردودية العالية ليمولها، فعلى سبيل المثال مصلحة متابعة تعهدات كبريات المؤسسات تتوجه لتمويل قطاعات أساسية تتلخص في: قطاع المحروقات، النقل البحري، مواد البناء، الكيمياء وكيمياء المحروقات، الكهرباء الإلكترونية، هذه قطاعات تتميز بالمردودية عالية على مستوى سوق التوظيف الجزائرية، فهي قطاعات حيوية تمكن نتائجها البنك من تغطية باقي المخاطر التي يتحملها، كل هذا يوضحه المنحنى:

المخطط رقم 01: تطور نسبة الملاءة للبنك الخارجي الجزائري بين 2010-2014.

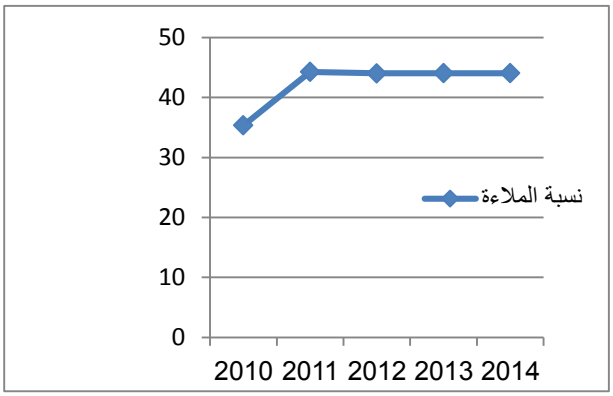

بعد ذلك رفع لمليار دينار على اثر الجمعية العامة غير العادية للمساهمين ثم رفع بعد ذلك بـ 600 مليون دينار ليصل إلى 1.600.000.000،00 د.ج سنة 1991 وفي سنة 1996 انتقل رأسماله ليبلغ 5.600.000.000 د.ج من خلال طرحه لأسهم جديدة بمبلغ يعادل 4.000.000.000،00 د.ج.

[1] المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري، التقارير السنوي 2010-2014.

2. نسب السيولة على مستوى البنك الخارجي الجزائري:

البنك المدروس يصرح بنوعين من نسب السيولة، نسب السيولة القصيرة المدى ونسب رأس المال الخاص والموارد الدائمة في شكل نسب سيولة طويلة المدى، سنحاول في هذه النقطة أن نبين مدى احترام البنك المدروس لمستويات النسب التي ينص عليها التشريع المصرفي الدولي من جهة (فايزة لعراف،2013، ص37) ومدى احترامه لطرق حساب هذه النسب من جهة أخرى.

- **نسب السيولة:**

على مستوى النظام المصرفي الجزائري عامة والبنك الخارجي الجزائري (BEA) على وجه الخصوص نسب السيولة تحسب فقط على المدى القصير، وهذا وفقا للتعليمة 07-2011 الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 2011 المتعلقة بكيفيات حساب معادلات السيولة، للعلم البنك الخارجي الجزائري كما ذكرنا سابقا هو الوحيد الذي يصرح بنسب السيولة التي يحققها كمحاولة منه لمحاكاة التعاليم البنكية الدولية الصادرة عن لجنة بال، لاسيما ما تعلق باتفاقيات بال الثالثة.

الجدول الموالي يوضح نسب السيولة على مدار الخمس سنوات الأخيرة للبنك الخارجي الجزائري[1] (البنك الخارجي الجزائري، التقرير السنوي 2014، ص35).

الجدول رقم 03: نسب السيولة.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	3	3,20	2,56	2،8	2،9

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري.

التعليق على الأرقام:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب السيولة القصيرة الأجل التي صرح بها البنك على مدار خمس سنوات الأخيرة أكبر من الواحد بمعنى أن خصوم البنك أكبر من أصوله، ففي الحالات الخمس البنك بعيد كل البعد عن خطر السيولة.

بالنسبة لسنة 2010: نسبة السيولة بلغت القيمة 3 بمعنى أن مجموع الموارد القصيرة المدى المتاحة للبنك بلغت ثلاثة أضعاف مجموع استخداماته القصيرة المدى، فسيولة البنك القصيرة المدى قوية جدا فهي تمكنه من مضاعفة استخداماته القصيرة الأجل ثلاث مرات، هذا بسبب غزارة موارد البنك هذا من جهة، بالإضافة إلى أحجام المردودية الجيدة التي يحققها من جهة أخرى.

أما بالنسبة لسنة 2011: نسبة السيولة القصيرة المدى ارتفعت إلى القيمة 3,20، هذا الارتفاع يعكس نجاح سياسة المؤسسة المتعلقة بتعزيز مستويات سيولتها، هذا بسبب تحسين مستويات إيرادات توظيفات البنك خاصة مع تحسن أسعار النقط خلال السنة المدروسة، خاصة وأن البنك يمول كبريات مؤسسات البيتروكيمياء النشطة في الجزائر والتي تعتبر أحداهم موارد البنك.

بالنسبة لسنة 2012 بلغت نسبة السيولة القيمة 2,56 بمعنى أن قيمة موارد البنك بلغت 2,56 مقارنة مع المستوى الكلي للاستخدامات، على الرغم من انخفاضها النسبة لا تزال مرتفعة وجيدة (أكبر من الواحد)، النسبة لسنة 2012 سجلت انخفاضا بقيمة 0,64 مقارنة مع السنة السابقة، هذا الانخفاض الراجع إلى تراجع موارد البنك مقارنة مع تنامي حجم استخداماته القصيرة الأجل، خاصة وأن البنك خلال سنة 2012 نلاحظ أنه قد عزز ميزانيته بتوظيفات جديدة قصيرة المدى تظهر بوضوح على مستوى الحجم الكلي لأصول البنك، لتستقر تقريبا

[1] المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري، التقارير السنوية 2010-2014.

هذه القيمة عند نفس المستوى خلال السنوات اللاحقة **(2013-2014)**.

- **نسب رأس المال الخاص والموارد الدائمة:**

بهدف ترشيد توظيفات البنوك على المدى الطويل المشرع الجزائري أكد على ضرورة اعتماد هذه النسب، والجدول الموالي يوضح تصريح البنك الخارجي الجزائري[1] لنسب رأس المال الخاص والموارد الدائمة[2] (البنك الخارجي الجزائري، التقرير السنوي 2014، ص37).

الجدول رقم 04: نسب رأس المال الخاص والموارد الدائمة.

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول ان:

•**خلال سنة 2010** بلغت نسبة رأس المال الخاص والموارد الدائمة 90%، النسبة صحية مادامت تجاوزت 60%، بمعنى أن رأس المال الخاص والموارد الدائمة = 90% من الأصول والاستخدامات الدائمة، بمعنى أن رأس المال الخاص والموارد الدائمة تغطي 90% من الأصول والاستخدامات الدائمة، النسبة قوية للغاية.

•**خلال سنة 2011** النسبة بلغت 103.79%، بمعنى أن رأس المال الخاص والموارد الدائمة = 103.79% من الأصول والاستخدامات الدائمة، بمعنى أن الموارد الدائمة تغطي كافة الأصول والاستخدامات الدائمة، ليتبقى ما مقداره 3.97 % من الموارد الدائمة لتغطية الاستخدامات المتداولة، النسبة قفزت بما مقداره 13.79% مقارنة مع السنة الماضية.

•**خلال سنة 2012:** النسبة بلغت 118.79% بمعنى أن حجم رأس المال الخاص والموارد الدائمة = 118.79% من الأصول والاستخدامات الدائمة، النسبة حققت أيضا قفزة نوعية بما يعادل 15 % مقارنة مع السنة الماضية، نلاحظ أن المتاحات من السيولة التي يتوفر عليها البنك المدروس تتطور بتزايد وبطريقة ملحوظة، قوية وجيدة للغاية، هذا يعكس الصلابة المالية للبنك المدروس (نلاحظ استقرارا على مستوى السنتين المواليتين **2013-2014**).

الخاتمة.

لجنة بال للرقابة والإشراف على نشاط البنوك من خلال دراساتها ألمت بمجمل المخاطر المصرفية التي تسبب الخسارة للبنوك والمؤسسات المالية، دراسات اللجنة جاءت في شكل تقارير دورية تتماشى وحاجة الوقائع الاقتصادية والمالية للتنظيم، ووعيا منها بقيمة هذه التعاليم، البنوك الجزائرية اجتهدت ولو على أساس إمكانياتها المحدودة في تطبيق نتائج بحوث ودراسات اللجنة، هذا لان دراسات اللجنة تستمد مصداقيتها من النتائج الإيجابية التي تجنيها البنوك والأنظمة التي تسيرها من وراء تطبيق هذه الدراسات، فدراسات اللجنة ليست إجبارية التطبيق، إلا أنها في ارض الواقع تمثل أكثر الاتفاقيات رواجا وتطبيقا عالميا، إذ تطبقها أكثر من 140 دولة عالميا، هذا دفع بالبنوك الجزائرية إلى محاولة تكييف تشريعات اللجنة بما يتماشى وحاجتها من

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معامل رأس المال الخاص والموارد الدائمة	%90	%103.79	%118.79	% 119	% 119.15

[1] البنك الوحيد الذي يصرح بالنسبة على مستوى موقعه الالكتروني الرسمي.

[2] المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري، التقارير السنوي 2010-2014.

جهة، وبما يتماشى وقدرتها على التطبيق من جهة أخرى، لتظل مواكبة تشريعات اللجنة بين الايجابية والسلبية مرجعية عالمية تطبيقها ذا فائدة كبيرة، خاصة وأن الأنظمة المحلية تعجز في الكثير من الأحيان على صياغة تنظيمات مستقلة خاصة بها.

هذه الدراسة قادتنا إلى النتائج التالية:

- أشهر دراسات لجنة بال جاءت في شكل ثلاث اتفاقيات: اتفاقيات بال الأولى، الثانية فالثالثة.
- اتفاقيات بال الأولى جاءت بنسبة كوك، وأطرت مخاطر الطرف الأخر وكذا مخاطر السوق.
- اتفاقيات بال الثانية جاءت بنسبة ماك دونو وتطرقت لمخاطر القرض، السوق ومخاطر التشغيل.
- اتفاقيات بال الثالثة جاءت بنسب السيولة، أطرت الخطر النظامي وتطرقت لأثر الرفع المالي للبنوك.
- البنوك الجزائرية تمكنت من تطبيق اتفاقيات بال الأولى لسهولتها من جهة ولأهميتها من جهة أخرى.
- البنك الخارجي الجزائري استطاع أن يحسب ولو بشكل جزئي نسب السيولة كما نصت عليها اتفاقيات بال ثالثة.
- نظام ضمان الودائع الذي أسسه المشرع المصرفي الجزائر اثر أزمتي الخليفة والبنك الصناعي والتجاري يشبه كثيرا احتياطي التقلبات الاقتصادية الذي جاءت به اتفاقيات بال الثالثة.
- تسيير السيولة حتمية على البنوك والبنوك الجزائرية احترامها لأنها أساس تسيير كل المخاطر المصرفية.
- التنمية الاقتصادية في الجزائر تتطلب إدارة سليمة للبنوك التي تمول هذه التنمية، خاصة في ظل ترشيد الإنفاق العام.

قائمـــة المراجـــع:

*** الكتب باللغة العربية:**

- ❖ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن 2013.
- ❖ بحيح عبد القادر، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،.2013.
- ❖ طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية للنشر، مصر،2012.
- ❖ عبد المطلب عبد الحميد الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 الدار الجامعية، مصر 2013.
- ❖ فايزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر2013.
- ❖ منير إسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

❖ **التنظيمات والتعاليم:**

- ❖ التنظيم 04-04 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2004 المتعلق بمعامل رأس المال والموارد الدائمة وطرق حسابه.
- ❖ التنظيم 14-01 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2014 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك الجزائرية
- ❖ التعليمة 07-11 الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 2011 المتعلقة بكيفيات حساب معادلات السيولة.

* التقارير:

- التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري لسنوات 2014،2013،2012،2011،2010.

*التقارير باللغة الأجنبية:

* Basel Committee on Banking Supervision (September 2015): Basel III Monitoring Report.

* Basel Committee on Banking Supervision (December 2010): Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring.

* Basel Committee on Banking Supervision (June 2004): Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework.

* Basel Committee on Banking Supervision (July 1988): International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards.

*المواقع الالكترونية:

www.bank-of-algeria.dz

www.bea.dz

www.bis.org

www.bis.org/publ/bcbs

دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2015.

روشو عبد القادر
طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الشلف

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر سياسة الإنفاق العمومي وكذا دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي للجزائر خلال الفترة 2001 – 2015.

وذلك من خلال أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات الدولية.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى خلاصة أساسية مفادها أن السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة قد ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي لذلك أصبح الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا الحجم المتزايد من الإنفاق العمومي لضعف طاقته الاستيعابية.

كلمات مفتاحية:

الاستقرار الاقتصادي، الإنفاق العمومي، معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات.

Resume;

Cette étude vise à clarifier l'effet de la politique de depense publique sur la situation des indicateurs macroéconomiques durant la période citée (2001-2015): le taux de croissance, le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements, et ce parce que ces indicateurs constituent des objectifs de la politique macroéconomique adoptée durant cette période.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique économique s'est appuyée clairement sur la demande globale que sur l'offre. C'est pourquoi l'appareil productif national reste incapable de suivre ce rythme de dépense sans prise en considération la capacité de l'économie nationale.

Mots clés: la politique de depense, la stabilité économique, la croissance économique, le chômage, l'inflation, l'équilibre extérieur.

مقدمـــة:

من المواضيع التي يزداد النقاش الاقتصادي حولها موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة في الآونة الأخيرة، ذلك أن هذا التدخل يتجسد من خلال السياسة الاقتصادية الكلية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف[1] أهمها النمو الاقتصادي المستمر قصد الرفع من معيشة الأفراد، وكذلك معدل نمو منخفض بهدف توفير منصب عمل لكل طالب له وأيضاً معدل تضخم متحكم فيه (المستوى العام للاسعار)، إضافة إلى تأمين التوازن على مستوى ميزان المدفوعات الدولية، وهذه الأهداف الأربعة مجتمعة هو ما أصطلح عليه بالمربع السحري لكالدور[2].

وفي هذا السياق فإن للسياسة المالية دور كبير في التأثير على الطلب الكلي الذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الاستقرار الاقتصادي الكلي ومن هذا

المنطلق تظهر سياسة الإنفاق العمومي كأداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي [3].

ومنه أصبح تحقيق هذا الاستقرار بمؤشراته المذكورة سابقاً (أهداف السياسة الاقتصادية) من بين المقاصد الاساسية للنظم الاقتصادية وواضعي السياسة الاقتصادية، وفي هذا الشأن فقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي ومتطلباته، إلا أن الكثير منهم أجمع على أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للاسعار، وقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً آخر [4] للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في توازن ميزان المدفوعات.

أما فيما يخص الاقتصاد الجزائري وبعد الأزمة الاقتصادية التي ضربته سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الاسواق العالمية، وما كان لذلك من انعكاس سيئ على كافة المستويات، تم الشروع في تطبيق برامج إصلاحية الهدف منها تصحيح الاختلالات الهيكلية التي ميزته.

فنتيجة لهذه الظروف مرت السياسة المالية للجزائر بمرحلتين أساسيتين الأولى كانت خلال فترة التسعينيات أي إلى غاية 1998، حيث تميزت بسياسة مالية صارمة خففت من الإنفاق العمومي خاصة في جانبه الاستثماري غير أنــه وابتداء من سنة 1999 ونتيجة لارتفاع أسعار البترول في الاسواق العالمية باشرت الجزائر في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية، حيث أن هذه السياسة قد تميزت في البداية بنوع من الحذر خلال الفترة (1999-2001) لكن بعد أن اتضحت المؤشرات الإيجابية للسوق النفطية العالمية أطلقت السلطات العمومية برامج إنفاقية ضخمة كان أولها المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي الفترة(2001-2004) حيث خصص له مبلغ قــدره07 مليار دولار ثم برنامج دعــم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) بمبلغ قدره 150 مليار دولار وأخيراً المخطط الخماسي(2010-2014) بمبلغ قدره 286 مليار دولار.

إن هذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى[5]، وعليه وفي خضم كل هذه المعطيات وقصد الوقوف على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري يمكن طرح التساؤل المحوري التالي:

إلى أي مدى يساهم الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015؟

ويمكن أن تتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الاسئلة على النحو التالي:

- ماهية الإنفاق العمومي؟ وما مبرراته؟
- ماذا نعني بالاستقرار الاقتصادي الكلي؟ وما هي مؤشراته؟
- كيف تطورت النفقات العمومية خلال فترة الدراسة؟
- ما دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والاسئلة المتفرعة عنها يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تعتبر النفقات العمومية أداة لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية.
- يعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي هدف نهائي للسياسة الاقتصادية.
- هناك تزايد مستمر في الإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة.

– لسياسة الإنفاق العمومي تأثير على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

1–محاولة معرفة المنحى الذي اتخذته النفقات العمومية خلال فترة الدراسة وأسباب ذلك.

2–معرفة المراحل التي مرت بها سياسة الإنفاق العمومي خلال فترة 2001–2015.

3–الوقوف على وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ودور برامج الإنفاق العمومي المطبقة خلال فترة الدراسة في ذلك.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تكمن بالدرجة الأولى في كونها تغطي من حيث الزمن الفترة (2015/2001) التي أطلقت فيها السلطات العمومية في الجزائر برامج استثمارية هامة جداً خاصة من حيث المبالغ المالية المرصودة لها، من

هنا يثار التساؤل حول مدى تحقيق الأهداف التي سطرت لهذا الغرض خاصة في الجانب الاقتصادي الكلي أي مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن السؤال المحوري (الإشكالية) والاسئلة الفرعية سنعتمد في دراستنا له على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

فالمنهج الوصفي يطبق لتقديم الجانب النظري للدراسة والمتعلق بمفهوم النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي،

أما الجانب التطبيقي فسنقدمه باستعمال المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.

حدود لادراسة:

هذه الدراسة تمتد زمنياً على الفترة من 2001 إلى 2015 حيث سنعتمد بالدرجة الأولى على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية والجريدة الرسمية فيما يخص قوانين المالية والخاصة بسنوات الدراسة، أما مكانيا فهي تخص الاقتصاد الجزائري.

محاور الدراسة:

سنعالج الموضوع محل الدراسة من خلال المحاور الاساسية التالية:

أولا: الإطار النظري للنفقات العامة.

ثانيا: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي.

ثالثا: سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001–2015.

رابعا: أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصاد الكلي.

أولاً: الإطار النظري للنفقات العمومية: فإن كانت السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه مرغوب فيه (تعريف Xavier greffe)، فإن سياسة الإنفاق العمومي تعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات (المقاطعات) وذلك حسب النظام السياسي المتبع[6]، وبهذا يعتبر الإنفاق العمومي أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تهدف إلى التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر الإنفاق العمومي أحد المعايير المستخدمة لقياس وحجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتشمل النفقات العمومية جميع مدفوعات الحكومة واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

فالنفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة [7].

ومن هذا المنظور فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية ويعتبر أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، وفي هذا السياق فإن الإنفاق العمومي يبرر من خلال ثلاثة عوامل أساسية [8] وهي:

1-**تدعيم تخصيص الموارد:** ويقصد بتخصيص الموارد في الأدبيات الاقتصادية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المعتمدة وهذا يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي يتحدد على أثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة.

2-**إعادة توزيع الدخول:** تستطيع الدولة ومن خلال نفقاتها العامة (منح، مساهمات اجتماعية. إلخ) التقليل من التفاوت في المدخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ومن ثمة تدعيم القدرة الشرائية للفرد.

3-**<u>تدعيم الاستقرار الاقتصادي:</u>** إن تفادي الآثار السلبية للاختلالات في النشاط الاقتصادي يعني أن هناك استقراراً اقتصادياً أي الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع ثبات المستوى العام للاسعار وكذا التحكم في معدلات البطالة والتضخم عند مستويات مقبولة.

<u>ثانيا: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي االكلي:</u> إن المفهوم النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة وذلك لاختلاف الهيكلة الاقتصادية لكل منهما.

كما أننا نشير أيضاً إلى العلاقة الموجودة بين الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والاستقرار الاقتصادي الخارجي ذلك أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتماً إلى عدم استقرار كلي خارجي، وفي كل الأحوال فإن من أسباب عدم الاستقرار الداخلي هو عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني[9] وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بمعنى عدم كفاية الموارد الداخلية للعملية الاستثمارية، ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية، وفي هذه المرحلة يظهر الاختلال أو عدم الاستقرار الكلي الخارجي، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي: لتحقيق الكفاءة في اقتصاد ما يجب أن تكون البيئة الاقتصادية لهذا الأخير مستقرة، ويتجلى الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية: نمو الناتج الحقيقي، العمالة الكاملة واستقرار الاسعار، ثم يضاف الهدف الرابع وهو استقرار سعر الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات الدولية.

كما أن هناك علاقة تداخلية ترابطية بين هذه الأهداف، ذلك أنه بدون عمالة كاملة فإنه لا يتم تحقيق ناتج حقيقي بشكل كامل، وفي نفس السياق تؤدي تقلبات الاسعار إلى حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي[10]، كما يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورة الاقتصادية حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد السمات الاساسية في الاقتصاديات الصناعية القائمة على الأنشطة النقدية المعقدة والمتشابكة، ويراد بالدورة الاقتصادية عدم استقرار مؤسسات الأعمال إلا ما ندر فالتوسع الاقتصادي والازدهار يعقبه الاضطراب والانهيار الاقتصادي فيحل الكساد وينخفض مستوى الإنتاج وحجم الاستخدام، وبعد أن يصل الاقتصاد إلى نقطة الجمود يبدأ في الانطلاق من جديد وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج، التوظيف والمستوى العام للاسعار[11].

وتلخيصاً لما سبق نقول بأنه يمكن أن يحدث الاستقرار الاقتصادي الكلي عندما يكون الطلب الكلي متوازنا مع

الناتج الكلي الممكن، فعدم التوازن يحدث اختلالا في الاستقرار سواء بالزيادة أو بالنقصان.

الإطار التطبيقي للدراسة:

ثالثا: سياسة الانفاق العام خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014: بداية من السداسي الثاني لسنة 1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة تزامنت مع عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد وهو ما انعكس على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي كما سوف نرى لاحقا.

لقد شهدت هذه الفترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي يستند نظرياً إلى الرؤية الكينزية المتعلقة بالطلب الكلي الفعال والتي مفادها أنه في حالة الركود وارتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل.

وخلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر ثلاثة برامج أساسية وهي كالتالي:

أ-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

1-محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد إلى غاية 2004 وخصص له غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار، وأهم ما ميز هذه الفترة هـو الزيادة في الأجور بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، كما أن الإنفاق الاستثماري قد زاد بمعدل 20% مقارنة بسنة 2000 وكان التحدي بالنسبة للحكومة هو كيفية إدارة هذا الإنفاق بفاعلية وليس في حجمه، الجدول الموالي يبين مجالات الاستثمار المستفيدة من هذا البرنامج [12].

الجدول رقم 01: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب مجالات الاستثمار (2001 \2004)

القطاعات	ترخيصات البرنامج (مليار دينار جزائري)	الهيكلة
دعم الإصلاحات	47	%08.95
الفلاحة والصيد	65	%12.38
التنمية المحلية	113	%21.52
الأشغال الكبرى	210	%40,00
الموارد البشرية	90	%17,14
المجموع	525	%100

لامصدر: مشروع الىقتزير حول تقويم أجهزة الشا غللدورا تلعامة العشرون، لجنة علاقات العمل المجا لسلوطني الاتقصاد يو الاجتماعي، جوان 2002 142 ص.

وقد وزعت تراخيص البرنامج على مدى الأربع سنوات كما يلي:

الجدول رقم 02: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (%) حسب السنوات ومجالات الاستثمار 2004/2001.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مخطط الإنعاش قد ركز على القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التنمية المحلية وعالم الريف، حيث استحوذت قطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة والصيد لوحدها على ما يقارب 74% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج،

	2001	2002	2003	2004	المجموع	نسبة المسطر
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	\	\	45.0	%8,47
الفلاحة والصيد	10,6	20,3	22.5	12.0	65.4	%12.46
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72,8	53.1	6.5	240.2	%45.75
الأشغال الكبرى	100,7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.10
المجموع	205,4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100
نسبة العمود	%39.12	%35.41	%21.70	%3.90	%100	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.

يتضح مما سبق أن أكبر نسبة من هذه الاعتمادات كانت خلال سنة 2001 بـ 39,12 % و2002 بـ 35,4 % ينما أقل نسبة لها سنة 2000 بـ 3,90 %.

أهداف هذا البرنامج:

1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع مع ضمان ديمومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن.
3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال اتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال [13].

تقييم البرنامج: في دراسة للبنك العالمي[14] حول هذا البرنامج خلص إلى ما يلي:

1- دعم الإنعاش الاقتصادي لم يعكس نمواً اقتصادياً واضحاً ودائماً (متوسط النمو 1% سنوياً).

2-مناصب الشغل المستحدثة تميزت بالوقتية.

3-برنامج الواردات تزايدت بنسبة أكبر من الصادرات.

ب-سياسة الإنفاق الحكومي من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

أ-مضمون البرنامج: إن الوضعية المالية الجيدة للجزائر الناتجة عن الارتفاع المذهل لأسعار البترول، سمحت لها بالقيام ببرنامج استثماري -إنفاق عمومي-هام يمتد على مدى خمس سنوات (2005-2009) بغلاف إجمالي قدره 4203 مليار دج وهذا ما يعادل تقريباً 55 مليار دولار، يضاف إلى هذا برنامجين واحد خاص بالهضاب العليا والثاني خاص بالجنوب ليصبح المبلغ الإجمالي8705 مليار دينار أي ما يعادل114 مليار دولار.

إن البرنامج الكلي لدعم النمو -55 مليار دولار-يعادل ما نسبته 57 % من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2005ومعامل الاستثمار العمومي المنتظر يفوق 10% من (PIB) خلال سنوات تنفيذ هذا البرنامج.

أهداف البرنامج: يهدف إلى تحقيق الأهداف الاساسية التالية:

- تقديم الخدمة العمومية في أحسن الظروف.
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية.
- تحسين مستوى عيش الفرد.
- تنمية الموارد البشرية.
- دعم وتثبيت ديمومة النمو الاقتصادي.

وأخيراً جدير بالذكر أن برنامج من هذا النوع والحجم سيطرح دون شك إشكالية مدى استمرارية طبيعة الميزانية الحالية على المدى البعيد.

تقييم البرنامج: تعتبر سنة 2006 السنة الأولى لتنفيذ برنامج دعم النمو من خلال الميزانية السنوية التي كشفت عن حجم الأموال الموجهة للاستثمار، حيث تجاوزت لأول مرة حاجز نفقات التسيير والجدول التالي يبين حجم هذه النفقات وكيفية توزيعها على القطاعات.

الجدول رقم 03: يمثل تطور توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو (2005-2009).

المجالات القطاعية	قيمة الاعتماد /مليار دج	نسبة الاعتماد %
تحسين ظروف معيشة السكان	19085,5	% 45,5
تطوير المنشآت الاساسية	1703,1	% 40,5
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	% 4,8
تطوير التكنولوجيات الجديدة لإعلام والاتصال	50	%1,1
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	% 8
المجموع	4202,7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أفريل 2005 ص 9 وما بعدها.

تبين الأرقام السابقة الارتفاع الكبير لحجم المخصصات الاستثمارية التي بلغت 4202.7 مليار دينار (حوالي 55 مليار دولار) وهي مبالغ تشكل البداية لتجاوز الطاقة الاستيعابية الوطنية للاستثمارات العامة بمدخلاتها فمن الصعوبة بمكان التحكم في مخصصات سنوية تفوق 840 مليار دينار أي حوالي 11 مليار دولار، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى صعوبة تنفيذها.

وبالعودة إلى النفقات العامة في ميزانية الدولة فيلاحظ التطور الهائل في نفقات التجهيز التي تضاعفت في حدود ثلاث مرات مقارنة بسنة 2004، وهي إشارة قوية تؤكد رغبة السلطات في تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقاً، أيضاً خلال هذه السنة تم تسديد أكبر قسط من المديونية الخارجية بشكل مسبق[15].

كما توضح أيضاً حصيلة تنفيذ هذا البرنامج ما يلي:

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نموذجية لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.

- ساهم البرنامج في تخفيف البطالة حيث انتقلت من17,7 %سنة 2004 إلى10,3 %سنة 2009.

- تم إعادة التقييم للبرامج (سنة 2008) المعتمدة ولوحظ تأخر في الإنجاز (مبلغ 130 مليار دولار)[16].

جـ -برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014): يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها، وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار مقسمة

إلى محورين الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 156 مليار دولار والثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار.

أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين التنمية البشرية.

– مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية.

– دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

– التنمية الصناعية.

– تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

– تطوير اقتصاد المعرفة.

الجدول التالي يوضح المجالات المعنية بهذا البرنامج:

الجدول رقم 04: توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني2010/2014.

القطاعات وفروعها	المبلغ مليار دج	النسبة
1–التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه التضامن الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة المجاهدين، التجارة.	10122	%49,5
2–المنشآت الاساسية: *الأشغال العمومية: كالطرق، الموانئ، المطارات. *النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة المطارات. *تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	%31,5
3–تحسين الخدمة العمومية: *العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	%8,16
4–التنمية الاقتصادية: • الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	%7,7
5–مكافحة البطالة	360	%1,6
6–البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1,2
المجموع:	20412	%100

المصدر: مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II: قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010–2014، أكتوبر 2010.

خصائص برنامج دعم النمو: نظراً لكون هذا البرنامج يتضمن مبلغ مالي كبير وانطلاقاً من تقييم تنفيذ البرامج السابقة فإنه تم وضع جملة من الترتيبات لتنفيذ هذا البرنامج ومنها:

– لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد مالم تنتهي الدراسات الاقتصادية وتوفر الوعاء العقاري.

– موافقة صندوق التجهيزات العمومية إجبارية إذا تجاوز المبلغ 20 مليار دينار.

– كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين انها ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

– تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.

– تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز، التمويل سيتم حصرياً من الموارد الوطنية ودون صندوق ضبط الموارد.

رابعا: أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الفترة (2001–2014):

يتضح تقييم أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال مؤشرات هذا الاستقرار وذلك

بدراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور.

وفي هذا الصدد فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الاستثماري) المعتمدة في الجزائر لا زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين.

فالبعض يرى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الاستثمارية، والدليل على ذلك هو تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لافتقارها لقاعدة اقتصادية صلبة ودائمة وفيما يلي سنعرض أهم هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05: وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2015).

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات م/دولار	النفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة
2001	3,0	27,3	4,2	6,2	1507,9	%0,03-
2002	5,6	25,7	1,4	3,6	1765,49	% 24
2003	7,2	23,7	2,6	7,4	1929,4	% 09
2004	4,3	17,7	3,6	9,2	1920,0	% 12
2005	5,9	15,3	1,6	16,9	2302,9	% 12
2006	1,7	12,3	2,5	17,7	3555,3	% 34
2007	3,4	13,8	3,7	29,55	3946,6	% 11
2008	2,0	11,3	4,8	37,0	4882,1	% 23
2009	1,7	10,2	5,7	3,9	5474,5	% 12
2010	3,6	10,0	4,3	14,6	6468,7	% 18
2011	2,6	10,0	4,5	26,3	8272,4	% 27
2012	2,5	9,7	8,89	22,2	7745,5	% 0,06-
2013	2,8	9,3	3,25	10,8	6879,8	%0,11-
2014	3,7	9,0	2,8	4,75	7656,1	%11
2015*	3,8	10,6	5,13	14,39-	8753,6	%14

المصدر: تجميع الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). *إلى غاية سبتمبر 2015

الشكل رقم:01 تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015

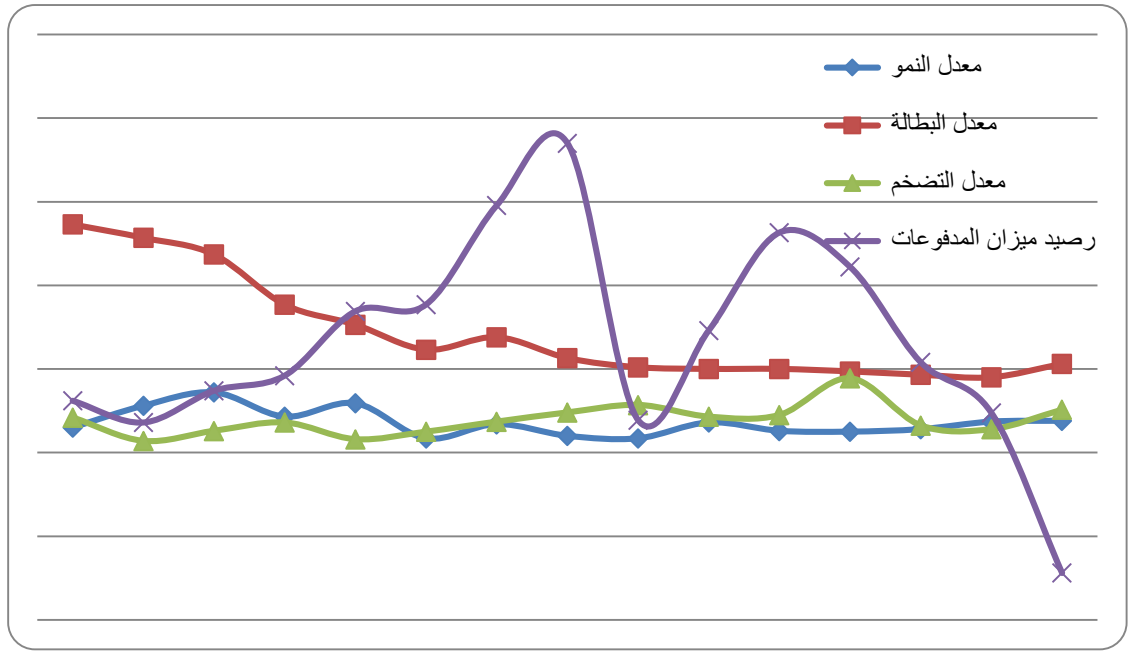

المصدر: معطيات الجدول رقم 05 أعلاه.

أ-تطور الإنفاق العمومي:

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة ابتداء من سنة 1999 وذلك راجع إلى تحسين مداخيل المحروقات (ارتفاع الاسعار في الاسواق الدولية)، بحيث ارتفعت نسبة الزيادة من -0,03% سنة 2001 إلى 12 %سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12 مستوى لها خلال هذه الفترة وهو 27 % سنة 2011 وأخيراً انخفضت إلى 11%سنة2014 وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي المشار إليها سابقاً وقد استمر المنحى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءًا من السداسي الثاني لسنة2014.

ب: وضعية النمو الاقتصادي:

يمثل الجدول والشكل التاليين العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث يتضح لنا من خلال هذه المعطيات العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة 2001-2004 نسبة5,02 % وخلال الفترة 2005-2009 بلغ 2,94 % ثم خلال الفترة 2010-2014 كان 3,04% وهو نفس المعدل تقريبا (3.8 %) الذي سجل الى غاية سبتمبر من سنة 2015

الجدول رقم 06 تطور النفقات العامة والناتج المحلي للفترة2001-2015(م.دينار)

السنوات	نفقات عامة	لناتج المحلي الخام
2001	1507,9	4227,1
2003	1929,4	5252,3
2005	2302,9	7564,6
2007	3946,6	9408,3
2008	4882,1	11077,1
2009	5474,5	10006,8
2010	6468,7	12034,4
2011	8272,4	14481
2012	7745,5	15843
2013	6879,8	16569
2014	7656,1	18390
2015*	8753,6	18255,5

المصدر:- قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات2001 إلى 2015 - الديوان الوطني للإحصائيات (ons)
*إلى غاية سبتمبر 2015

الشكل رقم 02 يمثل تطور النفقات العامة والناتج المحلي للفترة 2001-2015

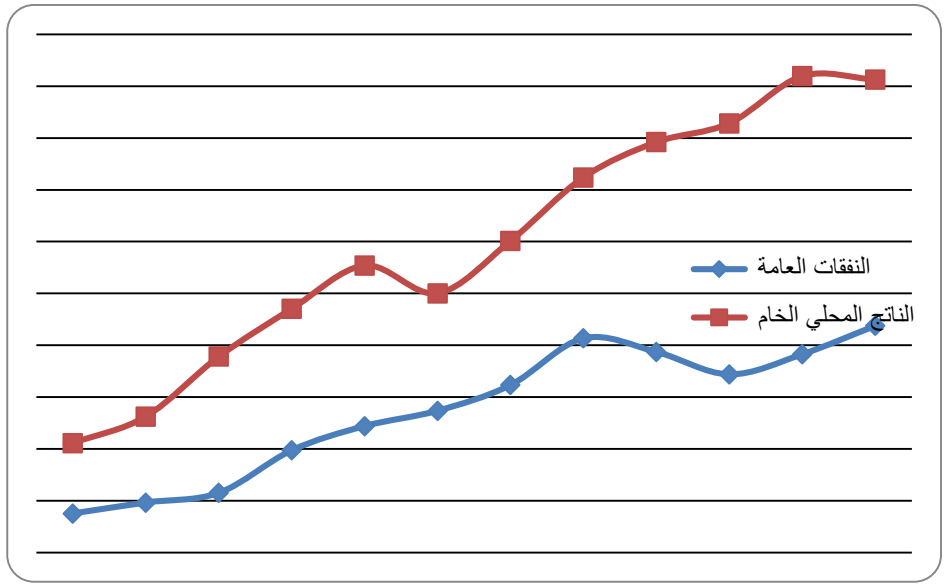

المصدر: معطيات الجدول رقم 06.

وفي هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية والتي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي.

جـ-وضعية معدلات التضخم: نحاول من خلال هذا العنصر إبراز العلاقة الموجودة بين حجم الإنفاق العمومي ومعدلات التضخم خلال فترة الإنعاش الاقتصادي الجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم: 07 تطور معدلات التضخم والنفقات العامة خلال الفترة 2001-2015. مليار دينار. *إلى غاية سبتمبر 2015*

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
معدل التضخم%	4,2	2,6	1,6	3,7	5,7	4,3	4,52	8,89	3,25	2,8	5.13
النفقات ا لعامة*	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753.6

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015. – وزارة المالية. – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم:03 تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة 2001-2015.

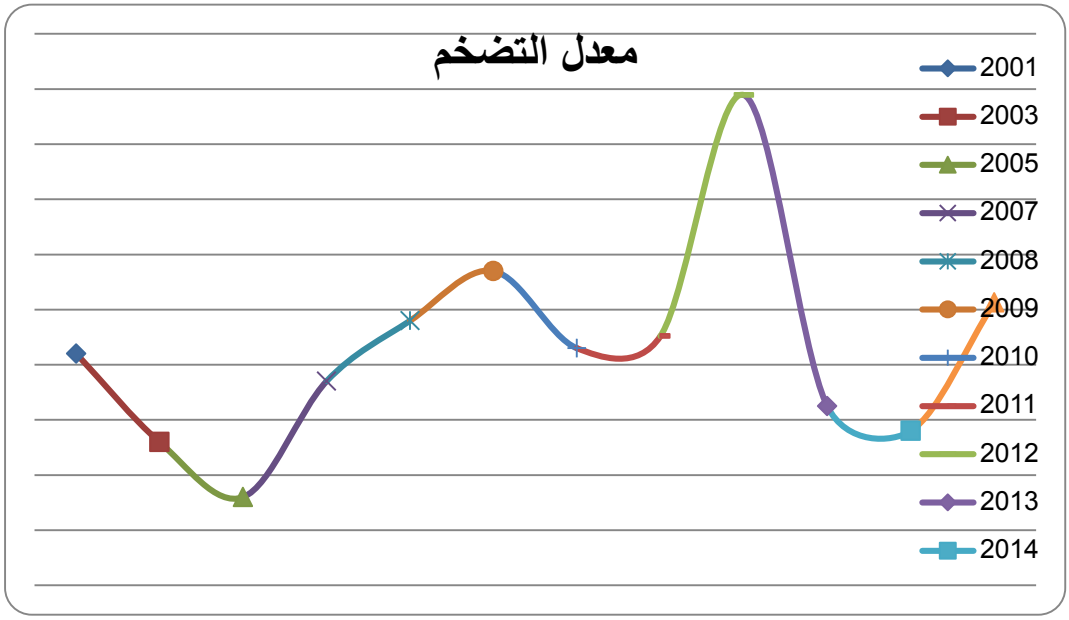

المصدر: معطيات الجدول رقم07 أعلاه.

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعاً مستمراً وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي حيث أن معدل التضخم قد كان 4.2 % سنة 2001 لينخفض إلى 1.6% سنة2005 ثم ارتفع الى8.89% كحد أقصى سنة 2012 ثم انخفض من جديد إلى 2.8 % سنة 2014 لكنه بلغ نسبة 5.13 % الى غاية سبتمبر من سنة 2015 (توقعات مشروع قانون المالية لذات السنة كانت في حدود 3 %) وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الاستثمار ورفع الأجور(الغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل).

د-البطالة:

يبين كينز إلى أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي –حالة التوسع في الإنفاق العمومي – تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة.

الجدول والشكل المواليين يبينان تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 08: يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2015

*مليار دينار.....**إلى غاية سبتمبر 2015

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015**
معدل البطالة	27,3	23,7	15,4	13,3	10,2	10	10	9,7	9,3	9.0	10.6
*النفقات العامة	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753.6

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015. - وزارة المالية. -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 04: تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2015

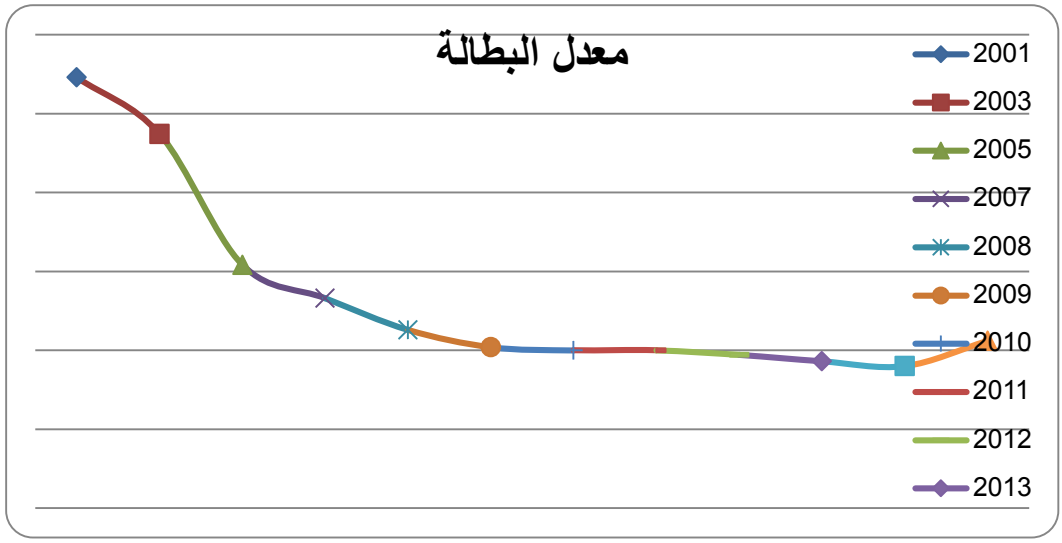

المصدر: معطيات الجدول رقم 08 اعلاه.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف انخفاضاً حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 انخفض إلى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 %سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0 %وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية المشار إليها سابقا، غير أن ما يميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت، كما ان هذا المعدل بدأ في الارتفاع (10.6%) مع بداية سنة 2015 وهذا ما يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنوياً

و-توازن ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي):

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي.

ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمال لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 09: تطور رصيد ميزان المدفوعات الدولية
خلال الفترة 2001-2015
*مليار دولار ** مليار دينار ***إلى غاية سبتمبر2015

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015***
رصيد ميزان المدفوعات*	6,2	7,4	16,9	29,55	3,9	14,6	26,3	22,2	10,8	4,75	-14.39
النفقات العامة **	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753.6

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى2015. - بنك الجزائر. -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 05: تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2015

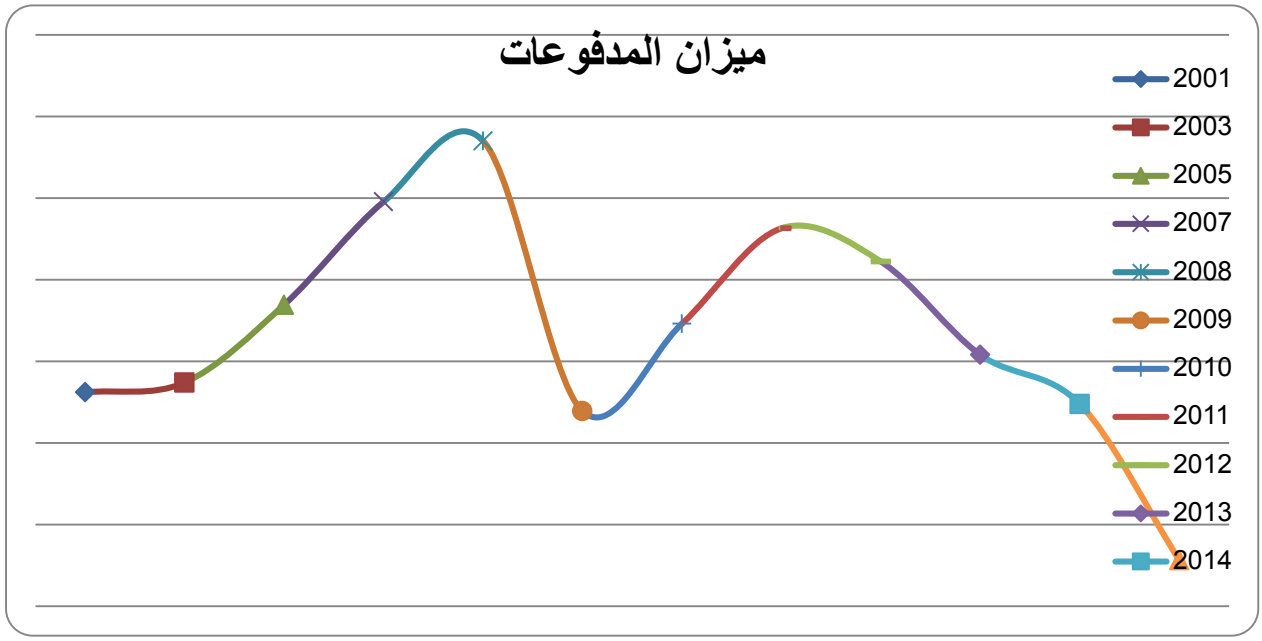

المصدر: معطيات الجدول رقم 09 أعلاه.

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه وتمثيلها البياني يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذباً واضحا خلال الفترة 2001-2014 بالرغم من أن رصيد هذا الميزان عرف منحى تصاعدي، فمن رصيد موجب بمقدار6.2 مليار دولار سنة 2001 الى37.0 مليار دولار سنة 2008 ثم انخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2008 وهذا الارتفاع والانخفاض راجع أساساً إلى عدم استقرار أسعار البترول في الاسواق العالمية، وأخيرا انخفض هذا الرصيد "إلى 4.7 مليار دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الانخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى الارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد. ذلك أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لم تساير حجم الإنفاق

المعتمد خلال هذه الفترة، بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

لكن أهم ملاحظة يمكن ذكرها هنا هي أن هذا الرصيد أصبح سالبا (-14.39مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الاولى من سنة 2015 بفعل التراجع الرهيب في

أسعار البترول حيث وصل في بعض الفترات الى حد 44دولار للبرميل الواحد وهو تهديد خطير للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل السلطات العمومية قصد وضع خطة بديلة وهذا على الأقل من خلال قانون المالية لسنة 2016.

الخلاصة:

من خلال تحليلنا لأثر سياسة الإنفاق العمومي على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2015 خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: فيما يخص سياسة الإنفاق العمومي:

- تزايد النفقات العمومية بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايد الإيرادات العامة خاصة خلال الفترة (2001-2015) نتيجة تطبيق برامج استثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة، مع الإشارة إلى تراجع حجم نفقات التسيير لسنة 2015 كمؤشر عن بداية إعادة النظر في الإنفاق العمومي.

- هناك ضرورة لترشيد الإنفاق العام وذلك عن طريق تعزيز عناصر التخطيط، الرقابة والجدوى.

- ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الإنفاقية.

- البحث عن فعالية أفضل في قطاعات الإنفاق الاستثماري العمومي بالتركيز غلى القطاعات التي بإمكانها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

- ضرورة إيجاد آلية للمتابعة والتقييم فيما يخص تنفيذ هذه البرامج الإنفاقية.

ثانيا: فيما يخص الاستقرار الاقتصادي الكلي:

- فبالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على الارتفاع المستمر لمعدل النمو الاقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة).

-عدم وجود آليات تسمح بالتقييم المستمر لهذه البرامج من حيث قياس فعاليتها وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي

- أما فيما يخص معدلات البطالة فقد تمكنت الجزائر من تخفيضها إلى الثلث تقريباً مقارنة بما كانت عليه مع نهاية فترة التسعينيات، لكن ما يعاب على مناصب الشغل المستحدثة كون جزء معتبر منها يتصف بكونه مؤقت أو ظرفي.

- أما معدلات التضخم فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الاقتصاد الوطني وهي مرشحة للإرتفاع خلال سنة 2016 في ظل الظرف الاقتصادي السائد.

- أما التوازن الخارجي فإن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسناً كبيراً خلال هذه الفترة (الميزان التجاري كان إيجابياً في كثير من الأحيان) لكن مما يلاحظ أنه في آخر فترة الدراسة هناك ارتفاع لافت للانتباه لحجم الواردات وقد يكون السبب هو قلة العرض الكلي - عدم مرونة الجهاز الإنتاجي - أمام زيادة الطلب الكلي فكان اللجوء إلى

الاستيراد وهذا ما يفسر تراجع رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2014 ليبلغ المنطقة الحمراء (-14.39 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2015. فمما سبق يمكن القول إن سياسة الإنفاق العمومي قد أدت إلى إحداث نوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي لكن قد يكون

هذا الاستقرار مؤقتاً أو ظرفياً، وذلك لاعتماد الجزائر على مداخيل المحروقات في تمويل المشاريع الاستثمارية، هذه المداخيل المرتبطة بسعر البترول الذي يعتبر عامل خارجي لا يمكن التحكم فيه.

وعليه يتضح بأن السلطات العمومية حاولت –خلال فترة الدراسة –استعمال سياسة الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية لكن رغم هذا إلا أن الاقتصاد الجزائري ورغم الوفرة المالية التي ميزت هذه الفترة(هذه المؤشرات بدأت في التراجع مع نهاية 2014 وبداية 2015 نتيجة انهيار اسعار المحروقات في الاسواق الدولية) إلا أنه لم يحقق النمو الاقتصادي الدائم المستقر وذلك لعدم قدرته على التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه، وهذا هو التحدي المطروح حالياً أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد. وهذا ما يتضح من خلال ملامح السياسة الاقتصادية المعتمدة بداية من سنة 2016 وذلك بالنظر للإجراءات غير المسبوقة والتي تضمنها قانون المالية لذات السنة.

المراجع:

1–قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 24.

2–صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة 2005، ص 12، 13.

3–وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان،2010، ص .100

4–وليد عبد الحميد عايب، ص35، مرجع سابق.

5–أ.شيبي عبد الرحيم، أ.د. بن بوزيان محمد، أ.شكوري سيدي محمد، الأثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة تطبيقية – جامعة أبر بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص.8

6–عبد المجيد قدي، ص 24، مرجع سابق.

7–د. سوزي عدلي ناشد – المالية العامة – منشورات الحلبي الحقوقية – طبعة أولى 2006، ص .27

8–قروف محمد كريم– تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2001–2012) بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي بجامعة سطيف – الجزائر–2013، ص.5

9–وليد عبد الحميد عايب،2010، ص 60، مرجع سابق.

10–جيمس جوراتني، ريجارداستروب، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، العربية السعودية، 1988، ص .195

11–ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية) ديوان المطبوعات الجامعية،2011 ص .13

12–وليد عبد الحميد عايب، ص 230، مرجع سابق.

13–تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الواقع والآفاق–دار الخلدونية للنشر التوزيع، 2011، ص 216.

14–البنك العالمي تقرير سنة .2004

15–تومي عبد الرحمان، ص 264، مرجع سابق.

16–بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بجامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص15.

Documents et rapports: La Banque momdiale: une revue des depenses publiques en Algerie, rapport N°= 36270 du 15/08/2005

Sites internet:

- of- algeria.dz www.banK

.dz www.ons

.gov.frwww.minef

.dz www.ANDI

A BRIEF OVERVIEW OF THE DEVELOPMENT OF METROPOLITAN GOVERNANCE IN TURKEY

Adem Esen
Faculty of Political Sciences, Istanbul University, former mayor of Selçuklu-Konya Municipality

Introduction

Turkey is located between Europe and the Middle East and covers an area of 774.815 km^2. According to the address based population registration system, Turkey's population is 77 million people approximately. Per capita income is 11.000 USA $, and per capita reel GDP (purchasing power parity indicators) is 18 800 USA $ approximately.

After the Ottoman Empire, in the Republic of Turkey since 1923, the public management system as well as the legal system has been a restructuring process.

During this period, the provincial administration, special provincial administrations, and villages laws have been launched; Village Law (1924), Civil Servants Act (1926), Wage Act (1927), Provincial Administration Law (1929), Law on Civil Servants' combining and equalization of salaries, (1929) and Municipal Law (1930). They remained in force for a long time, and some of them have been changed a very short time ago.

Census years	The number of		
	Provinces	Districts	Villages
1975	67	572	35 228
1997	80	873	35 151
2014	81	919	18340

The Village Law is still in force.

Administrative structure

As for central administration units, Turkey is divided into provinces which are subdivided into districts and down into villages. This table shows the number of provinces, districts, and villages.

The governors in the provinces and sub-governors in the districts are appointed by the central government.

There are also local governments as well central

Years	The number of municipalities		
	Non-metropolitan	Metropolitan	Metropolitan district
1980	1725	-	-
1985	1703	3	43
1990	2032	8	55
1993	2462	15	76
1995	2519	15	76
2014	848 (Provincial municipalities 51, non-metropolitan districts 400, town municipalities 397)	30	519

administrations. As shown below, the number of municipalities is;

Source: https://www.e-icisleri.gov.tr /Anasayfa /MulkiIdariBolumleri.aspx

Provinces and districts are both administrative units of central government and territorial units of local government. On the one hand representatives of central government (governors for provinces and sub-governors for districts), on the other hand local government bodies (provincial local governments and municipalities) work in the same areas, but carry out different duties. It should be noted that the jurisdiction of the provincial local government covers the whole province, whereas the working area of municipalities covers only municipal areas excluding rural areas (e.g. villages).

Local administrations are regulated in Article 127 and 123 of the Constitution. According to the Constitution, the administration is an aggregate organization with its functions, and its establishments, and regulated by law. Local government is determined by decentralization principles. To deliver public services, central and local governments should work together in harmony and coordination. The tutelage of the central government has been introduced for this purpose.

Evolution of Big Cities (Metropolises)

Although the management model of large urban areas configuration initiative had been started in the 1970s, the attempts of the Metropolitan Service Union Bill (1972), Istanbul Metropolitan Service Union Law Draft (1975), and the Metropolitan Service Association Law Proposal (1976) and, Big City Union Law Draft (1978-1980) were failed. Another important initiative was to establish the Ministry of Local Administration in 1978. To make integrated plans in great urban areas, coordinate, and provide the capacity to produce services for the whole city, another initiative was the law draft of the big city union prepared by the Ministry of the Construction and Housing Ministry in 1980. However, this proposal did not find the possibility of adoption (Yazıcı). Thus, the uniform

municipal system for large and small towns was available in Turkey until 1984.

With Article 127 of the Constitution of 1982, it has been set "special forms of government by law can be brought to the larger urban centres". First, with Law No. 2561, municipalities and villages around the city with the population of 300,000 were connected to central cities, so it was decided a step to the metropolitan model. The first law (No. 3030) on big municipality (metropolitan governance) was published in 1984; Ankara, Istanbul, and İzmir Metropolitan Municipalities were established. In the following year, in 1986, Adana; in 1987, Bursa, Gaziantep and Konya; Kayseri in 1988; in 1993, Antalya, Diyarbakir, Erzurum, Eskişehir, Izmit, Mersin and Samsun; and in 2000 Sakarya metropolitan municipalities were founded. In this, population of 500,000 or more, the city centre has been configured as a metropolitan municipality. Here, also the district municipalities have been established. Some new district municipalities within the great municipal boundaries were established. Lower-tier municipalities are given non-municipal districts established name. As shown in the above table 2, Metropolitan municipalities' (i.e., big cities number and duties) have increased in the last thirty years. In order to regulate the legal status of the municipal administration and to carry out planning of services effectively and efficiently the Law No. 5216 was issued in 2004, and with this Law, the jurisdiction was adopted as the administrative boundaries, in both Istanbul and Kocaeli provinces. Being metropolitan local government, provincial population should be 750 thousand or more.

Some arrangements have been made about the metropolitan municipality with Law No. 5747 in 2008. Although integrated with the boundaries of Istanbul and Kocaeli Metropolitan Municipalities' provinces, it was considered 50, 30 and 20 km radius in other provinces. Some municipalities participated in another municipality (e.g., Eminönü Municipality of Istanbul attended the Fatih Municipality), some within metropolitan municipality borders transformed into status of

villages taken out of the metropolitan boundaries, then 275 first-tier municipalities of the legal entity were removed because legally the presence of first-tier municipalities within the metropolitan municipality borders has ended. Some articles of this law that ended the legal personality of the 862 municipalities, population of which were under 2000 were annulled by the Constitutional Court in 2008. According to this decision, some municipalities are closed. Although numerous small municipalities reacted to this closing-decision, there has not been considerable public reaction. Indeed, the ruling party has maintained its strength in the later local elections in 2009.

When considering the symposium organized by the Union of Municipalities of Turkey, on the occasion of the 25th Anniversary of Big Cities' Municipalities; representatives of the central government, such as staff of the Ministry of Interior have stood on the shortcomings of the control on the local governments; local authorities, such as mayors have stood on the transfer of resources from central government to local governments; and metropolitan and district municipalities were approached in terms of the powers between them (The Union of Municipalities of Turkey (UMT), Review, June-July 2010.)

New regulations in the metropolitan governance

Also on March 30, 2014 Turkey's local elections held with an application covering almost two-thirds of the boundaries, the metropolitan governance has been expanded in the entire province boundary. Thus, metropolitan municipalities' responsibilities and effects increased recently. As the local provincial administrations and villages were abolished in these provinces, it has switched to dual unified municipal building[1]. Hence, it is applied in Turkey, consolidated two-tiered government system.

According to the Law No. 6360, last year, all of the entire provincial boundaries were made municipal borders in 30 provinces. Metropolitan municipality was established in the provinces

[1] There are four formats of metropolitan government; fragmented government, consolidated government, two-tier government and voluntary cooperation. (UCLG. Gold III 2014.)

where its population is more than 750.000. In more provincial centres, 43 new districts and municipalities were established. Again, district jurisdictions are expressed in the territorial boundaries of these districts. Special provincial administrations and provincial councils were removed in them. The primary task of the metropolitan municipality is to ensure coordination between district municipalities. Covering metropolitan areas, metropolitan municipal services (transport, water and sanitation, planning, waste storage etc.) have carried out by metropolitan municipality. With the new law, the towns, villages and forestry villages were converted into parishes. Thus, the ratio of the population living in metropolitan cities in Turkey was close to eighty percent.

Some criticize the establishment of large urban areas in terms of the 'geographical location' (Karagel). In fact, according to the Constitution, "in terms of central administrative structure, Turkey is divided into provinces on the basis of geographical situation, economic conditions, and public service requirements; provinces are further divided into lower levels of administrative districts" (Article 126). Some examples of areas of the metropolitan municipality are; Istanbul 5 661 km^2, Ankara 25 615 km^2, Izmir 11 811 km^2 and the largest Konya 40,824 km^2. With the last regulation, the conclusion jurisdictions were expanded. For example, İzmit Metropolitan Municipality's service area, while only 32 km^2 is extended to 3 505 km^2 i.e., the service area has increased by about 110 times. Comparison with the number of people at the same location service to 1.635 million people from 202 000, a rate of about 800% increased. (Yazıcı; Bingöl et al.)

When we evaluate the metropolitan municipalities according to the population, it appears that the biggest is Istanbul 14.377 million; the second is Ankara 5.150 million; the third is Izmir 4.113 million, the number of metropolitan municipalities between 2-3 million is 4; 13 metropolises have between 1-2 million; and 10 have 750 000-1 million.

In addition, the economic levels of the metropolitans are very different.

Assessment of the recent history

In 30 metropolitan cities, special provincial administrations are covered by the new law; in other 51 provinces, they maintain their presence in rural areas. These administrations are to make three types of tasks; direct tasks, tasks that they perform on behalf of the central government and complementary tasks. Local services (such as rural planning) that fulfilled directly by these administrations, will be fulfilled by the metropolitan and district municipalities anymore. The services, made on behalf of the central government such as road maintenance and repair services, education and health investments will be done by the "Investment Monitoring Coordination Presidency" headed by the governor. Thus, this unit has been substituted for the provincial government. Previously, these services are performed by the heavy local nature of the special provincial administrations, now became the central nature of the weight.

The protection of personal rights of workers and civil servants in different status in the closed administrations is important. But, it is also undoubted that there are some problems in the transition process. In addition, it is important, in terms of the requirements of the service that the immovable properties of closed administrations transfer related to central and local administrations (Esen; Ateş; Ünal).

Factors influencing the adoption of the new metropolitan law are as follows (Güngör ; Bingöl et.al.) :

- The problem of scale economies : small-scale income generation essence of municipal power are very limited, almost the entire share of the overall budget goes to personnel and other expenses. These specialist staff required by the municipal services as they are not able to employ machine parks. Thus, many services cannot fulfil the task given by the law in most small municipalities.

•Ensuring planning and service integrity: in the existing government structures, there are many administrations (i.e. special provincial administrations, metropolitan, district and town municipalities, villages and the unions, which provide services to the villages) has and there is weakly coordination between them. The services to be executed for a single source in the province are carried out in part. This situation is causing serious problems in the provision of local services such as planning.

•Lack of adequate and qualified personnel employed: Small municipalities in particular architects, civil engineers, environmental engineers, city planners, qualified as veterinarian, little or no employment experts and technical staff of the technical staff.

•Raising the standard of local services : local service delivery to the diversity of financial resources and their undersized material resources of small municipalities is related to effective use, but it can cover the administration costs. Indeed, it is seen that a large part of municipalities to borrow significantly from both the public and private sectors.

•Development of local democracy: this can provide with the strong and accountable management. The provincial council are chosen by popular vote, but was under the influence of the governor as officer of the central government. Villages were not doing their duties without unions that serve them. It is also common that there has been a waste of public resources with nepotistic relationship. Everyone living in the neighbourhood with the new law provinces, the opportunity to have a say in the county and municipal management are provided.

In the world, in some applications, the establishment of a new governance structure activity or equality rule was very influential political initiative (UCLG. 240). The situation is not different in Turkey. Unfortunately, there is a lack of the empirical research on the new metropolitan establishment. Indeed, not only is the study of the Kocaeli, where the new regulation has been generally successful. Satisfaction of the

people here has been observed. However, the county council has fallen into the background. The well-coordination is essential to success between metropolitan and district municipalities (Yazıcı; Bingöl vd.).

Metropolitan government

It was noted above that consolidated two-tiered government model (metropolitan and district municipalities) is received in Turkey. The metropolitan municipality is governed by a mayor, a metropolitan executive committee and a metropolitan council. A metropolitan council consists of district mayors and one-fifth of the members of the municipal council of the districts, belonging to the metropolitan municipality. The metropolitan executive committee consists of a metropolitan mayor, a secretary-general of the metropolitan municipality, and the directors of some metropolitan municipality departments, such as finance and public works. The metropolitan council and committee have the same roles as those in non-metropolitan municipalities.

Similarly, the district municipality consists of the mayor, the council and an executive committee.

Provision of the basic services

The municipalities do not have any general power to deal with matters of local interest; they exercise only the powers expressly devolved to them by law.

Until the local government elections in March of 2014, some local services carried out by provincial administrations passed to the metropolitan and/or district municipalities. Also, the services related to the central government began to be made through the coordination centre established in the provincial governorship.

In metropolitan areas, metropolitan and metropolitan district municipalities share duties. The metropolitan level carries out the following duties:

- public safety: fire protection
- cleaning: solid waste disposal
- public transportation
- water supply and sanitation
- public works: e.g. major roads maintenance (roads 14m. or more in width)

- preparation of master urban plans
- traffic management
- city-wide co-ordination of investment plans
- agricultural services: parks (30,000 square metres or more in area), veterinary services…

The duties of metropolitan district municipalities are:

- public safety: inspection of markets and maintaining public order related to municipal duties,
- cleaning : solid waste collection,
- public works: e.g. local roads maintenance (roads less than 14m. in width)
- agricultural services: parks (less than 30,000 square metres in area), veterinary services,
- environmental health,
- development issues.

To provide water and wastewater services, the water and sewerage administrations are established depending on metropolitan municipalities. Although these are separate from the municipality administratively, they are connected with the budget and their managements are appointed by the Mayor of Metropolitan Municipalities. The Council of the Metropolitan is the general assembly. Water prices are determined by using the pay rules. However, for protecting low-income households and decreasing water waste, gradual tariff is applied. In addition, a separate tariff is applied to wastewater services. This fee is charged to customers on the bill.

Electricity and natural gas distribution services are carried out by private or public sector businesses. Company engaged in natural gas distribution in Istanbul, is still owned by Istanbul Metropolitan Municipality.

Significant part of the revenues of local governments consist of the central government allocated share and self revenues.

Some public companies belong to the metropolitan and district municipalities. These companies are active in various local service fields. Their staff does not count as municipal staff.

The coordination of infrastructure services in the metropolitan area shall be performed by the

metropolitan municipality. By definition, AYKOME, the management of the so-called coordination centre infrastructure does this duty.

Transportation coordination centre, called UKOME different institutions (metropolitan municipality, district municipalities, state highways, marine transport, metro, tram, such as traffic services) will ensure the coordination in the metropolitan area.

Education services are fulfilled by the public and private sectors. Municipalities can serve in the construction of schools, as maintenance.

In the organized Industrial zone, planning, water supply and wastewater treatment, electricity and natural gas are made by their provision of services. So these services are separate from the related municipalities.

In addition, agriculture and animal husbandry, if necessary, the metropolitan and district municipalities have been given the task to support rural development activities.

In the metropolitan areas, water and sewerage services are offered with the Law 2560 ; in 1983 this law is applied to the newly established metropolitan law. These services in non-metropolitan provinces are fulfilled by municipalities. Thus the execution of water management in a province by a single source brings about possibilities such as dealing with a whole water budget in the entire city instead of a partial one, however a large number of general and specific problems regarding water and wastewater management come along with it (KeleŞ).

The metropolitan council is authorized to resolve the disputes between district municipalities, or district municipalities and metropolitan municipalities. Excluding Istanbul and Kocaeli Metropolitan Municipalities, the integration of spatial planning in the 28 municipalities with the transfer of the transaction file for reconstruction, has brought an intense study period (Unal, AyŞe).

Metropolitan municipality has some special status areas, although the central authority of Housing Development Administration makes the plan itself, and organized industrial zones fulfils the

water and wastewater services. The river basin managements were also established across the country. This must significantly affect municipalities.

Fiscal structure

In Turkey, the share of municipalities' revenues is approximately 52 percent from the central government, and the rest are their self-incomes. This ratio of the scale of the municipalities varies according to the status and region. With the Law No. 6360, the share allocated to local authorities from the general budget was increased to 11.40 percent from 10.30 percent overall. Villages have brought some discounts on local services, offered to pay for the conversion around the neighbourhood, and urban property tax exemptions were introduced for a certain period of time for those with financial responsibility.

Conclusion

Metropolitan government in Turkey has gone through significant changes in the last thirty years. Almost 80% of the population was included in the metropolitan administration. 30 provincial administrations and their villages have recently been transformed into metropolitan governments where consolidated two-tiered model is applied.

The theoretical starting point in combining the administrations under metropolitan governance has been the scale of economies, resource savings and efficiency.

References

The Union of Municipalities of Turkey (UMT). (2010). Review. Juin-July.

Yazıcı, Ersin. (2014) Analysis of the Civilian Border City Metropolitan Functionality Management Model : The Case of Kocaeli Metropolitan Municipality. (Unpublished master's thesis). In Turkish : İl Mülki Sınırında Büyükşehir Yönetim Modelinin İşlevselliğinin Analizi : Kocaeli Büyükşehir Belediyesi Örneği. (Yayınlanmamış yüksek lisans tezi) Kocaeli.

Bingöl Y. ; Yazıcı, E.; (2013) Büyükakın T. The metropolitan model of the provincial jurisdiction : the case of Kocaeli (İl sınırında büyükşehir

belediye modeli: Kocaeli örneği.) Kocaeli Metropolitan Municipality publishment.

Turkish Statistical Institute. (2014) Address Based Population Registration System Results. www.tuik.gov.tr/IcerikGetir.do?istab_id=139

Esen, Adem; Güneş, A. F.; Ünal, Ü. (2014) *Problems and solutions related to the closure of special provincial administrations (İl özel idarelerinin kapatılmasına ilişkin sorunlar ve çözüm önerileri).* BAT Provinces and Municipalities Magazine February. Issue: 790.

Güngör, Hayrettin. (2012) New metropolitan management and transition causes. (*Yeni büyükşehir yönetimi ve geçiş nedenleri).* October-November Issue: 774-775. P. 19-31.

Keles, Rustem. (2014) *6360 by the Water and Sewerage Administration Problems and Solutions* (Keleş, Rüstem. *6360 ile Su ve Kanalizasyon İdarelerini Bekleyen Sorunlar ve Çözümler).* BAT provinces and municipalities Magazine. February. Issue : 790.

Ünal, Ayşe. (2014) Integration of spatial plans in new cities (Yeni büyükşehirlerde mekansal planların bütünleştirilmesi) BAT provinces and municipalities Magazine. February, Issue: 790.

Edited by : UCLG. (2014) Third Global Report on Local Democracy and Decentralization. Basic Services for All in an Urbanizing World. GOLD III 2014. Routledge.

Sağbaş, İsa. (2003) Local Government Finance in Turkey: Theory and Practice of Municipal Revenus and Expenditures, Municipal Budgeting, Central-local Fiscal Relations. Afyon Kocatepe Üniversitesi publisihing.

De jure regulations: the numbers of the Laws (2560, 3030, 5216, 5286, 5393, 5747, 6360)

La contractualisation comme mécanisme de pilotage de la performance des hôpitaux publics

Mallek Meriem
Maitre-Assistant A
Faculté Des Sciences Commerciales, De Gestion Et Sciences Economiques
Université M'hamed Bouguerra_ Boumerdès

Résumé:

La gestion axée sur les résultats s'est implantée aujourd'hui dans le quotidien de la gestion publique d'une manière explicite et volontaire et graduelle, cela est justifié par la recherche incessante des décideurs politiques, des administrateurs et des gestionnaires publics à avoir de services publics plus efficaces et moins dépensiers, dans ce contexte le contrôle de gestion public joue un rôle primordial à travers notamment l'obligation de traduire les missions publiques en un ensemble cohérent d'objectifs et d'indicateurs pouvant permettre un meilleur suivi et une meilleure analyse de l'action publique, et la mise en œuvre d'outils et méthodes managériales en vue d'améliorer le pilotage de la performance des administrations et de ce fait la qualité des services rendus. Pour y parvenir, il devient nécessaire de délimiter les centres de prestations à l'intérieur de l'administration, puis d'en confier la direction à d'autres parties bénéficiant d'une autonomie d'action accrue par rapport au système traditionnel et enfin de négocier un contrat de prestations fixant les attentes de l'administration et les objectifs assignés à ses parties responsables de la prestations du s ervice, et c'est le principal apport de la contractualisation.

Mots clés : gestion axée sur les résultats, contrôle de gestion public, administration publique, contractualisation, hôpital**.**

Abstract :

The results-based management is established today in the daily of the public management in a explicit, voluntary and gradual way, it is justified by the incessant search for the political decision-makers, the administrators and public administrators to have more effective and less extravagant public services, in this context the public management control plays a key role through in particular the obligation to translate the public missions into coherent set of objectives and indicators which can allow a better follow-up and a better analysis of the public action, also the implementation of tools and managerial methods so that they improve the piloting of the performance of the administrations and then the quality of services provided. In order to achieve this, it is necessary to delimit the centers of services within the administration, and to entrust the management of other parties with greater autonomy of action compared to the traditional system, and finally negotiate a service contract fixing the expectations of the administration and the objectives assigned from responsible parts, and this is the main contribution of contracting.

Keywords: Results-based management, public management control, public administration, contracting, hospital.

الملخص:

أصبح التسيير بالنتائج اليوم مجسّد في الحياة اليومية للتسيير العمومي بصفة صريحة، طوعية وتدريجية، وهو ما يبرره البحث المتواصل لصانعي السياسات، والإداريين، والمسيّرين العموميين للحصول على خدمات عمومية فعّالة وبأقل تكلفة. وفي هذا السياق تلعب مراقبة التسيير العمومي دوراً أساسياً خصوصا عبر إجبارية ترجمة المهام العمومية إلى مجموعة مترابطة من الأهداف والمؤشرات التي تسمح بأفضل تحليل للعمل العمومي، وكذا تطبيق أدوات وطرق تسييرية لتحسين قيادة أداء الإدارات وبالتالي جودة الخدمات المقدمة. وللوصول إلى ذلك يكون من الضروري أولا تحديد مراكز الخدمات داخل الإدارة، ومنح إدارتها لأطراف أخرى تتمتع باستقلالية أكثر مقارنة بالنموذج التقليدي، ثمّ التفاوض على العقد الذي يحدّد فيه انتظارات الإدارة والأهداف التي يتعيّن على الأطراف المسؤولة تحقيقها، وهذا هو المغزى الأساسي من التعاقد.

الكلمات المفتاحية: التسيير الموجه بالنتائج، مراقبة التسيير العمومي، الإدارة العمومية، التعاقد، المستشفى

Introduction :

La modernisation des pratiques managériales au sein des administrations publiques connaît un essor extraordinaire face aux transformations majeures de l'environnement et des nouvelles approches du management tels que : la mondialisation, l'essor des nouvelles technologies de l'information et de la communication, la recrudescence des demandes pour la moralisation de la vie publique ou de l'exacerbation des voix pour la démocratie et l'équité sociale. Ces évolutions récentes du secteur public ont engendré de nouveaux modes de légitimation de l'action publique désormais davantage axés sur les résultats que sur les moyens ou les procédures. Cela a conduit notamment à l'émergence de l'évaluation des politiques publiques que plusieurs auteurs considèrent comme la forme de contrôle de gestion stratégique appliquée au secteur public.

Dans ce contexte Le contrôle de gestion public qui a fait ses preuves dans les administrations des pays développés et même ceux en voie de développement, s'avère un des moyens ayant toute ses chances de réussir au sein de nos administration sous contrainte de prendre en considération les données de l'environnement algérien et les spécificités des administrations algériennes.

L'hôpital a toujours occupé une place spécifique dans les systèmes de santé. il a aussi toujours assuré l'accueil des plus démunis faisant fasse à la maladie. Aujourd'hui, la technicité et la complexité des institutions hospitalières s'est considérablement accrue ; les besoins évoluent et l'hôpital doit s'adapter et se moderniser, sans d'ailleurs nécessairement conjuguer modernité avec l'implantation de haute technologie, en particulier dans les pays à faibles revenus. L'introduction du contrôle de gestion à l'hôpital constitue une opportunité pour mettre en œuvre les outils et les méthodes permettant de réaliser cet objectif

A travers cette communication nous tentons de répondre à la problématique suivante :

La contractualisation peut-elle servir à moderniser les pratiques managériales au sein de nos hôpitaux ? Cette problématique sera

débattue à travers les trois questions secondaires suivantes :

1-Pour quelle raison les administrations doivent adopter une gestion axée sur les résultats ?

2-Autant que système de la gestion de la performance comment le contrôle de gestion peut- il s'adapter au contexte public ?

3-Quelle sont les spécificités de la contractualisation au sein des hôpitaux ?

Afin de traiter ces questions nous avons opté à répartir notre étude en quatre parties, la première donnera un aperçu sur l'environnement qui entoure les administrations publiques, ensuite en se penchera sur la théorie de la gestion axée sur les résultats, la troisième partie traitera l'étendu du contrôle de gestion sur la sphère publique, pour finir par entamer un outil de contrôle de gestion qui est la contractualisation.

Partie I : les principaux problèmes rencontrés par les administrations publiques en Algérie :

La conception de l'administration Algérienne a connu une évolution par petites retouche sans avoir une vision d'ensemble sur le modèle administratif à implanter. De l'héritage de l'administration coloniale, se sont ajoutées les transformations induites par les choix politiques opérés d'abord par l'élan des idéaux de la révolution et les valeurs de l'indépendance, et ensuite par le modèle socialiste de développement économique et social.

Les conséquences de cette conception font que l'Etat monopolisa l'ensemble des ressources nationales, s'institua comme gestionnaire direct des activités économiques et des affaires publiques. Le support administratif mis en place pour prendre l'ensemble de ces missions s'en trouve lui aussi affecté par la nature de cette conception de l'Etat ; en effet, la configuration de l'administration a produit une centralisation et un formalisme des plus excessifs malgré les velléités décentralisatrices annoncées périodiquement.

Selon l'article n° 02 de l'ordonnance n°03-06 portant statut général de la fonction publique « on entend par institutions et administrations publiques, les institutions publiques, les administrations centrales de l'Etat, les services déconcentrés en dépendant, les collectivités territoriales, les établissements publics à caractère administratif, les administrations publiques à caractère scientifique, culturel et professionnel, les administrations publiques à caractère scientifique et technologique, et tout établissement public dont les personnels peuvent être soumis aux dispositions du présent statut ». [1]

Ces institutions quelque soit leur type ont été l'objet de différentes difficultés, selon Mr Belmihoub M.C dans son rapport sur l'innovation dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens détecte les problèmes suivants :[2]

- Le cadre formel du fonctionnement de l'administration publique à travers la fourniture du service public et la gestion des ressources humaines n'ont pas été de nature à

favoriser l'esprit d'initiative ni à imposer un défi pour l'amélioration continue de la qualité de service.

- Le service public a été organisé en monopole public soit sous la forme d'une gestion directe par l'administration, soit sous la forme d'établissement public exploitant un monopole réglementé.
- La ressource humaine est restée soumise à une logique formelle d'un statut du fonctionnaire qui a bridé toute l'intelligence et favorisé le clientélisme, l'esprit rentier et son corollaire l'insouciance sur les résultats et l'irresponsabilité.

A son tour Mr Mohammed Liassine dans sa communication au séminaire international sur « l'administration publique en Algérie : entre impératifs de la modernisation et les défis de l'évaluation » évoque les déficiences suivantes que rencontrent les administrations publiques :[3]

- L'absence de pérennité du fait que les textes définissent les missions de ministères et les administrations chargées de ces missions, de sorte que chaque remaniement gouvernemental est, pour peu qu'il change l'appellation d'un ministère, susceptible d'entrainer l'annulation des anciens organigrammes et la définition de nouveaux.
- Primauté du politique sur le technique ou le fonctionnel, affirmée de façon quasi institutionnelle. Le principe de « souveraineté nationale », incontestable, entraine de façon quasi systématique, pour les dirigeants politiques, le droit à l'arbitraire, allant jusqu'au droit à l'irrationnel.
- Négation absolue du principe de subsidiarité et, concomitamment, instrumentalisation de l'adage selon lequel « qui peut le plus peut le moins » : toute l'administration devient alors un hyper-cabinet aux ordres directs de l'autorité politique.

Ces constats montrent un manque de vision claire pour lequel l'administration soit se projeter dans ses missions, et l'insouciance absolue des responsables vis-à-vis de l'utilisation des moyens. Chose qui peut être traiter en adoptant une gestion axée sur les résultats

Partie II : L'impératif passage d'une culture de moyens à une culture de résultats

L'un des principaux objectifs de la modernisation est de faire prendre aux administrations une orientation nouvelle, en les incitant de passer d'une « culture de moyens » à une « culture de résultats ». Cette promotion de la «culture du résultat » traduit la volonté du législateur d'améliorer l'efficacité (c'est-à-dire la capacité à atteindre les objectifs fixés) et l'efficience (la capacité à minimiser les ressources employées pour atteindre les objectifs) de l'État en mettant en œuvre une gestion axée sur les résultats.

1- La Gestion axée sur les Résultats : Origine et Définition

Le concept de gestion axée sur les résultats est attribué à Peter Drucker (1909-2005), gourou du management, qui publie en 1964 l'ouvrage « Managing for Results ». quelque peu éclipsé jusqu'à la fin des années 80, ce principe de gestion revient à l'avant plan dans les années 90.

La gestion axée sur les résultats peut être définie comme étant un mode d'administration qui établisse un lien entre la dépense publique et l'atteinte d'un résultat concret afin de mesurer la performance d'une politique (ou d'un programme). Le contrôle traditionnel *a priori*, qui mettait l'accent sur l'approbation des opérations, avant engagement, par un contrôleur extérieur, est alors remplacé par un contrôle *a posteriori* sur les résultats.[4]

Selon le PNUD, la gestion axée sur les résultats est « une stratégie ou méthode de gestion appliquée par une organisation pour veiller à ce que ses procédures, produits et services contribuent à la réalisation de résultats clairement définis.et offre un cadre cohérent de planification et de gestion stratégique en améliorant l'apprentissage et la responsabilité, Elle vise à :

- clarifier les priorités et concentrer les dépenses en conséquence ;
- faire le suivi et l'évaluation de leur efficacité et de leur efficience à produire les biens et services et à atteindre des résultats généralement mesurés par des indicateurs de résultats ;
- accroître la transparence et la responsabilisation des gestionnaires et de leur personnel envers les citoyens et les parlementaires ;
- ajuster les politiques, les programmes ainsi que les systèmes de gestion internes en fonction des résultats obtenus ».[5]

2- Le cycle de la gestion axée sur les résultats :

Afin de gérer efficacement et de concrétiser leur mission et leur vision ainsi que pour répondre aux priorités gouvernementales, les ministères et organismes utilisent des pratiques de gestion basées sur les principes de la gestion axée sur les résultats. Ces pratiques s'inscrivent dans un cycle contenant quatre phases globales permettant d'atteindre les résultats visés. Voici ces quatre étapes, ainsi que les éléments qui les composent :[6]

- **Détermination des priorités et résultats visés :** Au cours de cette étape du cycle de la GAR, toutes les organisations doivent élaborer un plan stratégique contenant des objectifs, des indicateurs et des cibles.

  Les organisations qui offrent des services directs aux citoyens doivent s'engager envers eux relativement au niveau et à la qualité des services.

- **La mise en œuvre des engagements et suivi des résultats :** pendant cette étape, les
- organisations prennent les moyens pour mettre en œuvre leurs engagements et suivre les résultats.
- **L'évaluation et l'interprétation des résultats obtenus** : les organisations évaluent et interprètent les résultats obtenus par rapport à la déclaration de services aux citoyens, aux objectifs prévus dans le plan stratégique et, le cas échéant, à ceux du plan annuel de gestion des dépenses.
- **L'utilisation de l'information pour soutenir la prise de décision :** les organisations utilisent l'information disponible pour ensuite prendre les décisions qui orienteront leurs futurs engagements envers les citoyens en matière de qualité de services offerts, ainsi que pour l'élaboration des orientations et des objectifs du plan stratégique.

Le schéma ci-dessous récapitule toutes ces étapes

Schéma n° 01 : les étapes de la gestion axée sur les résultats (GAR)

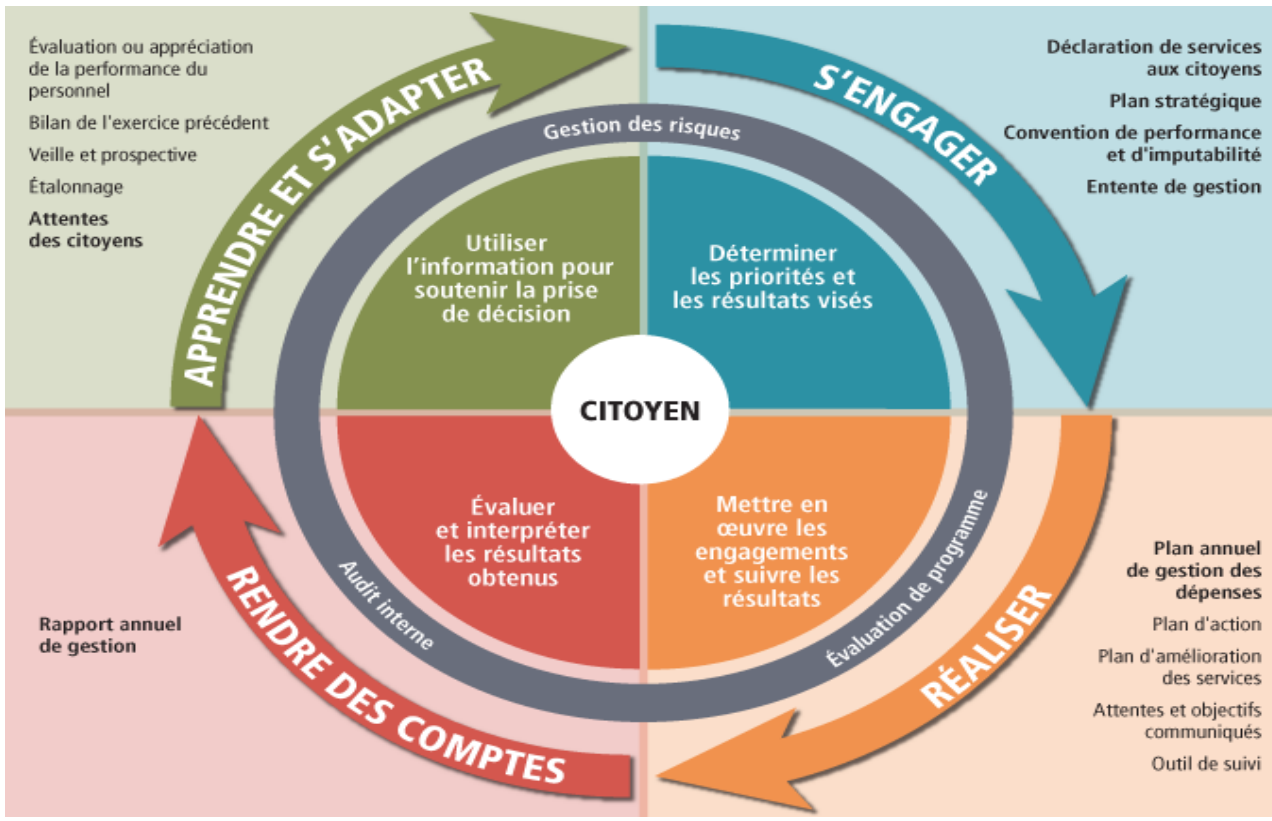

Source:
www.tresor.gouv.qc.ca/cadredegestion/gestion-axee-sur-les-resultats/index/html.

3-Principes de la gestion axée sur les résutats:

La mise en œuvre de la GAR est fondée sur six grands principes :[7]

- **Simplicité :** La GAR est un outil de gestion simple qui peut aider les parties prenantes à définir et à accomplir des résultats réalistes. La meilleure stratégie est compréhensible et facile à mettre en œuvre.
- **Apprendre par l'action :** L'expérience de terrain, souvent basée sur des tentatives ou des erreurs, est un élément indispensable du développement des capacités d'une structure et permet d'améliorer la gestion de projets. Ainsi, la GAR doit être mise en œuvre sur une base itérative, affinant les stratégies en fonction de l'expérience et des « leçons apprises ». En utilisant la GAR, les parties prenantes améliorent leur expertise et capitalisent l'expérience obtenue lors des projets réalisés. Au fur à mesure de la sensibilisation des parties prenantes à la GAR, elles réalisent que leur apport à la gestion du projet peut être plus efficace. C'est fondamentalement un processus d'apprentissage continu et évolutif.
- **Une méthodologie adaptable** : La GAR peut être utilisée dans de nombreux contextes et dans de nombreux aspects des opérations courantes de la gestion de projet.

•**Le partenariat** : Afin que la GAR soit efficace, les résultats escomptés doivent être définis et validés par les parties prenantes du projet, à travers un processus de construction consensuel. Ce processus améliore le sentiment d'appropriation des parties prenantes et renforce leur engagement pour le « monitoring ». Il améliore la qualité, l'efficacité et la durabilité des projets.

•**La redevabilité** : la meilleure façon d'augmenter la redevabilité des parties prenantes est de définir et de valider en commun la prise de décision, ainsi que de clairement définir les responsabilités de chacun. De cette manière, la participation est un élément clé de la redevabilité lors de la mise en œuvre d'un projet.

•**La transparence**. La transparence du processus doit être totale. Les résultats escomptés et les indicateurs correspondants doivent être clairement identifiés afin que les résultats puissent être mesurables. A travers la mise en œuvre d'un Cadre de Mesure de la Performance ; l'information collectée pourra être utilisée pour la préparation de rapports mieux documentés qui pourront être utiles pour l'apprentissage et l'efficacité du processus de prise de décision. Et ce, aussi bien si les observations sont positives que si elles sont négatives.

La force de la gestion par les résultats vient d'abord du fait qu'en s'appuyant sur des données comptables et financières, elle permet d'appliquer un langage commun à l'ensemble de l'organisation, quelle que soit la diversité des métiers exercés en son sein. Elle vient aussi de la possibilité qu'elle offre de décentraliser la prise de décision en échange du contrôle des résultats. De nombreuses décisions peuvent ainsi être prises par les responsables sur le terrain,au plus proche des opérations, ce qui assure une meilleure qualité de l'information et permet une réactivité accrue dans la prise de décision. Cela laisse aussi à la direction le loisir de se concentrer sur les décisions importantes, plus stratégiques qu'opérationnelles. Enfin, la gestion par les résultats doit permettre de responsabiliser, d'évaluer et donc de motiver les salariés à partir d'objectifs qui leur ont été fixés. À ce titre, c'est un outil de gouvernement des hommes qui peut être utilisé à tous les niveaux de l'organisation pour s'assurer que chacun contribue à l'intérêt général.

Le contrôle de gestion est un des pratique les plus utilisées de la gestion axée sur les résultats

Dans le mouvement de réforme du secteur public mis en œuvre dans un certain nombre de pays anglo-saxons dans les années 1980 (*le new public management*), une importance cruciale a ainsi été accordée à un suivi permanent des moyens mis en œuvre au regard de la valeur créée, ce qui a impliqué l'application de

procédures d'audit, de contrôle de gestion et d'évaluation renforcées.[8]

Partie III: Présentation du contrôle de gestion dans les administrations publiques

1- Définition du contrôle de gestion en général:

Le contrôle de gestion est initialement apparu dans les grandes entreprises industrielles dès la seconde moitié du XIXe siècle, pour un meilleur accompagnement de la décentralisation et l'obligation de déléguer des pouvoirs aux responsables dans la gestion des ressources. Son objectif essentiel comme l'a indiqué R,N Anthony dans son ouvrage « Planning and control system a frame work for analysis » paru en 1965 été de garantir le non gaspillage des ressources confiées aux responsables : « le contrôle de gestion est le processus par lequel les managers s'assurent que les ressources ont été obtenu et utilisé de manière efficace et efficiente pour la réalisation des objectifs de l'organisation»[9]

L'efficacité met en relation objectifs et résultats, tandis que l'efficience s'assure de l'utilisation rationnelle des ressources dans l'atteinte des objectifs, et ca sous-entend la pertinence des moyens c'est-à-dire l'adéquation entre objectifs arrêtés et moyens mobilisés.

Cette vision de contrôle est connu des modifications suite à la nécessité de prendre en considération la convergence des buts entre ceux de l'organisation et les buts personnels des managers, d'ou l'obligation d'intégrer les aspects culturels, psychiques et sociaux des autres membres de l'organisation dans le processus de contrôle de gestion, et c'est aussi du au développement qu'a connu la réflexion stratégique, cela a conduit a modifié la définition précédente en 1988, de la façon suivante : « le contrôle de gestion est le processus par lequel les managers influencent d'autres membres de l'organisation pour appliquer les stratégies [10]

Le but du processus de contrôle de gestion est de mettre en œuvre les stratégies que le processus de planification stratégique a définies pour atteindre ainsi les buts de l'organisation. Le processus implique une interaction entre le management et les autres membres de l'organisation, y compris d'autres managers, ces interactions sont une facette cruciale du processus de contrôle de gestion et les aspects comportementaux sont importants pour comprendre ce processus.

René Demeestère en donne la définition suivante « Le contrôle de gestion est un processus de management qui assure le déploiement de la stratégie dans l'action et le retour d'expérience de l'action pour venir nourrir la stratégie. Il le fait, à différents niveaux hiérarchiques et pour différentes fonctions de l'organisation, en s'appuyant sur des systèmes d'information, des procédures formelles et un ensemble de pratiques de gestion destinées à assurer une maîtrise des

performances, entendues comme contributions à la réalisation de la stratégie »

Les méthodes et les outils du contrôle de gestion peuvent être classés selon les quatre domaines d'interventions suivants : l'analyse des couts, les techniques de planification et les outils budgétaires, les indicateurs et les tableaux de bord, l'analyse comparative (benchmarcking).

2- Le contrôle de gestion public :

Le contrôle de gestion est donc essentiellement au service de tout responsable quel que soit son niveau hiérarchique qui doit veiller à ce que l'action quotidienne soit conforme aux stratégies prévues pour le long terme , c'est aussi un outil de pilotage pour l'échelon supérieur qui peut ainsi piloter à l'aide des méthodes que lui propose le contrôle de gestion (reporting). De ce fait, nul ne peut contester les mérites du contrôle de gestion dans les entreprises industrielles, et c'est la raison qui a poussé un certain nombre de chercheur à étudier la faisabilité de sa mise en œuvre dans un autre environnement, celui et des organisations publiques, en vu d'améliorer et de moderniser le management public.

Les expériences menées dans ce domaine ont montré leurs effets bénéfiques, ces expériences ont aussi prouvé qu'il ne s'agissait pas de transposer telles quelles des techniques utilisées couramment dans l'entreprise, mais de développer une adaptation aux besoins de l'action publique. A défaut d'effectuer ce travail, on succomberait au péché d'« entrepromorphisme » qui vise à faire ressembler le plus possible les organisations publiques aux entreprises en oubliant que leur modernisation doit être au service de leur publicitude et non la gommer. [11]

Le contrôle de gestion doit donc prendre en compte les spécificités des missions des organisations publiques, qui ont une culture particulière qui est partagée par les acteurs du service public, des règles particulières liées aux structures dans lesquelles ils agissent, et des orientations et finalités liées aux échelons politiques. (Schéma suivant)

Schéma : Le triangle étendu en contexte de service public

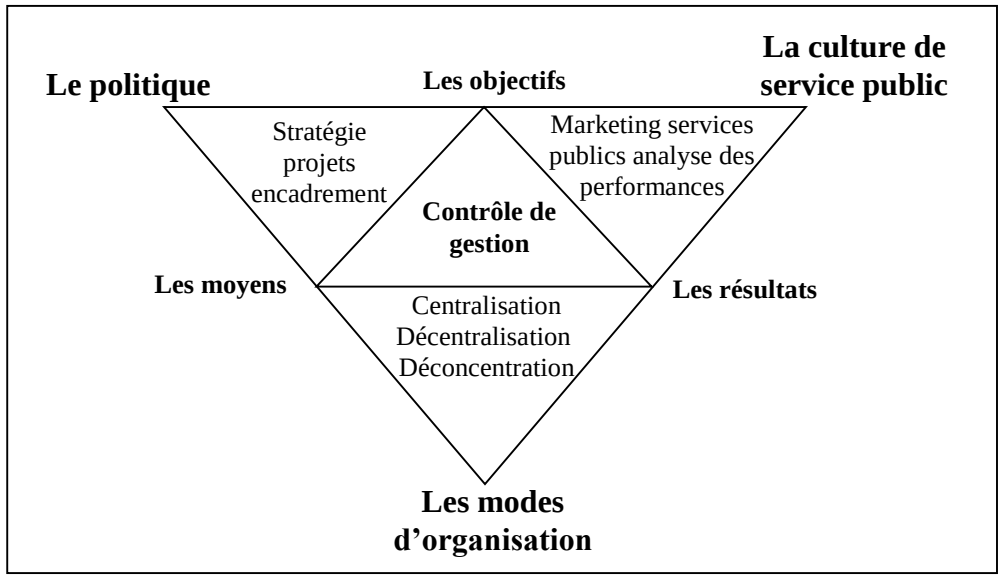

Source : Charpentier M. & Gandjean P., Secteur public et contrôle de gestion : Pratiques, enjeux et limites, Ed. d'organisation, paris, P 32.

Aujourd'hui, les citoyens et contribuables veulent pouvoir compter sur une administration qui réponde mieux à leurs demandes. Ils sont attentifs à l'adéquation des services rendus à leurs besoins et à, la qualité de ces services, qu'il s'agisse de l'accueil donné, de l'information transmise, ou de fiabilité des prestations. Cette attente qui peut se manifester individuellement, à l'occasion d'un contact personnel avec les services de l'état (ex. l'obtention d'un titre) mais aussi collectivement dans les exigences de la nation vis-à-vis de son gouvernement.

A cet égard l'approche « client » s'avère pertinente pour les administrations, si on définit ce « client » comme « bénéficiaire » et non pas comme un « acheteur », puisque leurs services ne sont pas marchands, leur fonctionnement est fixé par des textes législatifs et réglementaires, leurs ressources proviennent du budget de l'état. Et quelques soit l'activité exercée par le service de l'administration, celui-ci doit mesurer sa performance par rapport à l'attente du public, donc s'inscrire dans une « démarche client ». Ses objectifs doivent répondre à l'attente du public ; ses résultats doivent s'apprécier à l'aune de sa satisfaction. La question est alors de déterminer comment rendre mesurables cette attente et cette satisfaction.[12]

Partant de cette conviction, toute analyse de la performance au niveau des administrations, quelles soit centrales ou locales, doit impérativement intégrer des objectifs et des indicateurs liés à la nature des attentes des usagers et a leurs degré de satisfaction. De ce fait le schéma représentant le « triangle du contrôle de gestion » va être révisé en y ajoutant une nouvelle composante, le « public », celui-ci peut se comprendre au sens large (usagers quotidiens, les administrations..).

La mise en œuvre du contrôle de gestion requiert au préalable la définition des périmètres de responsabilité de chacun, et c'est la raison pour laquelle le développement du contrôle de gestion est très lié aux démarches de contractualisation (dans lesquels un gestionnaire – ou manager- s'engage sur des objectifs en contrepartie de garanties sur les moyens) et plus généralement à ce qu'il est convenu d'appeler la « responsabilisation » des gestionnaires publiques.

3- Les Objectifs du contrôle de gestion au sein des organisations publiques :

Le contrôle de gestion au sein des organisations publiques doit chercher à :[13]

- Faciliter le pilotage des activités et accroitre la performance des organisations publiques, faciliter le travail des services opérationnels en leur proposant des outils et des procédés les aidant dans leurs prises de décisions (connaissance des couts, amélioration de la prévision, maitrise des dépenses..);

- Mettre en place un système d'information qui permet de combiner des informations variées (qualité, rapport niveau de service/ressources consommées, données socio-économiques..) afin de s'interroger sur l'activité et le service rendu ;

- Accompagner de déconcentration et de responsabilisation des acteurs, par le biais du développement de la contractualisation. le responsable hiérarchique doit analyser la manière dont les pouvoirs délégués ont été utilisés (le contrôle de gestion y contribue dans sa dimension reporting), le responsable délégataire doit disposer des moyens d'anticipation et de mesure de ses réalisations au vu des objectifs qu'il a négociés (le contrôle de gestion y contribue comme outil de pilotage à la disposition du manager).

- Introduire une culture de gestion qui sera préférable à la mise en place d'un contrôle tatillon et procédurier ;

- Contribuer à l'évaluation des politiques publiques locales : les politiques publiques sont entendues comme l'ensemble des modalités d'action permettant aux pouvoirs publics (au sens large) d'infléchir les comportements des acteurs sociaux en vue de l'intérêt général).

Le contrôle de gestion porte sur le fonctionnement de l'organisation (boite noire) et qu'il a pour ce faire, recours à un système d'information périodique, et que l'évaluation va s'intéresser au changement ou à la perturbation provoquée par une politique ou un programme en ayant recours à une investigation ponctuelle, le premier s'intéresse aux résultats (outputs) et le second aux effets ou à l'impact (outcomes)[14].

Bien que les objectifs socio-économiques de l'action publique ne puissent être assimilés à des objectifs de performance, le contrôle de gestion peut apparaitre comme le moyen de

rendre visible la chaine de résultats qui va de

Evaluation des politques publiques

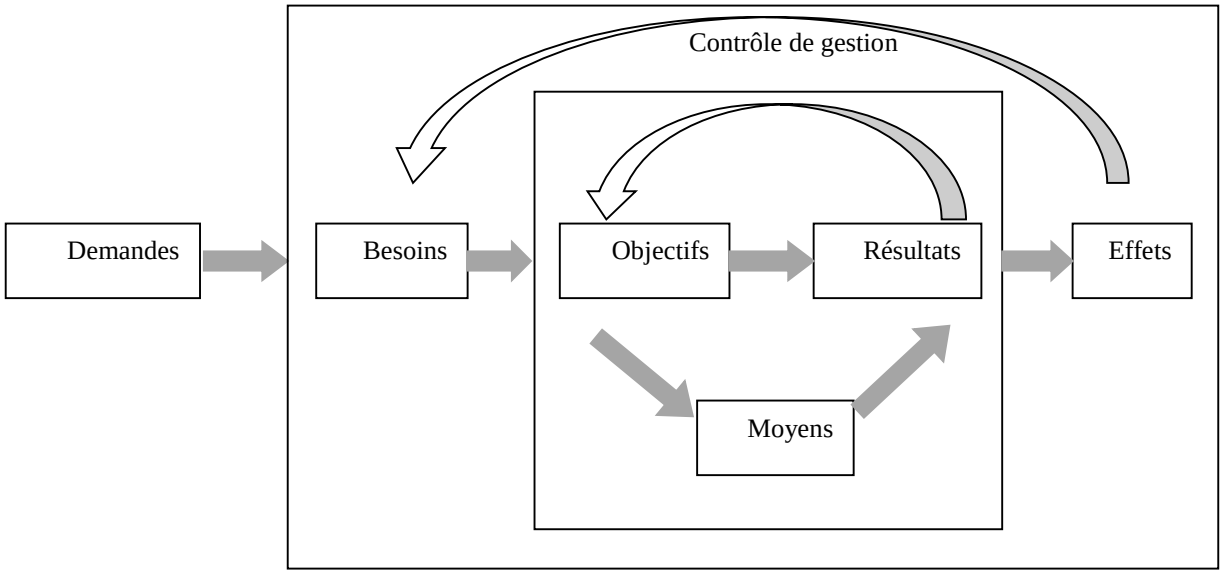

Source : 20 ans de contrôle de gestion dans les collectivités locales : bilan et perspectives, Revue de Finances Publiques, novembre 2005, P6.

L'intention politique aux impacts socio-économiques en passant par des différents résultats intermédiaires[15]. Gibert [1986 et 1995] distingue trois niveaux traditionnels d'appréhension de l'action publique : les moyens, les réalisations et les impacts, les **moyens** (personnel, budget, matériel, …) sont transformés en **réalisations** qui, combinées à des effets externes, génèrent des **impacts**.[16] (Voir schéma dessous)

Dans ce contexte, Batac et Carassus [2004] expliquent que les logiques de contrôle doivent se réorienter sur les finalités de l'action publique, en mesurant non seulement les moyens engagés et les résultats afférents, mais également les impacts générés.

Dans cette conception étendue, le contrôle rejoint la logique de l'évaluation des politiques publiques qui, dans sa dimension gestionnaire17, peut être assimilée « à un outil d'aide à la décision suivant

une logique de causalité quantitative expérimentale ».

Crozier [1991] considère d'ailleurs que « l'évaluation des résultats de l'action administrative et des politiques publiques est un des points centraux du renouveau du service public ». Il s'agit d'un mouvement de modernisation où le pilotage par les résultats (a posteriori), tente de se substituer au pilotage par les principes (a priori).

4-Les spécificités du contrôle de gestion dans l'environnement public :

Le contrôle de gestion doit s'adapter aux particularités des missions des administrations publiques (leur contenu, leurs enjeux, leurs facteurs de réussite), prendre en compte les objectifs que lui assignent les dirigeants de l'organisation et intégrer le contexte environnemental.[18]

-La première des spécificités du contexte propre aux administrations publiques que doit prendre en compte le contrôle de gestion est que celles-ci ne sont en général pas soumises à la concurrence. Dans ce contexte particulier, le contrôle de gestion permet néanmoins d'introduire la culture de la

performance par la définition d'objectifs à atteindre et la mesure des réalisations ;

-Le contrôle de gestion des administrations publiques est aussi spécifique en ce qu'il concerne pour une large part des activités de service, qui sont différentes des activités industrielles, pour lesquelles le contrôle de gestion a été initialement conçu. Ce qui implique des finalités et des missions particulières : missions régaliennes, missions de service public ;

-Une culture particulière : importance de la notion d'intérêt général et de service public ; principes fondamentaux du droit administratif (par exemple : égalité d'accès aux services publics) ;

-Des règles de gestion particulières : celles des finances publiques (élaboration du budget), celles de la comptabilité publique, celles du code des marchés publics, celles de la gestion des fonctionnaires (fonction publique), etc.

5-**Les difficultés liées à l'implantation du contrôle de gestion dans l'environnement public :**

La mise en place du contrôle de gestion dans les administrations publiques est une affaire délicate, cette opération nécessite de s'assurer des conditions de succès, parmi lesquelles faire face à un nombre d'obstacles qui peuvent être aborder du point de vue des trois sommets du « triangle du contrôle de gestion « que sont les objectifs, les moyens, et les résultats.

-Les limites liées à la notion d'objectifs : les objectifs de l'entreprise poursuivent essentiellement une finalité explicite et constante : le profit, les objectifs du service public visent à la réalisation d'une mission en équilibre budgétaire avec les ressources allouées.

Cette mission est définie en termes de valeurs communes : sécurité, éducation, santé… et le plus difficile est de traduire ces valeurs et missions en modalités concrètes d'intervention des collectivités locales au quotidien. Et aucun contrôle de gestion ne peut fonctionner sur un système n'ayant pas d'objectifs quantifiables, explicites et mesurables.

-Les limites liées à la définition des moyens : Certaines spécificités liées aux moyens doivent également être prises en compte lors de la mise en place d'un système de contrôle de gestion dans une administration publique :[19]

- Les moyens de la gestion publique sont issus de l'impôt ou de prélèvement obligatoire, ils sont recouvrés par des procédés de puissance publique, ils financent des objectifs généraux assignés par les pouvoirs publics, et dans ce cas-là les contribuables et les bénéficiaires de services publics ne sont généralement pas les mêmes personnes, ce qui peut créer un sentiment de non satisfaction ou de frustration de certaines catégories de personnes.
- Les moyens ne sont pas nécessairement tous gérés et contrôlés par le responsable qui en a l'usage (exemple des moyens en personnel), il n'est donc pas libre de choisir et de mettre en jeu les moyens jugés adéquats au moment souhaité, il peut juste gérer les dépenses de fonctionnement et pas toujours dans leur totalité.
- Les crédits sont souvent spécialisés, ce qui limite le redéploiement ou la réorientation des moyens et donc l'autonomie du responsable, il est impossible à un gestionnaire de faire des arbitrages sur plusieurs lignes budgétaires, il est conduit à utiliser le moyen sur lequel des crédits restent

disponibles sans pouvoir transférer ses crédits sur un autre moyen mieux adapté au besoin.

•L'annualité des crédits budgétaires limite la visibilité de la programmation des moyens.

- **Les limites liées à la mesure des réalisations :** mesurer le résultat suppose d'avoir inventorié ces différentes missions et d'avoir fixé des objectifs mesurables à chacune d'elles. L'analyse des réalisations pose également des problèmes propres. Le rapport entre objectif et réalisation *(efficacité)* et le rapport entre moyens et réalisation *(efficience)* supposent l'existence de références, notamment historiques, qui ne vont pas de soi lorsque le contrôle de gestion a été implanté récemment.

Ensuite, la production de services est souvent le résultat d'une coproduction qui associe plusieurs entités dans l'administration et. Or, dans ce cas, il n'est pas toujours évident de déterminer le rôle respectif des acteurs dans le processus de production.

Enfin, les activités des administrations peuvent être de type discrétionnaire, c'est-à-dire qu'il n'existe pas de lien évident entre les moyens alloués et les réalisations. Par exemple, le lien entre une évolution de la ressource humaine et celle de la performance n'est pas toujours facile à mettre

Le contrôle de gestion met à la disposition du management les informations nécessaires au pilotage de la performance, portant notamment sur la consommation des ressources par activité, sur les coûts des activités, et sur le niveau de réalisation des objectifs et des plans d'action, à partir d'indicateurs et de commentaires associés.

Le contrôle de gestion vise comme cité précédemment à accompagner la déconcentration et à accroitre la responsabilisation des acteurs, par le biais du développement de la contractualisation. Le responsable délégataire doit disposé des moyens d'anticipation et de mesure de ses réalisations au vu des objectifs qu'il a négociés (le contrôle de gestion y contribue comme outil de pilotage à la disposition du manager).

Partie IV : Suivi des performances publics via la contractualisation

Les hôpitaux sont confrontés à l'heure actuelle à de très fortes évolutions qui leur imposent de mieux maitriser leur performance. Dans ce contexte le contrôle de gestion constitue une opportunité pour mettre en œuvre les outils et les méthodes permettant de réaliser cet objectif.

La démarche contractuelle impulse une dynamique managériale favorable à la recherche de la performance et de l'adaptation de la production aux besoins des populations. Sa mise en place dans le secteur public est une réponse face à l'alternative de privatisation qui est souvent avancée pour suppléer à l'inefficience des organisations publiques.

1-Définition :

Le terme « contractualisation » s'est davantage répandu dans le domaine public pour désigner les accords entre l'Etat et ses appendices. Au sens juridique, le contrat est un accord régulé par le droit, dans les politiques publiques il s'agit d'un processus impliquant une coopération entre acteurs, engageant des obligations morales pour chacun. Les définitions de la contractualisation sont nombreuses ; on proposera la suivante : « la contractualisation est une alliance volontaire

sur un objet donné de partenaires indépendants ou autonomes qui s'engagent avec des devoirs et des obligations réciproques et qui attendent chacun des bénéfices de leur relation » [20]

Cette définition comporte trois éléments importants :

- La notion d'alliance volontaire entre des partenaires indépendants ou autonomes signifie qu'il n'est pas possible de contraindre un acteur à entrer en relation mais que, dans le même temps, in acteur doit être en mesure de le faire, au sens juridique du terme. C'est-à-dire disposer d'un statut juridique lui conférant une personnalité juridique.
- L'engagement à des devoirs et des obligations réciproques : ce point constitue le coeur même d'une relation contractuelle.
- Les bénéfices de la relation : les acteurs sont des organisations qui ne sont pas altruistes. Elles ne s'engageront dans une relation contractuelle que dans la mesure où elles en attendent des bénéfices pour elles-mêmes.

2- La contractualisation dans les hôpitaux publics

Pendant longtemps, et encore aujourd'hui dans de nombreux pays, les hôpitaux publics sont des services déconcentrés du Ministère de la Santé. Suivant leur importance, leur gestion dépend alors directement du Ministère de la Santé ou de la subdivision administrative qui le représente ; le directeur de l'hôpital, les personnels sont nommés directement par le niveau central du Ministère de la Santé et les règles des finances publiques de l'État s'y appliquent. Ce modèle donne au niveau central le pouvoir de contrôler les pratiques hospitalières et l'allocation des fonds publics. Mais point n'est besoin d'insister sur les lourdeurs administratives qui en découlent et, finalement, sur l'inefficacité qui en résulte. Face à ces situations, on assiste actuellement à une évolution qui prend des formes diverses.

Cette nécessité d'évolution et d'adaptation se traduit dans les réformes successives qui touchent autant les pays les plus avancés que les pays en développement. Au cours des récentes années, la contractualisation est apparue comme un des outils au service de ces réformes. En effet, elle permet à l'hôpital de donner un cadre formel aux relations qu'il développe avec ses interlocuteurs. Mais, cet outil présente des facettes diverses selon les contextes dans lesquels il s'applique et selon les objectifs qu'on lui assigne.

Le recours à la contractualisation ouvre une série d'opportunités pour améliorer la performance hospitalière. Toutefois, si les avantages d'un recours à la contractualisation sont nombreux, il faut aussi souligner les difficultés, les réticences, les enjeux politiques qui se cachent derrière le recours à la contractualisation. Enfin, il ne faut jamais sous-estimer qu'un recours massif à la contractualisation demande des compétences techniques qui ne sont pas toujours présentes dans le monde hospitalier actuel et entraîne des coûts à la fois pour la formalisation et l'élaboration d'une relation contractuelle et surtout, pour sa mise en œuvre et son suivi.[21]

3-Les différentes formes possibles de contractualisation

l'hôpital en tant qu'organisation chargée de la prestation de services de santé peut alors être présenté comme une organisation qui est au centre d'un nœud de contrats qui la lie à tous les interlocuteurs avec lesquels elle est susceptible d'entrer en relation. Dans

cette partie, nous développerons l'ensemble des potentialités; il est bien sûr clair que, dans la réalité, un hôpital n'utilisera pas nécessairement l'ensemble de ces possibilités. C'est sa politique d'établissement, basée sur une analyse détaillée de sa situation, qui lui permettra de déterminer les axes de contractualisation à développer à court et à long terme.

Avec la contractualisation, une relation client/prestataire est au cœur des échanges tant à l'intérieur de l'établissement que vis à vis de l'extérieur :

3.1. La contractualisation "externe"

La contractualisation externe concerne toutes les relations contractuelles qu'un hôpital développe avec des acteurs externes à l'hôpital.

3.1.1 La contractualisation externe "verticale"

Il est utile de recourir à la théorie de l'agence et à ses notions de "*principal*" et d'"*agent*". La

Contractualisation externe verticale est celle qui place l'hôpital soit en position de *principal* ("en aval") soit en position d'*agent* (en "amont").

a- La contractualisation verticale en aval

La contractualisation verticale en aval concerne les relations que l'hôpital développe avec les

acteurs lui fournissant des ressources nécessaires pour sa production. Elle concerne les inputs élémentaires qu'ils soient physiques ou humains mais aussi la prestation de services intermédiaires qui peut couvrir des activités logistiques et administratives comme des activités de santé.

La contractualisation en aval sera celle où l'hôpital autonome est en position de *principal*. Le prestataire de services de santé cherche à mobiliser le plus efficacement possible les facteurs de production.

b-La contractualisation verticale en amont

L'hôpital se situe ici comme un agent qui est en relation avec divers principaux : les autorités de tutelle, les institutions de financement et les usagers. Chacune de ces institutions vont négocier leurs relations avec cet agent qu'est l'hôpital ; celui-ci exécute pour elles une prestation de services de santé qu'il convient de définir.

Le recours à ce type de contractualisation dépendra cependant tant du type de propriété de la structure hospitalière et que de ses modalités de gestion.

3.1.2 La contractualisation externe horizontale

L'on peut distinguer les contrats passés entre l'hôpital et d'autres organismes de santé que ce soit au niveau national ou international des contrats que l'hôpital peut signer avec des organismes non sanitaires. En effet si l'on se focalise sur la production de soins, il ne faut pas oublier que l'hôpital assure aussi des actions dans le domaine de la formation et de la recherche. De plus l'hôpital peut aussi participer à la production de biens et services. Si dans les pays développés cette activité prend de l'importance, elle reste faible dans les pays en développement.[22]

3-2 La contractualisation interne

L'hôpital regroupe un ensemble de services hétérogènes. S'il est important de mettre en place des règles qui assurent les bonnes relations entre les services et la cohérence de l'ensemble, l'hôpital ne peut pas être simplement administré à partir de procédures qui s'appliqueraient de manière indifférenciée

à tous. Bien que l'organisation d'un hôpital varie d'un pays à l'autre, le service constitue l'unité de base de cette institution : c'est un lieu de production de soins ou de diagnostic qui couvre un domaine cohérent d'activité. Il est donc particulièrement intéressant d'organiser les relations entre les services et vis à vis de la direction. Une grande partie de l'organisation interne d'un service tient à la nature de l'activité et à la responsabilité médicale : c'est en responsabilisant les services dans la gestion des activités que les hôpitaux peuvent améliorer leur efficience. La contractualisation est un outil adapté à une telle démarche : elle permet de fixer avec chaque service des objectifs qui respectent les missions prioritaires de l'établissement et les moyens dont il dispose tout en donnant aux acteurs une marge de manœuvre pour qu'ils s'organisent au mieux. La contractualisation interne formalise les relations et la responsabilité des protagonistes dans les hôpitaux. Il faut cependant évoquer la tendance dans certains pays de favoriser la contractualisation interne au niveau d'un département ou pôle qui regroupe plusieurs services. Il est tout à fait intéressant de choisir l'unité de base disposant de suffisamment de ressources pour les optimiser. En fait, le niveau le mieux approprié pour cette contractualisation dépend de l'étendue de la responsabilité qui est contractualisée tout comme de la formalisation de la responsabilité reconnue à l'unité choisie et au responsable qui la conduit. Si la contractualisation va jusqu'à mettre en place des budgets et conférer un certain pouvoir dans la gestion des facteurs de production (y compris ressources humaines), le département est davantage indiqué que le service. Ce dernier ne dispose pas d'une masse critique de ressources pour absorber le choc des aléas de la gestion des activités et des ressources.

• **Les conditions de mise en place**

- La contractualisation interne se conçoit dans des établissements qui disposent d'un système d'information minimal retraçant les activités, les recettes et les consommations de moyens. En effet pour construire un dialogue, il faut disposer de données objectives de manière à éviter tout risque de conflit autour de l'interprétation des informations qui serviront à déterminer si le contrat est respecté ou non.
- Il est également important que la répartition des rôles entre les acteurs soit clairement établie.
- de préférence à partir d'un dispositif légal qui légitime les positions de chacun. Le contrat se conçoit lorsque les protagonistes partagent un objectif commun. La recherche d'un consensus ne doit pas bloquer la prise de décision quand les intérêts divergent. La direction à la responsabilité de conduire l'établissement, elle doit prendre des décisions et les imposer lorsque les acteurs n'y consentent pas. Il importe donc de choisir avec précaution les domaines dans lesquels on engage une démarche contractuelle
- Le contrat doit être rédigé de manière claire sans pour autant nécessiter de longues négociations afin de préciser finement tous les aspects. [23]

4-<u>L'expérience de l'Algérie en matière de contractualisation :</u>

En Algérie, le thème de la contractualisation, se réduit principalement dans la relation entre les prestataires de soins et la sécurité sociale.

La mise en œuvre de la gratuité des soins en 1973 a induit trois tendances fortes : d'une part une généralisation de l'accès gratuit aux soins dans le secteur public, ensuite une augmentation continue des dépenses de soins et enfin une mise à contribution croissante des organismes de sécurité sociale au financement du budget du ministère de la santé. Elle s'est aussi traduite par un quasi disparition de toute forme de facturation et de gestion rigoureuse des dépenses dans les structures publiques de soins.

La gratuité des soins, dans le secteur public, s'est accompagnée d'une officialisation de la gestion exclusivement administrative puisque ni les financeurs ni les responsables des établissements de soins n'avaient les outils pour évaluer la quantité, la qualité et le coût des activités et prestations réalisées. Cette question du lien entre le financement et la prestation est devenue, au fil des années, une des principales composantes du contentieux entre le secteur public de soins et la sécurité sociale.

Cette dernière voyait l'Etat ponctionner annuellement une partie de ses ressources pour alimenter le « forfait hôpitaux » contribuant au financement du secteur public de santé. Ce forfait n'avait, selon les organes de la sécurité sociale, aucun rapport direct avec la quantité et la qualité des prestations reçues par les assurés sociaux et leurs ayants droits dans le secteur public et s'exerçait par décision unilatérale du gouvernement. Les questions revenant régulièrement dans les débats étaient les suivantes : si la sécurité sociale était censée couvrir les frais de soins reçus par les assurés et leurs ayants droits, comment établir la facture réelle à payer ? Comment évaluer la pertinence des soins offerts par le secteur public et notamment leurs coûts réels ? Comment réguler l'offre des soins de base et spécialisés et les relations entre prestataires et payeurs, entre le secteur public de soins et la sécurité sociale ?

C'est toute la question de la mesure de la pertinence, de la qualité et des couts des soins qui est posée et par conséquent celle de la relation entre prestataires et payeurs. Le système du forfait du budget global, sans aucune définition des obligations et responsabilités mutuelles, en place depuis plus de 25ans, avait montré et atteint ses limites.

C'est dans ce contexte que l'idée de contractualiser les relations entre la sécurité sociale et les prestataires de soins, privé et public, s'est imposée. Elle a aussi été influencée par les débats internationaux sur le financement basé sur les performances et induite par la conjoncture économique des années 90 marquée par la mise en œuvre d'un programme d'ajustement structurel préconisé par les instances financières internationales. La loi des finances de 1993 a ainsi introduit le principe de la contractualisation entre les organismes de sécurité sociale et les établissements publics de santé, comme nouvelle modalité de financement des activités de soins, en remplacement du « forfait-hôpitaux » en vigueur depuis 1973. Il s'agissait effectivement d'une révision d'une partie du financement du système de santé, à savoir l'achat des services de soins par les organismes de sécurité sociale. La contractualisation est vue par la sécurité sociale comme un moyen pour disposer des données et des outils permettant de faire des achats de soins de qualité et compétitifs. Il

s'agissait également de freiner la croissance rapide de ses dépenses de soins : la sécurité sociale ne prendrait en charge que les assurés sociaux et leurs ayants droits et non les usagers du secteur public.

Dans les travaux du comité interministériel chargé du suivi et de la mise en œuvre de cette réforme, la contractualisation est censée permettre « une plus grande transparence dans les relations entre les bailleurs de fonds et les prestataires de soins. Les organismes de sécurité sociale pourront connaître au plan quantitatif et qualitatif les soins fournis aux assurés sociaux…. ». Les objectifs seraient « une meilleure maîtrise des dépenses, une amélioration de la qualité des prestations de soins, une plus grande efficacité dans le fonctionnement du système public de soins et des organismes de sécurité sociale, permettant une utilisation rationnelle et optimale des ressources ».[24]

En pratique, le citoyen doit présenter sa carte de sécurité sociale (pour les travailleurs, c'est la CNAS, pour les activités libérales, c'est la CASNOS, pour les agriculteurs, c'est la Mutualité Agricole…). Ce nouveau mode de financement est basé sur des mécanismes rigoureux. A son admission, une fiche navette individuelle est établie. Tous les actes médicaux, chirurgicaux ou paramédicaux (médicaments, consommables…) ainsi que toutes les explorations (laboratoires, imagerie, explorations fonctionnelles…) seront reportées sur cette fiche navette. A la fin du séjour hospitalier du patient, le bureau des entrées de l'hôpital doit procéder à l'évaluation financière des couts de tous les actes et les explorations dont il a bénéficié. Pour ces opérations, il va recourir à l'outil informatique, notamment le « logiciel patient » dont les versions sont actualisées périodiquement, à la nomenclature nationales des actes (laquelle doit être négociée périodiquement entre les syndicats, les caisses de sécurité sociale et le ministère de la santé) pour convertir un acte en cout pour évaluer les paramètres de mesures utilisés : cout d'une journée d'hospitalisation par exemple…Ainsi, l'évaluation analytique de la fiche navette va permettre d'évaluer les activités hospitalières. Tous les hôpitaux étant mis sur réseau Internet, les bailleurs de fonds pourront à tout moment s'informer sur leur état d'activité.

Tenter d'apprécier les résultats de la contractualisation entre la sécurité sociale et les prestataires des soins en Algérie est une tâche difficile car les éléments chiffrés du bilan ne sont pas tous disponibles. Loin de là. L'impression générale est que le compromis a été trouvé d'une part par l'inflation du nombre d'actes inscrits dans la nomenclature des actes et le rehaussement du niveau des tarifs et d'autre part par la bureaucratisation du processus d'aide à la décision et de partenariat. Aucune analyse stratégique n'a été menée sur le plan organisationnel et sur l'impact potentiel des décisions prises sur les finances actuelles et à venir de la sécurité sociale.

Conclusion :

L'un des principaux objectifs de la modernisation de l'administration publique est de faire prendre aux administrations une orientation nouvelle en les incitant de passer d'une culture de moyens à une culture de résultats. A travers elle, l'Algérie a rejoint donc de nombreux pays qui ont fait de la gestion axée sur les résultats la pierre angulaire de leurs systèmes de gestion

publique. Pour y parvenir l'existence de contrôle de gestion est devenue essentielle à la réussite des administrations publiques, il constitue à la fois un garde-fou contre le gaspillage, les abus et la fraude, et un moyen de faire en sorte que les règles fixés par les responsables soient correctement appliquées à tous les niveaux de l'organisme. Afin d'atteindre ces objectifs le contrôle de gestion s'appuie sur un nombre d'outils. Prenant par exemple la contractualisation.

Dans sa mise en œuvre, la contractualisation s'est heurtée aux difficultés méthodologiques habituelles de mesure de l'efficacité des prestations de soins et de leurs coûts mais aussi au contexte institutionnel dégradé et laissant peu de marge aux acteurs en présence pour s'engager dans une démarche contractuelle d'atteinte d'objectifs négociés.

La contractualisation est une démarche nouvelle qui induit un changement profond dans les relations entre les acteurs de la santé à tous les niveaux du système de santé. Si l'État - c'est-à-dire les autorités décisionnelles du Ministère de la Santé mais aussi le gouvernement et toutes les composantes de l'État - ne soutient pas cette nouvelle vision, les actions entreprises sur le terrain risquent à tout moment d'être remises en cause ou, tout du moins, on restera sur le terrain de l'expérimentation, c'est-à-dire de l'exception. Au minimum, l'État doit permettre aux expériences de se dérouler dans un climat serein, c'est-à-dire sans suspicion préalable. Évidemment, il sera préférable que l'État indique son soutien le plus fort à cette approche de sorte à envoyer à tous les acteurs un message clair, de sorte à les inciter à s'inscrire dans cette logique.

Si, dans la majorité des hôpitaux, la contractualisation fait l'objet d'un suivi efficace et d'un contrôle régulier des activités sur la base des dispositions contractuelles, on constate aussi des négligences dans l'exécution des tâches confiées aux sous-traitants.

L'évaluation constitue un des éléments essentiels de la démarche contractuelle car il est nécessaire d'apprécier si l'objet du contrat a été respecté et ses objectifs atteints. Cependant, on peut souvent constater que des contrats ne font pas état de cette nécessité de l'évaluation. Tout se passe alors comme si les parties prenantes au contrat ne voulaient pas se donner les moyens de vérifier que les engagements qu'elles ont pris sont tenus. L'évaluation demeure un acte externe au contrat alors qu'elle devrait en être partie intégrante.

Enfin il ne faut pas oublier que la contractualisation ne recouvre pas que l'externalisation des activités et qu'il s'agit avant tout d'un puissant outil d'amélioration de la performance de l'organisation quelle soit publique ou privée. Cependant, la contractualisation apportera tout son bénéfice seulement si le pays dispose d'une politique hospitalière qui articule les missions et rôles des hôpitaux avec les priorités sociales et de santé publique adoptées par les citoyens. En effet, la contractualisation sera d'autant plus performante que l'Etat assurera ses responsabilités de « stewardship » garantissant un cadre qui favorise l'initiative dans le respect d'objectifs communs. Il ne faut donc pas oublier que la contractualisation reste un outil au service d'une politique et qu'il ne peut pas suppléer à sa défaillance.

Bibliographie :

Livres

1.Anthony R.N, et Walker R.G, « La fonction contrôle de gestion », traduction de Ardoin.J.L, Publi Union Edirions, Paris, sans année d'édition.

2.Bescos P-L et autres, « contrôle de gestion et management », 2ème édition, Editions Monchrestien, Paris, 1993.

3.Charpentier M. & Gandjean P., Secteur public et contrôle de gestion : Pratiques, enjeux et limites, Ed. d'organisation, paris, sans année d'édition.

4.Chatelain-Ponroy Stéphanie et Samuel Sponem, « Culture du résultat par les indicateurs dans le secteur public », Editions Vuibert, Paris, 2009.

5.Perrot.J, Rodenbeke.E, « la contractualisation dans les systèmes de santé : pour une utilisation efficace et appropriée », Editions Karthala, Paris, 2005.

Articles :

1. Chougrani Saada et Kaddar miloud, « l'éxperience de la contractualisation dans le secteur de la santé en Algérie », revue journal de gestion et d'économie médicale, n°05, volume 28, ESKA Editions, 2010,
2. Chauvey Jean-Noel, « l'intérêt du balanced scorecard dans l'évolution des modes de contrôle de gestion des départements français », publié dans « Comptabilité et Connaissances », France, 2005.
3. Gibert .R, « 20 ans de contrôle de gestion dans les collectivités locales : bilan et perspectives », Revue de Finances Publiques, novembre 2005.
4. Villeneuve Jean-Patrick, « Citoyens, Clients et usagers face à l'administration publique : les balises d'une relation difficile », working paper de l'IDHEAP, Suisse, N° 06, décembre 2005.
5. Eric de Roodenbeke et Perrot Jean, « les hôpitaux et la contractualisation », La documentation française, Paris, 2001.

Séminaires et rapports :

1.Délégation Interministérielle à la Réforme de l'Etat (DIRE), Méthodologie sur le contrôle de gestion, France, 2003.

2.PNUD, « Guide du suivi de l'évaluation axée sur les résultats », 2002

3.Liassine Mohammed, « Essai d'identification (non exhaustive) des causes des mauvais

4.fonctionnements de l'administration en Algérie », au séminaire international sur « l'administration publique en Algérie : entre impératifs de la modernisation et les défis de l'évaluation- Regards croisés sur les bonnes pratiques internationales », du 28-29 avril 2014, Université de constantine.

5.Belmihoub Mohamed Chérif, « son rapport sur l'innovation dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : cas de l'Algérie », Avril, 2004.

6.Perrot Jean, « Le role de la contractualisation dans l'amélioration de la performance des systèmes de santé », l'Organisation Mondiale de Santé, Genève, 2004.

7.Abdellaziz wahid, « Rapport sur l'Etat de la situation des relations contractuelles au sein du secteur de santé au Maroc », Direction de la Planification et des ressources financières, Ministère de la santé, Royaume du maroc, Novembre 2005.

8.Anabelle Boutet, « La contractualisation territoriale : un mode d'action publique en renouveau permanent ou un outil d'avenir pour l'aménagement ? », Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action Régionale, Septembre 2003.

Les sites internet :

1.www.tresor.gouv.qc.ca/cadredegestion/gestion-axee-sur-les-resultats/index/html.

2.Ordonnance n°03-06 du 15 juillet 2006, portant statut général de la fonction publique, journal officiel n°46 du 17/07/2006.http://www.joradp.dz/FTP/jo-francais /2006 /F2006046.pdf

[1] Ordonnance n°03-06 du 15 juillet 2006, portant statut général de la fonction publique, journal officiel n°46 du 17/07/2006 .http://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2006 /F2006046 .pdf

[2] Belmihoub Mohamed Chérif, « son rapport sur l'innovation dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : cas de l'Algérie », Avril, 2004, pp :03-04.

[3] Liassine Mohammed, « Essai d'identification (non exhaustive) des causes des mauvais fonctionnement de l'administration en Algérie » , au séminaire international sur « l'administration publique en Algérie : entre impératifs de la modernisation et les défis de l'évaluation-Regards croisés sur les bonnes pratiques internationales », du 28-29 avril 2014, Université de constantine.

[4] Chatelain-ponroy Stéphanie et Sponem samuel, « culture du résultat par les indicateurs dans le secteur public », Editions Vuibert, Paris, 2009, p : 166.

[5] PNUD, « Guide du suivi de l'évaluation axée sur les résultats », 2002

[6] www.tresor.gouv.qc.ca/cadredegestion/gestion-axee-sur-les-resultats/index/html.

[7] Chatelain-ponroy et Sponem samuel, opcit, p :167.

[8] Chauvey Jean-Noel, « L'intérêt du Balanced Scorecard dans l'évolution des départements français », publié dans « Comptabilité et connaissances », France, 2005, p :05.

[9] Bescos P-L et autres, « contrôle de gestion et Management », 2ème édition, Editions Monchrestien, Paris, 1993, p :20.

[1010] Anthony R.N et Walker R.G, « La fonction contrôle de gestion », traduction française de Ardoin.J.L, Publi Union Editions, Paris, p :35. (Edition originale de ce livre a été publiée sous le titre « The management control function », The Harvard business school press, Boston, 1988.)

[11] Délégation Interministérielle à la Réforme de l'Etat (DIRE), « Méthodologie sur le contrôle de gestion », France, 2003, p :14.

[12] Jean Patrick Villeneuve, « Citoyens, Clients et usagers face à l'Administration publique : les balises d'une relation difficile », working paper de l'IDHEAP, n° 06, décembre 2005, suisse, p :13.

[13] Malek M et Aggoun S, Le contrôle de gestion : Dispositif d'aide au pilotage de la performance des collectivités locales. Travail présenté lors de la deuxième conférence internationale sur « les mécanismes de développement de la performance de l'administration locale et son rôle dans la réalisation du développent local durable : étude des expériences de quelques pays, du 20 au 21 octobre 2014, Université Blida 2. P8-9.

[14] Les outputs ou « prestations » de l'organisation publique, sont issues de sa première fonction de production au sens de Thoenig (2000), c'est-à-dire celle consistant à transformer des ressources entrantes (Intrants) en ressources sortantes (extrants, concrétisés par les diverses prestations fournies). Les outcomes notion issue de l'analyse des politiques publiques reflètent les résultats obtenus par une politique publique par rapport au problème collectif qu'elle est censée de résoudre (p.ex diminution des taux de pollution de l'eau, de l'air…). Les outcomes sont la mesure ultime de l'efficacité politique de l'action publique.

[15] Délégation Interministérielle à la réforme de l'Etat (DIRE), opcit, p :30.

[16] Chauvey Jean-Noel, opcit, p :07.

[17] François-Noyer (1996) distingue deux logiques d'évaluation, l'une dite gestionnaire à la recherche d'un lien de causalité entre la politique évaluée et les effets observés, l'autre dite démocratique, ou l'évaluation est envisagée comme un outil d'amélioration du processus politique.

[18] Délégation Interministérielle à la Réforme de l'Etat (DIRE), opcit, p :27.

[19] Charpentier.M et Grandjean.P, « Secteur public et contrôle de gestion : Pratiques, enjeux et limites », Editions d'organisations, Paris, pp :53-56.

[20] Anabelle Boutet, « la contractualisation territoriale : un mode d'action publique en renouveau permanent ou un outil d'avenir pour l'aménagement ? », Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action Régionale (DATAR), Paris, Septembre 2003, p : 17.

[21] Abdellaziz wahid, « Rapport sur l'Etat de la situation des relations contractuelles au sein du secteur de santé au Maroc », Direction de la planification et des ressources financières, Ministère de la santé, royaume du maroc, novembre 2005, p :11.

[22] Eric de Roodenbeke et Jean Perrot, « Les hopitaux et la contractualisation », La documentation française, paris, 2001, pp :11-17.

[23] Jean Perrot, « Le role de la contractualisation dans l'amélioration de la performance des systèmes de santé », Organisation Mondiale de la Santé, Genève, 2004, pp : 18-23.

[24] Chougrani Saada et Kaddar miloud, « l'éxperience de la contractualisation dans le secteur de la santé en Algérie », revue journal de gestion et d'économie médicale, n°05, volume 28, ESKA Editions, 2010, pp : 65-70

مؤشرات اقتصادية

ـ السكان: 39.5 مليون (2014) ـ الحصة القديمة: 1254.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ـ أهم أسواق التصدير: الاتحاد الأوروبي				ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي: 4318 $ أمريكي (2015) ـ المعامل الجيني: 0.31 (2011) ـ أهم الصادرات: النفط والغاز	
البيان	**2013**	**2014**	**2015***	**2016***	**2017***
الناتج					
ـ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	2.8	3.8	3.9	3.4	2.9
ـ النمو خارج المحروقات (%)	5.5 -	0.6 -	0.4	1.9	2.0
التوظيف					
ـ معدل البطالة (%، نهاية الفترة)	9.8	10.6	11.2	...	...
الأسعار					
ـ التضخم (%، متوسط)	3.3	2.9	4.8	4.3	4.0
المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)					
ـ مجموع الايرادات	35.8	33.4	30.1	26.8	28.0
ـ مجموع النفقات	36.7	41.3	46.5	42.4	40.2
ـ رصيد الميزانية الكلي (-عجز)	0.9 -	8.0 -	16.4 -	15.6 -	12.2 -
ـ إجمالي الدين الحكومي	7.7	8.0	9.0	15.4	25.4
ميزان المدفوعات					
ـ رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج. م)	0.4	4.4 -	16.2 -	17.9 -	17.0 -
ـ الاستثمار الأجنبي المباشر (% من ج ن المحلي)	0.9	0.7	0.4 -	0.9	1.1
ـ إجمالي الاحتياطي (ما يعادل شهور الواردات)	32.3	33.5	29.8	22.1	18.9
ـ الدين الخارجي (% من ج ن المحلي)	1.6	1.7	1.8	2.8	4.9
سعر الصرف					
ـ سعر الصرف الفعلي الحقيقي (% التغير)	1.4 -	2.1	4.3 -	1.6 -	3.2 -
المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، 19 مايو 2016			* تقديرات		

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر
ها: 023.75.75.81 **النقال:** 0550.54.83.05
البريد الالكتروني: bacera.studies@gmail.com markaz_bassira@yahoo.fr / الموقع الالكتروني: www. elbasseera.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

- تصدر الدوريات سداسيا، أي عددين في السنة لكل دورية.
- الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 150دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات: 1- دراسات أدبية من العدد ☐ 2- دراسات إستراتيجية من العدد ☐
3- دراسات إسلامية من العدد ☐ 4- دراسات قانونية من العدد ☐
5- دراسات اقتصادية من العدد ☐ 6- دراسات اجتماعية من العدد ☐
7- دراسات نفسية من العدد ☐ 8- دراسات تاريخية من العدد ☐
9- دراسات الطفولة من العدد ☐ 10- دراسات أرطفونية من العدد ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاست**لام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة